



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● العدد «25» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



[04]

المطلوب خطوة عملية..

وليس مشاورات فقط!

عدسة قاسيون - علاء أبو فراج

الافتتاحية

الحل السياسي تريقا مكافحة الفاشية الجديدة!

شهد الأسبوع الماضي تقدماً إضافياً لقوى الفاشية الجديدة ممثلة بـ«داعش» في كل من سورية والعراق، فسقطت الرمادي وسقطت تدمر، بعد ادلب وقرى ونواح عدة فيها على التوالي. وهذا يعيد التأكيد، بما يتعلق بالحالة السورية، وبدم الشعب السوري للأسف، على أن كل تأخير إضافي في الذهاب نحو الحل السياسي الشامل والناجز لم يؤدي، ولن يؤدي، إلا إلى الأمور التالية:

أولاً: تعطيل إمكانية توحيد السوريين في مواجهة الإرهاب، الوحدة التي تشكل الحد الأدنى الضروري داخلياً، بالتكامل مع الجهد الخارجي لحلفاء الشعب السوري، وفي مقدمتهم روسيا والصين وإيران، لمواجهة ضد الإرهاب، فعليه وجدية ومجدية.

ثانياً: رفع إضافي ومزايدي في درجة تدويل الأزمة السورية، وضماً في توسيع قوى الفاشية الجديدة، بما يؤدي إلى إضعاف الداخل السوري أكثر فأكثر، ضمن المعادلة السورية نفسها، وبما يعني مزيداً من الخسائر التي تدفعها الأطراف السورية جميعها، والشعب السوري قبل أي طرف.

ثالثاً: إن عدم خروج منطلق العسكرة الصرف من حلقاته المفرغة والتباطؤ في الانتقال السريع نحو حل سياسي حقيقي، واستمرار العمل بمنطق «الحسم والإسقاط» سيؤدي إلى استدامة الحريق السوري، وإنهاك الجميع، ويفتح الباب أمام احتمال قدرة واشنطن وحلفائها، على فرض وتثبيت الوقائع القائمة على الأرض والتي تهدد وحدة سورية أرضاً وشعباً.

رابعاً: إن تأخير الحل السياسي يعني عدم الاستفادة من التوازن الدولي الجديد، سورياً. فوفقاً لهذا التوازن، فإن الخاسرين هم واشنطن والصهيونية وحلفاءهما وأدواتهما، وفي مقدمة تلك الأدوات تنظيم «داعش» وأشباهه.

خامساً: تأخير الحل السياسي يعني استمرار الكارثة الإنسانية وتعميقها، واستمرار إحراق سورية وشعبها، وارتفاع درجات استنزاف جيشها، أي المؤسسة الضامنة لوحدة أرضها وترابها وشعبها. ولكنّه يعني أيضاً، أن أولئك المتشددين الداخليين والإقليميين المسؤولين عن هذا التأخير، والذين لا يزالون يغامرون بمستقبل البلاد انطلاقاً من حساباتهم الأنانية الضيقة، إنما سيضيق عليهم الخناق بشكل مطرد، وستقلص حظوظهم في لعب أي دور جدي لاحق في الساحة السورية المحكومة بانتصار الحل السياسي فيها بناء على إرادة الشعب السوري، وعلى التوازن الدولي الجديد.

وفي هذا الصدد فإنه على المجتمع الدولي، ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة، تحمل مسؤولياته فوراً ودون إبطاء، في مواجهة الأخطار الكبرى التي يواجهها الشعب السوري، إنسانياً و«داعشياً»، بما يتجاوز الحدود السورية في كل الأحوال.

إن مختلف الوقائع المأساوية التي تعيشها سورية وشعبها، تجعل من الذهاب الفوري نحو الحل السياسي واجباً وضرورة وطنية قصوى، بوصفه التريقا الوحيد الشافي من الإرهاب ومن الكارثة الإنسانية، بما يعني البدء سريعاً بتنفيذ بنود «جنيف-1»، وما يلزم من ملحقاته له تتعلق بمحاربة الإرهاب، وبما يؤدي إلى تنفيذ «المهمة الثلاثية رقم1»: «وقف التدخل الخارجي، ووقف العنف، وإطلاق العملية السياسية».

لا يجوز ترك مصير سورية بيد 200-300 سياسي سوري من هذا الطرف أو ذلك، لم يثبتوا بالمحصلة حتى الآن أنهم على مستوى جسامته الأحداث، بل ينبغي فتح أفق الحل السياسي سريعاً بما يسمح للشعب السوري بتوحيد كلمته وقواه لمواجهة التحديات الكبرى الماثلة أمامه، من محاربة للإرهاب إلى إعادة إعمار وإلى تثبيت موقع سورية الإقليمي واستعادة دورها الوظيفي في مواجهة «إسرائيل» وواشنطن ومخططاتها، وتفعيل ذلك الدور وصولاً لتحرير جميع الأراضي المحتلة.

شؤون استراتيجية



العقدة الأوروبية فراغ و«اغتراب» شعبي

19

شؤون اقتصادية



طريق الحسكة- دمشق: مليارات لسماسة القمح!

13

شؤون محلية



هدنات ريف القنيطرة واحتمال عودة الحياة!

11

شؤون محلية



تنظيم عمرائي.. أم أبعد من ذلك!؟

07

كيف نستعيد وزن الطبقة العاملة؟



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



المطلوب اقتصاد مقاوم!

«الواقع الاقتصادي وتعزيز مقومات الصمود» هو عنوان الملتقى الاقتصادي العمالي الأول، الذي دعى إليه الاتحاد العام لنقابات العمال للحوار في الوضع الاقتصادي، في ظل الأزمة الوطنية، من أجل الوصول عبر الحوار إلى مخارج حقيقية للأزمة الاقتصادية الخائفة، وانعكاساتها السياسية والاجتماعية، لتعزز مقومات الصمود. كما عنوان الاتحاد في مقدمة المحاور المطروحة للنقاش، وهي محاور تستدعي التوقف عندها لأهميتها في هذه اللحظات من عمر الأزمة.

المطلع على جدول أعمال الملتقى، يلاحظ التركيز على النتائج التي أفرزتها الأزمة، وكيفية الخروج منها، وهذا بحد ذاته جيد. ولكن لماذا غاب عن المحاور الجذر الحقيقي الذي له دور مهم في جميع عوامل انفجار الأزمة؟ ونقصد هنا: السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي مازال دورها كبيراً في تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يمكن التحدث عن مخارج حقيقية، دون رؤية المسببات الأساسية التي ساهمت وما تزال تساهم إلى حد بعيد، في ضرب أية إمكانية وطنية تعمل على وضع قاعدة الانطلاق لخلق اقتصاد لا يعزز حالة الصمود فقط، بل يعمل على خلق اقتصاد مقاوم يلعب الدور الأساسي في تأمين الحاجات الأساسية والضرورية للشعب السوري، الذي تنتهك حقوقه وكرامته، من قوى الفساد الكبير المتحكم الفعلي بالاقتصاد الوطني والمقرر لتوجهاته الحالية واللاحقة.

إن غياب النقاش في الدور الذي لعبته السياسات الاقتصادية الليبرالية، في إعادة توزيع الثروة والتمركز الشديد لها، يعني غياباً للمهمة الأساسية المفترض الانطلاق منها لرؤية أي نهج اقتصادي نريه، من أجل تعزيز مقومات الصمود والمقاومة، التي عملت تلك السياسات على إضعافها. وهذا ليس رأينا لوحدنا، بل هو رأي شاركنا به العديد من القوى الوطنية وعبرت عنه النقابات بأشكال مختلفة، سواء من خلال التقارير الاقتصادية، أو من خلال ما يطره الكادر النقابي، الذي استشعر مبكراً المخاطر المحدقة بالاقتصاد الوطني، ومنه القطاعين العام والخاص المنتجين، وانعكاس تلك السياسات على حقوق ومصالح الطبقة العاملة السورية.

إن الحركة النقابية، بفتحها باب الحوار لإيجاد مخارج وطنية لأزمة الاقتصاد السوري، سيترتب عليها مهام اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفي مقدمتها: الدفع باتجاه الحل السياسي، الذي هو المدخل الأول لحل الأزمات الاقتصادية التي لن يكون حلها إلا سياسياً، وهو يعبر عن المصلحة الجذرية للطبقة العاملة التي هي بالمحصلة مصلحة الشعب السوري، بأغلبه الفقيرة، وفي مقدمتها إعادة توزيع الثروة المنهوبة لأصحابها الحقيقيين.

لقد نجحت خطوة الاتحاد العام لنقابات العمال بإصدارها رؤية «اقتصادية-اجتماعية» في استعادة زمام المبادرة من القوى الاقتصادية كلها، للعمل على صياغة ما، لبرنامج اقتصادي استراتيجي بديل، وما يلزم ذلك من مقدمات وإجراءات أنبية ضرورية تمهد لتغيرات اقتصادية لاحقة.

■ محرر الشؤون العمالية

لقد بينت قاسيون في عديدها «704» و«705» راجع مقالة في رؤية النقابات الاقتصادية الاجتماعية» أن الرؤية الاقتصادية المصاغة، وعلى أهميتها، عانت من قصور في تحديد التحولات الكبرى، في العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بين الشرائح المختلفة، المؤثرة على المشهد الاقتصادي، حيث أتى على رأس هذه التحولات، قضية التركيز الشديد للثروة، وهيمنة قوى رأس المال الطفيلي على مفاصل الاقتصاد، وبالتالي هيمنت مصالح هذه الفئات دون غيرها على القرارات الاقتصادية، وغاب أي إجراء يأخذ مصالح الطبقة العاملة، المتضرر الأكبر من هذه التحولات بين الاعتبار.

ماذا خسرننا بإغفال التحولات؟

إن إغفال هذه التحولات عن الرؤية، أفقدها قدرتها على رسم المشهد الاقتصادي الحالي بدقة، كما جعلها غير قادرة على استنتاج المهام الملحة والتغيرات الضرورية على الاقتصاد السوري لاحقاً. كما منعها من تحديد مهام برنامجية مطلوبة نضالية، تجعل من مصلحة الطبقة العاملة نقطة انطلاق الرؤية دون أي حرج، طالما أن شروط العملية الاقتصادية كلها تشير بشكل حاسم إلى تطابق مصلحة الطبقة العاملة مع المصالح الوطنية العليا اقتصادياً وسياسياً، ما يجعل الأولى شرطاً لتحقيق الثانية.

ينبغي تحديد حجم الخسائر التي لحقت بحق الطبقة العاملة وعلى أساسها تحدد المهام النضالية والمطلبية.

مؤشرات من خسائر الطبقة العاملة

إن أبرز هذه التحولات الناتجة هي: تردّي حال الطبقة العاملة إلى حدود غير مسبوقة في تاريخ البلاد، والتراجع عن مكتسبات عمالية تاريخية حازها العمال بنضالاتهم التاريخية لعقود، بالإضافة إلى بروز خطر داهم على كيان الدولة من ساحتها الاقتصادية، حيث فتحت هذه التحولات الأبواب على مصراعيها لإضعاف الدولة السورية وتغيير وظيفتها على المستوى الداخلي والخارجي.

والحال كذلك ينبغي إذاً تحديد حجم الخسائر التي لحقت بحق الطبقة العاملة والذي سيصار على أساسها تحديد المهام النضالية والمطلبية، لاستعادة حقوق الطبقة العاملة، كونها جوهر أية عملية اقتصادية، فكلما زادت هذه الحقوق والمكتسبات ارتفعت إمكانية تحقيق مستويات أعلى من التطور لهذا البلد.

إن ما سيلبي ذكره هو تكثيف لأهم مؤشرات خسائر الطبقة العاملة:

1- تدمير قوى الطبقة العاملة بشكل مباشر عبر الحرب ومفرزاتها واستنزافها كما ونوعاً. وهو ما يستدعي استثمارات كبرى في رأس المال البشري لتعويضها لاحقاً، ناهيك عن الوقت الطويل نسبياً لهذه العملية، ما يعني حرماننا المؤقت من خبراتنا الوطنية، ونقصاً نوعياً وكبيراً جدياً في العمالة.

2- الخسائر المباشرة لحقوها عبر انخفاض أجورها الاسمية والحقيقية بشكل حاد عن مستويات المعيشة. وهو ما يفتح الباب على مصراعيه لانفجارات اجتماعية مستمرة ومعقدة.

3- انخفاض حصتها الحقيقية من ثروات البلاد، وذلك بسبب زيادة مستوى تركز الثروة، متجسدة بمستويات فساد أعلى من السابق. ما يسمح للرأسمالية الطفيلية بزيادة تحكمها بمصير الاقتصاد والدولة.

4- اختلال تقسيم الدخل الوطني بين الأجور والأرباح، بشكل أكبر لصالح أصحاب الربح والمترجم بارتفاع مستويات النهب، وهو ما سيفقد العمال دورهم الضروري، في تحريك عجلة الإنتاج ونمو الاقتصاد عبر الطلب المحلي.

5- خسارة مكتسبات العمال بالقوانين والتشريعات التي مرتت خلال الأزمة وحتى قبلها، كقوانين التأمينات والعمل وغيرها.

6- التخفيض التدريجي لأحد أهم مكتسبات العمال عبر خصخصة مختلفة الأشكال لأجزاء من القطاع العام، والذي يعتبر أهم نقطة تقاطع وتطابق بين مصلحة الدولة والطبقة العاملة.

7- هيكلية قسرية للقوى العاملة، أي تغيير تركيبها عبر تغيير مجالات عملها، وتغيير توزيعها الجغرافي، وتغيير في قدراتها، ما يصعب إعادة بنائها بالادوات والمعطيات السابقة.

ما هي المهام الضرورية؟

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن المهام الملحة والاستراتيجية، والتي ينبغي أن تتمحور عليها الطبقة العاملة ونقاباتنا، وليس من موقع تحسين واستعادة مكتسباتها وحسب، بل أيضاً من موقع رسم استراتيجية بديلة للاقتصاد الوطني،

تقوم على أساس حل المشاكل جذرياً وعلى رأسها:

1- قياس مستوى المعيشة الحقيقي للشعب السوري عموماً، ولعماله خصوصاً، وذلك عبر وضع سلة استهلاك تشمل الحاجات الضرورية المتنامية، يتم تعديل أسعارها بشكل مستمر، مع تغيير أسعار السوق، وتعديل تركيبها بشكل دوري لتشمل الحاجات المتزايدة.

2- المطالبة الفورية بإعادة توزيع الثروة ما يعني بالدرجة الأولى رفع الأجور بأشكالها كافة وذلك عبر الدعم الاجتماعي، وتثبيت أسعار بعض السلع الأساسية، وتأمين سلة غذائية مدعومة للعامل من منتجاتنا الوطنية، وزيادة الأجور من مصادر دخل حقيقية، أي عبر ضرائب على الثروات المتكسبة بيد مالكي الثروة.

3- وضع خريطة واضحة لتركز الثروة في الاقتصاد السوري، وإنشاء مؤشر لتوزيع الدخل الوطني بين أصحاب الأرباح والأجور، بين الذين يملكون الثروة ورؤوس الأموال والذين لا يملكون إلا قوة عملهم، ليتم السعي بشكل مستمر لزيادة حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني.

4- المطالبة الفورية بوقف عمليات خصخصة القطاع العام كافة، ذات الأشكال المختلفة، وضرب الفساد المستشري فيه، وإطلاق أوسع رقابة عمالية وشعبية عليه، وجعله محور عملية التنمية الرئيسي في هذه المرحلة الصعبة وما يتبعها. كما ينبغي وضع قوانين جديدة تؤمن حقوق العمال بشكل أكبر من السابق، ما يشمل حتماً التراجع عن قوانين العمل والتأمينات التي صيغت على أسس البرلة.

5- وضع خطة وطنية للعمل فوراً على استعادة كافة خبراتنا الوطنية التي هجرت، أو أقيمت لأسباب غير محقة، وتعويضها بالضروري، وذلك إسوة بالتعويضات التي طالب بها كبار أصحاب رؤوس الأموال لاستثماراتهم.

6- إنشاء جهاز خاص لتخطيط القوى العاملة، يشمل تحديد قدراتنا الوطنية التي خسرتها، وسبل تعويضها بأسرع وقت ممكن، وبناء خطة استراتيجية لإعداد عمالنا وتعبئتهم بالشكل الأكفأ، في مرحلة إعادة الإعمار.

لا تمثل تلك الإضافات على رؤية النقابات «الاقتصادية-اجتماعية» مطلباً خاصاً بالطبقة العاملة لأجل استعادة وزنها المسلوب وحسب، بل إنها الضمانة الحقيقية لإنعاش الاقتصاد الوطني موضوعياً، وانتشاله في هذه اللحظات العسيرة، وإعادة بنائه على أسس سليمة تخدم تطور المجتمع، واستعاد وتعزيز قوة الدولة، وخلص الشعب من عوامل الأزمات السابقة التي أوصلت بلادنا إلى مصيرها المظلم اليوم.

من الإرسيف العمالي

ضرورة لا تقبل التأجيل

■ ابو فهد

يزداد تعقد الوضع في المنطقة ويشهد الضغط على سورية خارجياً وداخلياً، فالوضع في العراق يسير إلى استعصاءات لا حل سياسياً لها، مما يزيد من احتمالات الصدامات الداخلية التي تسعى إليها قوات الاحتلال الأميركية، وتوفر لها الأجواء المناسبة.

أمام هذا الوضع المتأزم، لا يبقى للقوى الوطنية الحق، الموجودة في النظام وخارجه، إلا طريقاً واحداً هو الاستقواء بالداخل عبر الانفتاح عليه، والاعتماد على قوى المجتمع، لتحسين البلاد أمام المخاطر الكبرى التي تواجهها، والتي لم تواجه مثلها في العصر الحديث، وخاصة أن الضغوطات الداخلية تتصاعد، وتأخذ أسوأ الأشكال التي توقعناها، والتي تدخل في سياق ما سميناه سابقاً، بالحل المركب للضغط على سورية، وهي ذات أشكال عديدة: اقتصادية يعبر عنها اتجاه قوى السوق الكبرى، لتجسير مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي لمصلحتها، وسياسية، تعبر عن نفسها بمحاولة زيادة مساحة بؤر التوتر الداخلية، وإشغالها بهذا القدر أو ذلك.. واجتماعية، تستند إلى نقاط التصعد في المجتمع، نتيجة المشاكل الموجودة فيه وخاصة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة.

وهنا يبرز اتجاهان خاطئان: الأول يهون، والثاني يهول، فالأول: يعتبر أن الأخطار ليست كبيرة، إلى الدرجة التي تتطلب إجراءات استثنائية، لاستنهاض قوى الشعب، والثاني: يعتبر أن الأخطار هي قدر لا مرد له، ويجب الانحناء أمامها والانصياع لها.

من هنا يرتدي أهمية كبرى، سؤال: الوحدة الوطنية مع من ولماذا؟! لذلك إذا اتفق الوطنيون المخلصون، أن الخطر هو العدوان الأمريكي-الصهيوني، وهو ليس خطراً على نظام بحد ذاته، بل على الوطن كبنية دولة، وعلى المجتمع كتركيبة تاريخية، وإذا اتفقوا أن لهذا الخطر مفرداته الداخلية، المتمثلة بقوى الفساد الكبرى، التي هي نقاط الارتكاز الأساسية للعدو الخارجي، لأصبح الجواب واضحاً: وحدة مع من ولماذا؟!.

إن السياج الوحيد للدفاع عن الوطن، هو سياج الجماهير الشعبية عماد الوحدة الوطنية، التي بالدفاع عن لقمته وكرامتها يتوفر الأساس الناجح للإستقواء بالداخل، ضد مخططات الخارج، مهما كان هذا الخارج قوياً، فالطرف الأضعف هو الطرف الأقوى، إذا توفرت لديه الإرادة السياسية للمواجهة، والإرادة السياسية كما برهنت تجربة التاريخ، ذراعها الوحيد هو: الشعب وقوى المجتمع الحية المستعدة للتضحية، إذا اقتنعت أن من يدير هذه العملية أهل الثقة عبر الممارسة العملية، لأنه يعبر عن مصالحها بالفعل وليس فقط بالقول.

■ فاسيون العدد 252 تاريخ 2015/7/21

ما بين أخذ ورد..

العامل ينتظر مستحقاته.. وعجز صندوق التكافل 140 مليون ليرة



في الوقت الذي ينن فيه العامل السوري تحت وطأة غلاء أسعار المواد الغذائية كافة، والآجارات، والمشتقات النفطية وأجور النقل، ينتظر العامل أن تجد له حكومته حلاً، للغلاء ولزيادة راتبه، ولكثير من المشاكل التي يعاني منها، لكن المشكلة تبدو بعيدة عن الحلول الآنية، لأنه من الملاحظ أن هذه الأمور لا تنير اهتمام أحد، سواء من الحكومة أو من الاتحاد، فالحكومة تراها تسارع لإيجاد الحلول للتاجر أو للصانع أو لرجل أعمال أعلن أفلاسه نتيجة الأوضاع الراهنة، أو قرارات الاتحاد التي أصبحت قيد الانتظار، لترمي على كاهل أشخاص جوابهم الوحيد المتداول.. «إن شاء الله خير».

فالكثير من القرارات تناقش حالياً، ما بين عدة وزارات والاتحاد، ولكن حتى الآن لم يتم الوصول إلى الحل الشافي والمحق للعامل. وهنا تبدأ الكرة بالدوران ما بين الطرفين، وكل طرف يقوم بوضع العصي في العجلات أمام أي جهد إصلاحي.

لجان كثيرة اجتمعت، وبقي مردودها على الأرض صفرًا.. في البداية العمال استبشروا خيراً حول موضوع صناديق التكافل الاجتماعي، والنظام الجديد الذي سيطبق، على أمل أن يأخذ كل عامل حقه، ولكن يبدو أن المشروع دخل في حالة سبات، والعمال الذين أمضوا أكثر من خمسة أعوام ينتظرون قبض مستحققاتهم المالية، وأصبح عزائهم أن مستحققاتهم سيقبضها أولادهم، بعدما يأخذ رب العالمين أمانته.

مصدر مسؤول في الاتحاد العام لنقابات العمال أشار: إلى أنه تم الاجتماع مع الجهات المعنية من وزارات ومؤسسات للوصول لحل، وإصدار قرار حول الموضوع وقد تم منح مدة شهر للبت به.

وبين المصدر، أن إيجاد الحل صعب حالياً، نظراً للضائقة المالية التي يمر بها صندوق التكافل الاجتماعي، وعجزه عن تسديد استحقاقات العمال المنقولين والمستقلين، وفق النظام الداخلي للصندوق، لافتاً إلى أنه وبعد الدراسة تبين: أن السبب الرئيسي في تفاقم المشكلة وعجز الصندوق عن تسديد

التعويضات «يعود إلى رفع سقف التعويض إلى 150 ألف ليرة سورية، دون دراسة سليمة للجدوى الاقتصادية، مما أوقع إدارة الصناديق الحالية بإرباكات مالية ضخمة، وإحراجات مع العمال أصحاب الاستحقاق، نتيجة عدم منحهم تعويضاتهم في الوقت المناسب».

وأكد المصدر: أن نسبة العجز الحاصلة تتجاوز 140 مليون ليرة سورية كحد أدنى، كما أن عدد العمال الذين يطالبون بصرف مستحققاتهم أكثر من ثلاثة آلاف عامل، رغم أن هذه المستحقات قد حسنت من أجورهم، وبقيت في حساب الصناديق، ولكن ونتيجة الأعداد الكبيرة التي تم الصرف لها حدث العجز.

وبحسب المصدر، إن الاقتراح الذي قدم للاتحاد ونزولاً عند رغبة العمال، العمل على إيقاف الاقتطاع عنهم، وإعادة المبالغ المحسومة منهم منذ بداية الاشتراك وحتى تاريخه.. ولكن هذا الاقتراح ووجه بالرفض القطعي من قبل رئيس الاتحاد.. لتبقى الكرة

تتقاذف ما بين المؤسسات والاتحاد، ليقف العامل منتظراً الحل لصرف مستحققاته، متسائلاً: هل من حلول فعلية وجدية لتلك المشكلة أم أننا سننتظر 5 أو 10 سنوات أخرى أن كتب الله لنا العمر المديد؟ مبرراً ومواسياً نفسه بالكلمات التي تبعث الطاقة الإيجابية له! لا تتفألوا، لكن لا تتشاءموا، بل تتشألوا، وإن غداً لناظره قريب.

السؤال المطروح على المسؤولين في النقابات والإدارات هو: هل العامل يتحمل الفشل في دراسة الجدوى الاقتصادية، وبالتالي العجز الذي أصاب صناديق التكافل، التي هي مكسب مهم للطبقة العاملة وهي من تمونها مالياً، من خلال الاقتطاعات من أجور العمال؟

من المسؤول عن الاحتفاظ بالأموال المقطوعة من أجور العمال كاشترابات في صناديق الشركات والمؤسسات والتصرف بها، ليصار الإدعاء: بأن هناك عجز في صناديق التكافل ليحرم العمال من حقوقهم المدفوعة سلفاً من أجورهم.



التعين...!! على الرغم من أن معدلات العديد منهم كانت عالية، ومع ذلك لم يتم اختيار اسم مهندس واحد من خريجي هندسة المعادن في قرار الفرز المسؤول الهام: هل في قرار إبعادهم من المسابقة والنجاح أي عدل؟ خاصة وأنهم من خريجي الدفعة الأولى، ولسان حالهم يقول: تعبنا واجتهدنا لتنتج، ومن ثم نعمل لا لنبقى عاطلين عن العمل؟!.

«الخيار والفقوس» في فرز المهندسين الجدد!

■ رندة جمعة

صدر رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، الأسبوع الماضي، قراراً بفرز 3205 مهندسين، من خريجي الدورة الفصلية الأولى والثانية للعام 2013-2014 إلى الجهات العامة.

على الرغم من أن القرار بين أن «نسبة الفرز للخريجين بلغت 80,83 % من عدد المهندسين المتقدمين بطلبات تعيين» لكن هذا لا يعفيها من الانتقاد حول طريقة وشروط الاختيار، لأن كل مهندس خريج، سواء كان جديداً أو قديماً، درس كل هذه السنوات يحق له في النهاية أن يعمل ويعيش بكرامته، لا أن يحرمه أحد الشروط من حقه في العمل والحياة!! من هنا فإن تهديدات رئاسة الوزراء، التي

أطلقتها الشهر الماضي، والتي طالبت فيها الوزارات والجهات العامة كافة بتنفيذها، تأتي عكس التوضيحات، وذلك حين أكدت على منع «تعيين أو استخدام أي كان، وأية صفة، إلا بموجب مسابقة أو اختبار وفقاً للقوانين، تحت طائلة المساءلة القانونية».

ولعل المثال الأبرز على ما ذهبنا إليه، أن الفرز الحالي استثنى خريجي هندسة المعادن من جامعة البعث من قرار

وفد «التغيير والتحرير» لـ «دي ميستورا»:

المطلوب خطوة عملية.. وليس مشاورات فقط!

لعملة واحدة، بمعنى التسبب بعرقلة هذا الحل، وإطالة أمد الأزمة والكارثة السورية. وفي معرض تعليقه على موضوع الضمانات، أكد د. سلمان على أن أخطر ما يهدد سورية اليوم هي الطروحات التي تريد الوصول إلى «اتفاق طائف سوري»، مشدداً في المقابل على أن إنهاء الأزمة، ووقف التدخل الخارجي، واستحقاقات تغيير النظام في سورية، تغطي جميع المتضررين من السوريين، وهم الأغلبية بغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة بالمعنى العرقي أو الطائفي أو غيره، وأن المطلوب هو ديمقراطية مكونة سياسياً تحديداً.

بدوره أكد بوظو أنه في ظل درجة التبدل التي وصلتها الأزمة السورية، وفي ظل الطابع النسبي في تباين زوايا النظر لطبيعة الصراع ومسؤولياته والمتدخلين الإقليميين والدوليين بالأزمة، ينبغي على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها، وأن لا تعتمد رواية واحدة، وتلزم جميع الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية بوقف العنف ووقف التدخل الخارجي وإطلاق العملية السياسية، مشدداً على ضرورة التوازي بين الحل السياسي ومكافحة الإرهاب، والذي ينبغي تطوير بيان جنيفاً لكي يلحظ هذا التحدي الجديد.

كما أكد على أن الطابع المعقد والمتراكم للأزمة السورية سياسياً واقتصادياً - اجتماعياً وديمقراطياً، يتطلب تجاوز اختزالها في أشخاص أو أطراف معينة، على نحو متبادل. وفي نهاية اللقاء تبادل الجانبان طرح الأسئلة والأجوبة والخلاصات، حيث أكد جميل على أهمية إضافة ملاحق لبيان جنيفاً للحظ التغييرات، وليس الدخول في مناهة تعديل البيان التي لن تنتهي، مشدداً على أن عامل الزمن هو العدو الأكبر أمام السوريين الذين ينبغي إنهاء كارثتهم الإنسانية بأسرع وقت ممكن، والاستفادة من التحولات الجارية في المشهد الدولي والإقليمي، وإرادة عموم السوريين نحو الحل، وإلا لن يكون هناك مادة للحديث عنها، أي لن تكون هناك سورية التي نعرفها، مشدداً على أنه في النهاية فإن خطوة عملية واحدة أفضل من دزينة برامج نظرية.



UN Photo - Jean Marc-Perré

واقتراح جميل على الأمم المتحدة أن تطلب عبر مجلس الأمن الدولي من مختلف أطراف الصراع السوري الذهاب، وضمن فترة زمنية محددة وليست طويلة، إلى تطبيق بيان جنيفاً، ومن ضمنه تشكيل هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات، والتي ينبغي على السوريين فقط التفاهم فيما بينهم على تفاصيلها.

وشدد جميل على أن تنازع الطرفين على موضوع «رحيل» الرئيس أو «بقائه»، وطرحها كشرط مسبق على الحل هما وجهان

وليس إلى مشاورات فقط، رغم احترام الجهود التي يبذلها المبعوث الدولي وفريقه، على اعتبار أن مواقف مختلف الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية من الأزمة السورية باتت معروفة، ولا حاجة لسبرها.

وأضاف جميل بهذا الصدد أن الأمم المتحدة هي التي وصفت الأزمة السورية بأنها الأسوأ في تاريخ البشرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأنه مالم تقم هذه المنظمة الدولية بدورها اليوم في حل هذه الأزمة، فإنها ستؤكد فقدان دورها الوظيفي، وأهمية وجودها.

استقبل السيد ستافان دي ميستورا، وفريق عمله، في قصر الأمم، في مقر الأمم المتحدة بجنيف، عند الساعة العاشرة، بتوقيت المدينة السويسرية، من صباح يوم الاثنين 2015/5/18، وفد جبهة التغيير والتحرير، ضمن المشاورات التي يجريها المبعوث الدولي إلى سورية مع مختلف أطراف الصراع السوري حول سبل إنهائه.

ضم وفد جبهة التغيير والتحرير، كلاً من د. قديري جميل عضو قيادة الجبهة، وأمين حزب الإرادة الشعبية، وديوسف سلمان عضو قيادة الجبهة، ورئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وعبادة بوظو أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو جبهة التغيير والتحرير، ومسؤول العلاقات الخارجية والإعلامية في الحزب.

وجرى خلال اللقاء الذي استمر لمدة ساعتين تبادل صريح للأفكار والآراء بين الجانبين، حيث أشار السيد دي ميستورا إلى أن الهدف من المشاورات التي يجريها، هو سبر إمكانيات وسبل تطبيق بيان جنيف 1 عملياً، وضمان عدم انهيار سورية، وضمان وحدتها وسيادتها، وتقديم ضمانات لمختلف شرائح الشعب السوري بمستقبل بلادهم، مشيراً إلى أهمية اللقاء مع جبهة التغيير والتحرير، بحكم ما هو معروف عنها من امتلاك رؤية مختلفة

«التغيير والتحرير»: لا ينبغي ترك مصير سورية بيد

200-300 سياسي سوري من هذا الطرف أو ذاك

لم يثبتوا بالمحصلة حتى الآن أنهم على مستوى

جسامة الأحداث

الوضع والحل في سورية. د. جميل أكد في مستهل مداخلة الرئيسية على أن المطلوب في سورية هو حل سياسي على قاعدة مصالحة وطنية شاملة وحقيقية، مشدداً على ضرورة عدم ترك مصير سورية بيد 200-300 سياسي سوري من هذا الطرف أو ذاك، لم يثبتوا بالمحصلة حتى الآن أنهم على مستوى جسامة الأحداث. وأكد على أن الأمم المتحدة مدعوة إلى أفعال



UN Photo - Jean Marc-Perré

بوغدانوف: الأمريكيون أبدوا اهتماماً باستئناف المشاورات مع روسيا حول سورية

السورية، وذلك نظراً للوضع في هذا البلد، وفي العراق أيضاً، على خلفية انفلات الإرهاب في المنطقة. وتابع أن تفشي الإرهاب يمثل خطراً شاملاً يهدد المجتمع الدولي برمته، بما في ذلك روسيا والولايات المتحدة.

وقال: «يزداد قلقنا المشترك، وفي هذا السياق من الضروري استئناف العملية السياسية لتسوية النزاع السوري، لكي تكون لنا أسس واضحة وأكثر متانة لمكافحة الإرهاب بصورة فعالة».

وأضاف: «كانت المشاورات بناءة، إذ تم الإقرار خلالها بوجود العزم المشترك على بناء تعاون وثيق بقدر أكبر بين روسيا والولايات المتحدة من أجل إيجاد رد مناسب على التحديات التي نواجهها في الشرق الأوسط».

المصدر: تاس

المعارضة، وذلك برعاية الأمم المتحدة ودعم المجتمع الدولي. وتابع أن روسيا والولايات المتحدة تلعبان دوراً مميزاً في ذلك، بالإضافة إلى عدد من الدول الإقليمية، بما فيها السعودية وإيران وتركيا.

وذكر: «لم نبحث بعد «خلال المشاورات الروسية- الأمريكية» «جنيف-3»، لأنه يجب إعداد الصيغة لمثل هذا المؤتمر أولاً».

وأردف أن جولة المشاورات التي استضافتها موسكو، ركزت على سبل حمل السوريين أنفسهم على إجراء مشاورات، تحضيراً لاستئناف عملية جنيف، كما أنها تناولت ضرورة العمل مع الدول الإقليمية لكي تلعب الأخيرة دوراً بناءً وتستخدم تأثيرها على الأطراف السورية في هذا السياق.

ولم يستبعد بوغدانوف إجراء مشاورات إضافية بمشاركة الدول الإقليمية، لدراسة الخطوات المحتملة في سياق التسوية



أجل إيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية في أقرب وقت».

وأوضح الدبلوماسي الروسي أن بلاده ترى ضرورة استئناف عملية جنيف لتسوية الأزمة السورية، علماً بأن هذه العملية تتطلب إجراء مفاوضات بين الحكومة السورية وأطراف

وقال ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي، الذي يشغل أيضاً منصب مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، أن المشاورات التي شارك فيها المبعوث الأمريكي للشؤون السورية دانييل روبنشتاين، استمرت ساعات عدة، وجرى فيها «بشكل مفصل وصريح بحث الوضع في سورية وحولها وما يجب القيام به من أجل تطبيق بيان جنيف».

وتابع بوغدانوف أن الجانب الأمريكي أبدى اهتماماً باستئناف المشاورات الروسية- الأمريكية الدورية على مستوى الخبراء لتسوية الأزمة السورية. وتابع أن موسكو منفتحة على مثل هذا العمل دائماً، مشيراً إلى وجود قاعدة مبدئية مشتركة لذلك تتمثل في بيان جنيف الصادر في 30 حزيران عام 2012. وأضاف: «نحن مستعدون للعمل بصورة نشطة وبناءة اعتماداً على هذا الأساس من

أكدت موسكو أن المشاورات الروسية- الأمريكية التي جرت على أرضها الاثنين 18 أيار كانت مفصلة وصريحة، وأن الأمريكيين أبدوا اهتماماً باستئناف المشاورات مع روسيا لحل الأزمة السورية.

«ينبغي فتح الدمعة»!

جميل: من يدفع ثمن تأخير تنفيذ بيان جنيف1 هو الشعب السوري من دمائه ومن ثرواته

أجرت قناة روسيا اليوم الناطقة بالعربية مساء الاثنين 18/5/2015 لقاءً عبر الأقمار الصناعية من مدينة جنيف مع د.قُدري جميل عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير وأمين حزب الإرادة الشعبية الذي كان قد التقى ووفد الجبهة قبل ظهر اليوم ذاته مع السيد ستافان دي ميستورا المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ضمن ما بات يعرف بمشاورات جنيف حول سورية. وفيما يلي نص الحوار:

● د.قُدري لاتزال المشاورات بين دي مستورا والممثلين عن القوى السياسية والمدنية السورية مستمرة ولكن خلف الأبواب المغلقة.. هلا تطلعنا على ما يجري؟ أين وصلت المشاورات، وهل ثمة أي خرق حتى اللحظة؟

اليوم صباحاً اجتمع وفد الجبهة مع السيد دي مستورا، وكان اللقاء طويلاً ومعقداً جداً. السيد دي مستورا أراد أن يعرف رأينا بطريقة تنفيذ بيان جنيف واحد، وما قلناه، أولاً؛ هناك كارثة إنسانية كبيرة في سورية، وهناك إرهاب واسع في سورية ولذلك إذا كانت الأمم المتحدة نفسها تعترف أن الكارثة الإنسانية الموجودة في سورية هي الأكبر بعد الحرب العالمية الثانية، وإذا لم تستطع أن تجد حلاً لهذا الموضوع، فما هو الدور الوظيفي للأمم المتحدة؟

وقلنا للسيد دي مستورا أن الأمم المتحدة مدعوة لتطبيق بيان جنيف واحد، ولذلك فإنه مطلوب وبأسرع وقت ممكن إلزام جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بتنفيذ هذا البيان، لأن من يدفع ثمن ذلك، وثمن تأخير تنفيذ بيان جنيف واحد- الذي يعني بنهاية المطاف إيقاف الكارثة الإنسانية ووضع حد لخطر الإرهاب- هو الشعب السوري من دمائه ومن ثرواته.

● وهذه المرجعية ليست جديدة، لكن السؤال الآن د.قُدري هل هناك رغبة دولية حقيقية لوضع حد لهذا المشهد السوري الدائم؟

هذا ما تناقشنا به مع السيد دي مستورا. قلنا له إننا لمسنا بالمؤتمر الصحفي الأخير بين وزير الخارجية الأمريكي والروسي في سوتشي مؤخراً، أن هناك أجواءً جديدة، وترسم بالأفق إمكانية قيام توافق لحل الأزمة السورية، لذلك يجب الإقلاع فوراً، يجب عدم الانتظار.. الشعب السوري شعب مشاورات، وشعب «حكي»..! المطلوب خطوة عملية واحدة وأساسية وهذه الخطوة ستغني عن عشرات البرامج المطروحة اليوم.

● لكن كيف د.قُدري، وموقف الائتلاف السوري بات معلناً، ويعود بنا إلى المربع الأول من شروط مسبقته؟ هل التعويل ما زال على الحل العسكري، ولاسيما أن تصريحات جاءت عقب انتصارات ميدانية واسعة للنصرة؟

تناقشنا بهذه النقطة أيضاً، وما قلناه أن مصير الشعب السوري لا يجوز أن يبقى بيد 200 أو 300 شخص من السياسيين، من هذا الطرف أو ذاك. مصير الشعب السوري يجب أن يحل رغم الأمزجة والسياسات المختلفة التي تتعرض لأهواء مختلفة وتناثر بها. لذلك لا يجوز لطرف ما بحد ذاته أن يمنع حل الأزمة السورية. الأزمة السورية ليست أزمة سياسية فقط، بمعنى قوى وأحزاب وبرامج.. الأزمة السورية هي كارثة إنسانية. هناك 200 ألف ضحية حتى الآن أو أكثر، هناك الملايين من السوريين المهجرين، هذا ما يجب أن يكون الشغل الشاغل للسياسيين السوريين.

● الآن بالتزامن مع ذلك د.قُدري تشهد موسكو مشاورات حول الأزمة السورية بين خبراء روس وأمريكيين، وسبق ذلك لقاء مهم بين كيري وبوتين في سوتشي، هل هناك تقارب بين الجانبين بهذا الملف؟ وبأي اتجاه، حسب ما رأيتم؟

أعتقد أنه بعد أربع سنوات من الأزمة ينبغي أن تكون الأطراف جميعها قد وصلت إلى قناعة بأنه لا حل عسكرياً. الكل يقول ذلك، وأن الحل سياسي فقط لا غير. لذلك على الجميع الذين اقتنعوا بنهاية المطاف- لحسن الحظ وبعد تأخير، ولكن أن يأتي متأخرين أفضل من أن لا يأتي أبداً- على كل هؤلاء



جميل: يجب الإقلاع فوراً.. يجب عدم الانتظار.. الشعب السوري شعب مشاورات.. شعب «حكي»..! المطلوب خطوة عملية واحدة وأساسية وهذه الخطوة ستغني عن عشرات البرامج المطروحة اليوم

ومن الأفضل لهم أن يجلسوا على طاولة الحوار، وأن يجري البدء بالتنفيذ الفعلي لبيان جنيف. بيان جنيف البعض يختصره بتشكيل الهيئة الانتقالية، وأنا أقول الهيئة الانتقالية قضية هامة وبجوز أن تكون أساسية، ولكن بيان جنيف فيه 20 نقطة أخرى تخص الوضع الإنساني والقضايا المختلفة.

● لكن بشأن هذه النقطة تحديداً، وهي النقطة الخلافية الأساسية، د.قُدري هل تم كسر الفجوة الكبيرة بين الحكومة والمعارضة السورية؟ أعتقد أن عند الطرفين، وعند الأثرية الساحقة بالمعارضة وعند الحكومة السورية، - فإن ما نلمسه هو- وجود رغبة بالاتجاه نحو حل، ونحو إيجاد قواسم مشتركة، لذلك يجب وضع الأمر على الطاولة. هل تصدقون أن هذا أمر لم يبحث ولا مرة واحدة بين الأطراف المعنية حتى هذه اللحظة؟! يجب أن تفتح هذه الدمعة. يجب أن يوضع هذا الموضوع، موضوع الهيئة الانتقالية، على بساط البحث.

● لماذا لم يبحث هذا د.قُدري؟ لأن العراقيين توضع من الأطراف جميعها بهذا الاتجاه. اجتماع جنيف2 كان مطلوباً منه حل هذه القضية، ولكن طريقة تشكيل وفد المعارضة منع ذلك عملياً. واليوم صار عندنا عملياً أجواء جديدة، يمكن أن تسمح باتجاه إحداث اختراق، والذهاب نحو حل المسألة السورية.

لـ «سبوتنيك»: فرص التسوية قد ارتفعت..!

وكان د.قُدري جميل أدلى بعد لقاء وفد جبهة التغيير والتحرير مع السيد ستافان دي مستورا مباشرة بتصريح للموقع الإنكليزي لوكالة «سبوتنيك» الروسية، نورد فيما يلي ترجمة له حسبما ورد في الموقع المذكور: «ينبغي على الأمم المتحدة أن تمارس دوراً أكثر فاعلية في تسوية الأزمة السورية، وإن غياب هذا الدور هو ما جعل المعارضة السورية في مواجهة «الفراغ» في عملية التسوية». ففي تعليقه على التشققات الجارية في صفوف المعارضة السورية، قال د.قُدري جميل: «هنالك فراغ أحدثه غياب فاعلية الأمم المتحدة، وإذا فشلت المنظمة الدولية في أخذ زمام المبادرة، فإن قوى المعارضة ستستمر بالتبعثر، ولن تنتهي أبداً المشاورات المتنقلة بين عواصم متعددة».

وأضاف جميل: «إن سمعة الأمم المتحدة هي على المحك الآن، فحين تصف الأزمة السورية بأنها ثاني أكبر كارثة إنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن فشلها في اتخاذ خطوات ملموسة باتجاه تسوية هذه الأزمة سيعني فشل هذه المؤسسة في أداء دورها ووظيفتها». وتابع: «وبوجود إمكانية عالية لتوافق روسي-أمريكي حول الأزمة السورية، فإن فرص التسوية قد ارتفعت، وخاصة بعد زيارة جون كيري الأخيرة إلى روسيا، وإذا تمكن هذان الجانبان من التوصل إلى اتفاق، فإن حلاً للأزمة السورية سيكون موجوداً».

يشار إلى أن الأزمة السورية المستمرة منذ أكثر من أربع سنوات إلى الآن كانت إحدى القضايا المفتوحة التي أثرت خلال زيارة كيري «مؤخراً» إلى المنتجع الروسي في مدينة سوتشي.

وأبلغ كيري الصحفيين بعد لقاء مغلق مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، أن واشنطن تولي اهتماماً كبيراً لحوارها مع روسيا بشأن قضية ذات أهمية قصوى مثل الأزمة السورية.

وقال أن الجانبين كليهما وافقا على استكمال المفاوضات حول إنهاء الصراع في سورية خلال الأسابيع القليلة القادمة. سبوتنيك

الرفيق نايف فرحان... وداعاً!



بيان: تأخر الحل السياسي يقوي «داعش»



حزب الإرادة الشعبية

تشهد الأوضاع الميدانية في البلاد تطورات مأساوية، حيث أحزنت قوى الفاشية الجديدة تقدماً في مدينة تدمر، بما تعنيه من أهمية عسكرية ميدانية، وبعد ثقافي وحضاري، وذلك بالتزامن مع تقدم هذه القوى في الساحة العراقية، مما يعني بأن القوى الدولية والإقليمية الداعمة لـ«داعش» تريد تعميق الفوضى، والمزيد من خلط الأوراق، لإجهاض الحل السياسي كهدف مباشر، أو فرض خرائط جديدة على أسس طائفية وغيرها، إن استطاعوا إليه سبيلاً كهدف لاحق.

تؤكد تجربة الأزمة السورية، إن تصاعد دور الفاشية الجديدة يتناسب طردياً مع تأخر الحل السياسي، فكما تباطأ الحل السياسي يتم إخلاء الساحة موضوعياً لتمدد «داعش» أكثر فأكثر، كون هذا التباطؤ يؤدي إلى استمرار استنزاف الجيش، ويصرفه عن مهمته الوطنية الأساسية بحماية السيادة الوطنية، ويعمق الانقسام الحاصل بين السوريين، ويؤدي إلى إنهك الشعب، ويزيد تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويعمق الكارثة الإنسانية، ويغيب إرادة أغلبية السوريين التواقفة إلى الحل السياسي.

إن المخرج من الوضع الراهن، والسبيل الوحيد إلى إيقاف تقدم قوى الفاشية الجديدة يكمن في حل سياسي، يؤدي إلى توحيد الوطنيين السوريين أينما كانوا، ويبولور توحيد قواهم في كل الجوانب بما فيها الجانب العسكري ضد تلك القوى، وفي المعركة الوطنية الكبرى ضد خطر التفتت والتقسيم.

ومن هنا فإن حزب الإرادة الشعبية يدعو مرة أخرى جميع القوى الوطنية السورية للارتقاء لمستوى المسؤولية الوطنية التاريخية، والإسراع بالحل السياسي المنشود، باعتباره الطريق الوحيد الذي يؤمن إنقاذ البلاد، ويفتح الطريق لعملية تغيير وطنية حقيقية عميقة وشاملة، وفي السياق ذاته فإن المجتمع الدولي مدعو إلى تحمل مسؤولياته في مواجهة الكارثة الإنسانية والحضارية التي تعصف بسورية.

دمشق في 21/5/2015

حزب الإرادة الشعبية

نكران الذات، إن هذه الحقيقة تقدم درساً بالغ الأهمية في طبيعة منظومة الأخلاق الشيوعية والثورية المطلوبة، ولاسيما وسط المنعطفات الكبرى التي تعيشها سورية والمنطقة والعالم.

نكرر عزاءنا وتلقينا للعزاء باسم هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية وأعضاء الحزب، ناشطين ومؤيدين، وعموم الوطنيين والشيوعيين في سورية. ونحن على ثقة أن جذوة النضال الشخصي والحزبي والسلوكي الأخلاقي الرفيع التي كرسها أبو أفين لن تنطفأ» وجاء في برفقة الرفيق د. قنري جميل «يعز عليّ ان أقف بهذا الموقف مرسلأ برفقة تعزية برحيل الرفيق أبو أفين وهو واحد من أبرز رفاق الدرب المخلصين والمبدئين في الحركة الشيوعية السورية على مستوى سورية كلها، وليس فقط على مستوى منظمته المقدمة منظمة الجزيرة.

جمعتني بالرفيق نايف الكثير من المحطات، والعديد من الهيئات الحزبية، كان خلالها مثلاً للرفيق المثال، الذي يصعب اختصار خصاله في بضعة كلمات. إن كتابة تاريخ الحركة السياسية في الجزيرة السورية، لن تمر دون إبراز أحد أكبر أسماؤها الرفيق نايف فرحان.

إن خسارتنا كبيرة بهذا المصاب الكبير، ولكني على ثقة بأن رفاق وعائلة رفيقنا الراحل سيتابعون الرسالة.. رسالة المناضل الشيوعي الصلب والدمت والمتواضع، في سبيل تحقيق شعارنا الكبير، كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

هذا وأرسلت العديد من برفقيات التعزية من المنظمات الحزبية في كل في دمشق - حلب - طرطوس - حمص - حماة - درعا - السويداء - اللاذقية - دير الزور..

وبرقيات شخصية من الرفاق قنري جميل - علاء عرفات - حسين الشيخ - أكرم فرحة - حمزة منذر - عصام حوج - عبادة بوظو.

وفي بداية الثمانينات كلف بالعمل في منظمة اتحاد الشباب الديمقراطي، وبقي سكرتيراً لفرع الجزيرة للاتحاد، أكثر من 15 عشر عاماً.

بعد أزمة المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي السوري، كان الرفيق نايف من أوائل الموقعين على ميثاق شرف الشيوعيين، وعمل مع رفاقه على إطلاق اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وكان عضواً في هيئاتها القيادية وواكب التجربة في مختلف مراحلها، ورغم أن الرفيق أبا أفين لم يترشح للهيئات القيادية التنفيذية في الحزب في السنوات الأخيرة، وذلك لفسح المجال أمام الأجيال الجديدة من الشيوعيين، إلا أنه بقي متابعاً للمهام الحزبية، وحريصاً على متابعة تنفيذ هذه المهام. وبقي عضواً في الهيئة الاستشارية في حزب الإرادة الشعبية حتى وفاته.

هذه ووري جثمانه الثرى بموكب مهيب شارك فيه المئات من أبناء محافظة الحسكة، من أقارب الفقيد، ومن الرفاق والأصدقاء وممثلي القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية، حيث ألقى الرفيق حمد الله إبراهيم كلمة باسم منظمة حزب الإرادة الشعبية في الجزيرة، وألقت كلمة باسم آل الفقيد.

وكانت هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية قد أرسلت برفقة تعزية جاء فيها: «إن هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية تقف من خلال هذه البرقية بينكم معزية وناعية في الوقت ذاته، أحد أهم القيادات الشيوعية السورية الرفيق أبو أفين.

إن واحدة من أبرز النقاط التي تسجل في تاريخ فقيدنا الكبير أنه كان تاريخياً عضواً في الهيئات القيادية للحزب، ولكن عندما استدعت ضرورات العمل أن يخلي الساحة لمصلحة رفاق أصغر سناً وأكثر قدرة على الحركة لم يتوان عن ذلك دون أن يفقد دوره المفتاحي في قيادة العمل، والتأثير بمجرى تفاعل الأمور في منظمته، أو على مستوى المركز، معبراً بذلك عن إحدى أهم خصال الشيوعي الحقيقي في

توفي ليل يوم الثلاثاء الواقع في 19\5\2015 في مدينة القامشلي الرفيق المهندس نايف فرحان أسعد، عن عمر يقارب الخامسة والسبعين عاماً، قضى طفولته وشبابه في منطقة القامشلي، واستكمل دراسته الجامعية في جمهورية المجر، حصل على شهادة الهندسة في ميكانيك الآلات الزراعية في أواسط السبعينات، قضى ما يقارب خمسة وخمسين عاماً من عمره في صفوف الشيوعيين السوريين، وكلف خلال هذه السنوات الطوال بالعديد من المهام الحزبية، في منظمة القامشلي وريفها، من عضو بالحزب إلى عضو لجنة فرعية، إلى عضو لجنة محلية، وعضوية اللجنة المنطقية للجزيرة ومكتبها، وعضواً مرشحاً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري.

«شيوعي».. إرث وسلوك وممارسة

«لقد فقد لقب الشيوعي خلال الأزمات الكثير من بريقه السابق ومهمتنا اليوم إعادة القدسية إلى هذا اللقب، وهذا لن يتم إلا بتثبيت نمط من السلوك الشخصي المستند إلى إنكار الذات وروح التضحية والابتعاد عن المكاسب الشخصية وخاصة لدى الرفاق الذين يشغلون مواقع قيادية.»

«رسخ الشيوعيون السوريون تقاليد عريقة في التعبير عن مصالح الجماهير الواسعة والدفاع عنها، وهم بنضالهم اللاحق هذا سيستندون إلى تراثهم الغني في هذا المجال، مطورين إياه، متجاوزين النقاط السلبية التي عرقلت عملهم وجعلتهم في أحيان كثيرة يكتفون بالإعلان عن نواياهم دون دعمها بالممارسة اليومية.»

«علينا أن نجسد الأخلاق الشيوعية الثورية

■ من الاجتماع الوطني الأول لوحدة الشيوعيين السوريين - 10-18-2002

■ من ميثاق شرف وحدة الشيوعيين السوريين 2001-3-15

مشروع تنظيم شرقي المزة:

تنظيم عمرانى.. أم أبعد من ذلك؟!



■ مراسل دمشق

بدأت محافظة دمشق مع جهات حكومية عدة بتنفيذ مشروع «تنظيم شرقي المزة»، خلف مشفى الرازي، والتي تعرف باسم مزة بساتين، وذلك بالاستناد على المرسوم 66 لعام 2012، والذي كان قد أطلق عملية «تنظيم مناطق المخالفات والسكن العشوائي» في محافظة دمشق.

حدد نص المرسوم مرحلتين لتنظيم ما يعادل 10% من مساحة العاصمة، المرحلة الأولى تشمل تنظيم منطقة شرقي المزة، التي تشمل المناطق الواقعة شمالي المتحلق الجنوبي في المزة وكفرسوسة، مساحتها 214 هكتاراً، أما المرحلة الثانية، تشمل مناطق جنوب المتحلق في المزة وكفرسوسة وقنوات بساتين وداريا والقدم، التي تقارب مساحتها 880 هكتاراً. ومع اقتراب انتقال المشروع إلى حيز التنفيذ في المرحلة الأولى، في المنطقة الواقعة خلف مشفى الرازي وصولاً إلى المتحلق الجنوبي، وما يتضمنه ذلك من اقتراب مواعيد إندارات الإخلاء، وعمليات هدم العقارات والمنازل القائمة، يلمس أهالي تلك المنطقة العديد من الإشكالات المتعلقة بمسألة التعويض بأنواعه المختلفة، السكني والتجاري والصناعي والزراعي، وباليات تأمين السكن البديل. الأمر الذي يحمل من الخطورة، إذا بقيت تلك الإشكالات دون حل، بخلق أزمة جديدة مماثلة لتلك التي صنعها قرارات الاستملاك الجائرة في السابق، والتي مثلت أحد الأسباب الرئيسية لانفجار الأزمة في البلاد.

آليات التعويض

وفقاً للمرسوم المذكور، يفترض أن تمثل الملكيات القائمة بحصص سهمية للمالكين. ويحدد المرسوم القيمة الاسمية للسهم بيرة سورية واحدة. بعد ذلك للمالكين الحق بإتباع أحد ثلاثة خيارات: إما التخصيص بالمقاسم في مرحلة ما بعد التنظيم بحسب الحصة السهمية، أو المساهمة في تأسيس شركة مساهمة لبناء وبيع واستثمار المقاسم، أو البيع في المزاة العلني. عملياً، جرى تمثيل الأرض فقط بالحصص السهمية، بجعل كل قسبة أرض «حوالي 24 متراً مربعاً» تقابل مليونين ونصف سهم، دون أخذ الملكيات الأخرى الواقعة فوق الأرض بعين الاعتبار، كالمنازل والمحال التجارية والمنشآت الصناعية والأشجار والمزروعات. وهذا الأمر يعد مشكلة حقيقية بالنسبة للكثير من المواطنين في تلك المنطقة، يقول أحدهم لـ«فاسيون»: «وفقاً لتمثيل الحصص السهمية، يجري اعتبار المنازل التي نعيش فيها، والتي بعضها مشيد من عدة طوابق كالأراضي الخالية تماماً». هذا الشكل في تمثيل حصص المالكين، فضلاً عن كونه غير عادل، هو يخالف حتى نص المرسوم 66 الذي يقول في مادته السابعة: «تقدر قيمة عقارات المنطقة وفق وضعها الراهن، بما عليها من مبان وإنشاءات وأشجار وزراعات، والحقوق العينية والحقوق المدعي بها وبتقدير عادل يراعي القيمة الحقيقية».

الاستثمارات التجارية.. وعود طريفة!

عند محاولة القيميين على المشروع إقناع أصحاب المحال التجارية البسيطة («الدكاكين») بأنهم سينالون تعويضاً عادلاً بعد التنظيم، قاموا بالاستناد إلى نص المرسوم الذي يعطي الأولوية لهؤلاء بالاستثمار التجاري في مرحلة ما بعد المشروع. يروي بعض الأهالي في هذا الأمر لـ«فاسيون» على شكل طرفه: «يقال لبائع الخضار في إحدى حارات المزة - بساتين الفقيرة، بأنه سيكون قادراً على الاستثمار في المولات التجارية الموعودة بعد تنظيم المنطقة! يبدو أن الحكومة تعتقد أننا رجال أعمال بحقائب حتى تمطرنا بهذه الوعود...!».

بورصة المضاربات تفتتح أعمالها

بالرغم من أن المرسوم يمنع عمليات بيع وشراء ونقل الملكيات منذ تاريخ صدوره وحتى الانتهاء من تنفيذ المشروع، إلا أن المضاربات كعادتها تجد لها مكاناً فوق القوانين. عملياً هناك من يشتري الأسهم من الناس، مستغلاً حاجاتهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة. وقد استند المضاربون إلى سعر السهم الاسمي «ليرة واحدة» لبداية مضارباتهم التي أوصلت بدورها سعر السهم الواحد إلى حوالي الـ60 قرشاً سورياً. فقراء الحال، وما أكثرهم في تلك المنطقة، يبيعون أسهمهم على الفور ويغادرون منطقتهم. يقول أحد سكان المنطقة لـ«فاسيون»: «كل من يملك دون الـ4 قسبات في المنطقة «حوالي 100 متراً مربعاً» لا أمل لديه بالبقاء، نظراً لغياب الثقة في الحصول على تعويض مجز». وبعض التجار الطامعين بياجداً موضع قدم لهم في تلك المنطقة «يوظفون عدداً كبيراً من السماسرة لجمع الأسهم من الفقراء»، كل ذلك يجري دون أية مراقبة ومحاسبة.

السكن البديل.. الطامة الكبرى

حددت صيغة تأمين السكن البديل خلال فترة تنفيذ المشروع بإعطاء المالكين بدلات أجار، في البداية حددت قيمة البديل بـ15000 ليرة شهرياً، تدفع في بداية كل سنة، ومع ارتفاعات الأسعار جرى رفعها تدريجياً حتى بلغت الـ35 ألفاً. ويرى كل من التقته «فاسيون» من الأهالي أن مثل هذه المبالغ لا يمكن بواسطتها تأمين أي بيت للأجار، فضلاً عن كون البيوت الشاغرة للأجار لا تتوفر بكثرة لآلاف العائلات في العاصمة. ويقترحون في المقابل أن يبدأ مشروع التنظيم ببناء السكن البديل في المناطق الخالية، والتي تتوفر بمساحات شاسعة في المنطقة، بحيث يجري بناء أبراج ضخمة، برجيات، مساحة كل واحدة منها حوالي الـ500 متراً مربعاً وبعدد كبير من الطوابق «فنياً حوالي الـ14 طابقاً»، بحيث يضم البرج الواحد نحو 100 شقة، بما يكفي عدد العائلات في المنطقة، وتقطع قيمة الشقة من أسهم العائلة التي تسكن فيها. أما العائلات التي لا تفي أسهمها قيمة شقة السكن البديل فتشترك باليات تشبه الجمعيات السكنية، في هذه الحالة سيكون مشروع تنظيم شرقي المزة منصفاً ومحققاً لغاياته المفترضة بالتطوير العمراني لمناطق السكن العشوائي والمخالفات.

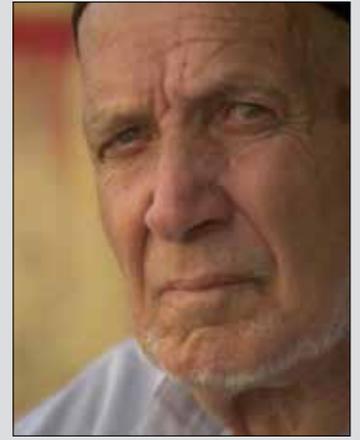
مطالب الأهالي

قبل أن تلتقي «فاسيون» الأهالي في منطقة شرقي المزة، كانوا قد صاغوا مطالبهم بالنحو الذي يضمن حقوقهم، ويستكمل الصيغ القانونية التي وضعت لمشروع التنظيم، وفيما يلي توردتها «فاسيون» كما هي: «عدم توجيه أي إنذار حتى يتم: 1- توزيع جميع سندات التمليك، وعدم السماح بالتداول حتى توزيع آخر سند. 2- إكمال نقل الملكية للورثة والمفقودين وتثبيت ملكياتهم. 3- الإعلان عن المستحق للسكن البديل. 4- بناء المقاسم للمنزّلين بالهدم بما يكفي الأسر الشاغرة بعد عملية الجرد والوصف. 5- عدم إخلاء أو هدم أي منزل قبل تأمين السكن البديل، لصعوبة وجود أية بيوت للأجار، لا في المدينة ولا في الأرياف، وإن وجدت فهي بأسعار خيالية ومرتفعة جداً ولا تتناسب مع بدل الإيجار المقترح».

إن تنفيذ مطالب الأهالي في مسألتي: إعادة النظر في البتة التعويض، وفي مطالب الأهالي فيما يخص السكن البديل الواردة أعلاه، وكذلك أخذ اقتراحاتهم في بناء الأبراج قبل الإخلاء والهدم، كل ذلك من شأنه أن يحول مشروع التنظيم إلى نهضة عمرانية حقيقية تكون نموذجاً يحتذى به في باقي مناطق العشوائيات، أو المدمرة بفعل الحرب. دون ذلك، يتحول المشروع إلى أزمة حقيقية جديدة مشابهة لأزمات استملاكات الأراضي الجائرة في ريف دمشق، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية في انفجار الأزمة الشاملة في البلاد.

عن النرجسية والتناقض و«التطنيش»:

تقارير «سوبرمانية» ومديريات تحتاج إلى من يعينها!



متقاعدو حلب:

«وقرأوا علينا ذل الانتظار!»

أن تكون متقاعداً فإن المنطق والحقوق الطبيعية تقول بوجوب أن تكرم في نهاية خدمتك، أو بالحد الأدنى أن تحصل على تسهيلات وامتييزات، بعد انقضاء سني العمر تفانياً في العمل لخدمة مؤسسات الدولة.

■ مراسل قاسيون

في حلب كما غيرها، هذا الكلام «مجرد ترف»، فالتقاعد محاط بواقع يقول له: «مت وأنت قاعد»!

التقاعد بداية معاناة من نوع آخر، ابتداءً من «الماراتون» المنهك جرياً وراء تسيير معاملة التقاعد، مع ما يترتب عليها من أعباء نفسية ومادية وصحية، قد تعادل سنين من الخدمة، ناهيك عن الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المعقدة من جهة، والممارسات الأكثر تعقيداً في بعض المؤسسات على المستوى الفردي والجماعي، التي تصل حد الإساءة دون وجود أي رادع أخلاقي!

وهو ما يجبر المتقاعدين ممن لا يستطيعون دفع عمولات لمسيرو المعاملات، أو أتاوات لبعض ضعاف النفوس على التوسل والترجي وتحمل فصول المزاجيات المتبدلة، هذا عدا عن أن تعويض المعاش أصبح يتطلب دوراً يطول انتظاره..

أما الراتب التقاعدي الشهري ذو البضعة آلاف، مقابل حاجات معيشة بمئة ألف للأسرة، فهو يتطلب وقوف شهري على طوابير الصرافات وكوات المصارف، وكلما طال الوقوف كلما زادت المفارقة بين قيمة الراتب المنتظر، وبين العبث الذي يجعل كل تفصيل في حياة الطيبين اليوم أكثر مراراً وحرقة..

الانتظار يطول لساعات طويلة ومنهكة، ليقف المتقاعدون ساعات أو يجلسوا على الرصيف تحت لهيب الشمس أو الصقيع من الثامنة صباحاً وحتى الثالثة أحياناً، في بعض الأحيان تنتهي الساعات دون جدوى إما لعدم وجود شبكة أو عدم وجود سيولة في الصرافات أو عدم صرف الشيكات للمعتادين.. ففي حلب اليوم لا يوجد سوى خمسة صرافات آلية.

سؤال بديهي ومحق يطرح: «إن لم تكن أزمات حلب الكبرى من الأمانة إلى حاجات المعيشة الرئيسية قابلة للحل، أي عقل أن العجز والتغافل أصبح مستشرياً ليطال أبسط التفاصيل، وأسهلها حالاً؟! أي عقل أنه من غير الممكن درء الطيبين والسوريين عموماً من ذل إضافي، حتى لو كان حله يتطلب زيادة عدد الصرافات الآلية فقط وتسهيل الإجراءات؟!»

الازدحام المروري، وعدم تعاون بعض الجهات المعنية مع المديرية، ولاسيما بموضوع الضبوط المحالة والمنظمة بموضوع مخالفات النقل.

التناقض يضع العقل في الكف، من أين تأتي هذه التقارير «السوبرمانية»، وهل باستطاعة من يعانون هذه المعاناة - حسب شكوى مديرهم- أن يفعلوا كل هذا الإنجازات العظيمة وهم المساكين المحتاجين إلى من يعينهم ويوصلهم إلى العمل والمخالفة.

الإلامبالاة.. هكذا تكون

الصحيفة نفسها تورد خبر عدم وجود حماية مستهلك على الإطلاق في مدينة هادئة وليست ساخنة، إلا بعدد المهجرين والنازحين إليها.

طرطوس التي يتحدث عنها الخبر: «المديرية تعمل بنصف اسمها، والنصف الثاني معطل، مع سبق الإرداء والتصميم، لأن الشق الثاني من اسمها وهو حماية المستهلك بحكم المعنوم، لأنه لا وجود له، لا من الناحية الاعتبارية، ولا من الناحية الواقعية.. إن شئتم، ولا غير ذلك».

الكتاب يتحدث عن عدم وجود جمعية لحماية المستهلك، ولم يتم الترخيص لها، وهذا يعني سوقاً فوضوية، وأسعاراً لا ضابط لها، ومواطناً مرغماً على الشراء لا أحد يحويه أو يجيره.

وهنا يخطر لي التساؤل التالي: بجمعية لحماية مستهلك أو بدونها، ما الذي سيتغير في حياة المواطن؟ وقد أثبتت الأيام الصعبة أن الأمر سيان، فهذه الجمعيات التي تعتمد على المتطوعين ولا داعم لها حكومياً كان أو خاصاً لا تستطيع أن تدير شؤونها الخاصة، وهي ليست بأوفر حظ من تلك الحكومية، التي تتناقض في أقوالها وأفعالها بين يوم وليلة.

أليست مديريات التجارة تعترف بلسانها، بأن لا تعاون من بعض الجهات الرسمية معها، خصوصاً تلك المتعلقة بالنقل، أي أنها غير قادرة على ضبط مخالفات قطاعات كثيرة، لأن من يحكمها مؤسسات رسمية مثلها، وبعضها يتم حلها بالاتصالات الهاتفية والمحسوبة والعلاقات الشخصية. فطوبى للمواطن القادر على الحياة؟

ولا يعرف أنها لا تكفي ثمن إصلاحات، وثمان مازوت من السوق السوداء.

المطاعم تسعر وحدها، والطعام بجودة متفاوتة، والمواطن يأكل كما يرتاح بالسعر والجودة، وأسعار السندويش المزاجية - التي تسعرها المحافظة وتتغنى بها وتبتدعياتها- يضعها البائع وفق تفاهات مع الزبون، وأما دوريات مديريات التموين وحماية المستهلك في الريف والمدينة، فأغلبها لا تفعل سوى المرور على هذه المطاعم وأخذ حصتها طعاماً أو نقوداً.

المقاهي تتبع على هواها، وما زالت الأراجيل تقدم معسلاً وتبناكاً للصغار دون سن البلوغ، ودون وازع من ضمير حي أو قانون يردع. اللحوم بأنواعها لا يستطيع المواطن شراؤها إلا بالأوقية، ومن الأصناف الرخيصة، فالبلدي 2800 ليرة والعجل 2200 والجاموس 2000 وهكذا تبقى الضبوط من أجل التباهي بإنجازات وهمية.

الغاز متوفر، والموزع يضيف ما يراه مناسباً، بحجج واهية وأصبحت من الأكاذيب بعد مرور خمس سنوات، من عمر الأزمة، بل وأرخص وتباع وتشتري وتلغى أيضاً. لكن نكته التقرير النرجسي هي أن النيابة العامة بدمشق ترجو منها إرسال 150 دعوى تموينية فقط في الأسبوع الواحد، لتمكن من تحريك جميع تلك الدعاوى، وإرسالها إلى مراجعها المختصة دون حدوث تراكم...؟

تناقض مدهش

الخبر الذي نقلته صحيفة محلية يقول: أن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق عدي شبلي، شكى من أن هناك «نقصاً حاداً في عدد المراقبين والبالغ 75 مراقباً فقط، حيث لا يغطي كامل فعاليات المدينة، إضافة إلى ضيق المبنى كونه لا يتسع إلى للعاملين كافة».

تناقض مثير، كون التقرير الأول الذي تحدث تفصيلاً عن زيادة نشاط هذه المديرية، لا يتوافق مع شكوى المدير، ولا يمكن لهذا العدد الضئيل من الموظفين أن يفعل كل هذه المعجزات.

الشكوى أيضاً، غياب وسائل نقل الموظفين من منازلهم إلى المديرية مع تأخر وصول المراقبين إلى مكان الشكوى، بسبب

المشهد لا يبدو سليماً، وأهم من استنتاجاتنا الإعلامية والواقع الذي نعيشه ونلمسه، ونحن مواطنون أيضاً ناكل ونشرب ونعاني، وأيضاً نريد حلولاً للحد من استعار الغلاء، وعدم مقدرتنا على سد حاجتنا، وإن كانت لها خصوصية المهنة، التي تفرض علينا مصاريف أكثر، وبعض المشاوير الفائضة والضرورية، والتي تزيد من أعباء الحياة علينا، والأهم هو بعض الاعترافات التي تعبر صحفنا، وتخرج من أفواه مسؤولي المعيشة هنا، عن التقصير وضعف الكوادر والخبرات، ولكن يبقى الأغلب منهم يعيش حالة نرجسية، وتناقضات رهيبه تطيل وقت المعاناة، والأنكى هو عدم المبالاة لدى البعض وكانهم في وطن آخر.

■ عبد الرزاق دياب

مديرية تجارة دمشق في تقرير لها عن الربع الأول لعام 2015 تفرد عدد ضبوطها المتنوعة، وتحدثت عن نشاطها الذي تضاعف في أغلب المخالفات، وكان من المفترض أن نشعر بتغير ملموس في حياتنا حسب ما ذكر التقرير.

فهي قد ضبطت المخالفين في وسائل النقل والمازوت والمطاعم واللحوم والدقيق التمويني والغاز، وألغت رخص بعض الموزعين، تقارن نشاطها مع الأرباع السنوية في العام الماضي، وتقدر حجم الضبوط وعددها ونوعيتها، وأن هذا النشاط مختلف ونوعي، وتقارنه شهرياً، وتحسب المتوسط الشهري لها، في معادلات رياضية تمهل معدها كثيراً لتصبح بهذه الدقة المبهرة... ولكن؟؟

الواقع غير هذه النرجسية الفائضة، فالمازوت غير متوفر إلا لوسائل النقل، والسرافيس تبيع مستحقاتها جهاراً نهاراً، وسعر الكالون سعة 20 لتر هو 3500 ليرة سورية، وبعضها لا يصل لنهاية الخط، ويطلب أجوراً فائضة على التعرفة الرسمية، وبعضهم من الشركات الخاصة المدللة، لا يعطي بالأل لكل قرارات المحافظة والتموين، ويشكو من ظلم من وضع التسعيرة، وبأنه لا يعيش في الواقع،

المقاهي تتبع على هواها وما زالت الأراجيل تقدم معسلاً وتبناكاً للصغار دون سن البلوغ

تحاول ميسم، التي لا تعرف شيئاً عن زوجها منذ ثلاث سنوات، أن تحصل على الطلاق دون جدوى. بعد أن فقدت زوجها الذي قطنت معه في بلدة بيت سحم خلال الأحداث، لا تعلم حتى اليوم إن كان حياً أو ميتاً، فيما اصطدمت كل محاولاتهما لطلب الطلاق قضائياً، إثر حاجتها الجدية للزواج، بجدار التسوفيف والشروط التعجيزية..

طلاق الأزمنة

النسيج الاجتماعي السوري مهدد

إعداد: حازم عوض

على الرغم من أن أسباب الطلاق بين الأزواج في الأزمنة قد أخذت شكلاً مختلفاً عما قبلها، إلا أن الوضع المادي بقي هو سيد الموقف. هجرت عبير برفقة زوجها عماد وعائلته، من منازلهم في بلدة دوما «ريف دمشق»، واضطروا للسكن ثمانية أفراد، في بيت واحد مؤلف من ثلاث غرف وصالة في عشوائيات دمشق.

«بقينا ننتظر حتى تفرج، لكننا سئمنا الانتظار. لا يمكنني العيش مع حماتي وبناتي في منزل واحد، لا أستطيع أن أتحمي كلامهم وتصرفاتهم قبل العيش في منزل واحد، فكيف الحال في منزل واحد وضيقة مادية؟» تقول عبير، وتضيف في حديث لـ«قاسيون»: «بعد أن سئمت من محاولة الخروج للسكن في منزل مستقل مع زوجي وطفلتنا، طلبت الطلاق. أريد أن أعيش وطفلي حياة كريمة، فزوجي لا يعمل إلا بالصدقة، خسرنا محلنا في الريف، واليوم هو عاجز عن إعادة فتح محل آخر، وهذا يعني أنه من المستحيل أن نعيش بكرامة».

مشاريع فاشلة وخلافات مادية

الضيقة المالية التي أوصلت نسمة للطلاق، ذهبت بسهم إلى النتيجة ذاتها، لكن بقصة مختلفة. تزوج سهام وعمار بعد قصة حب جمعتهم على هامش عملهما بالمجال نفسه، وهو تدريس اللغة الإنكليزية. وخلال حياتهما الزوجية، أنجبا طفلاً واحداً، وفكرا بمشروع مالي خاص بهما، حيث كمنت لهما المشاكل. «العمل في مجال التدريس يسرق الوقت، وقد لا أستطيع الجلوس مع ابني أكثر من 4 ساعات في اليوم» يقول عمار، مشيراً إلى أنه «خلال الأزمنة الأخيرة، هجرنا منزلنا في برزة، وقمنا باستئجار منزل في منطقة الشعلان قرب عملنا. وهنا تطلب الأمر من زوجتي تكثيف العمل، حتى بتنا نعمل أكثر من 18 ساعة في اليوم، لتأمين متطلبات المنزل وتكاليف المربية.. وأردف: «بات التفكير بمشروع خاص، يلح أكثر علينا، كل المقومات موجودة، واستطعنا الحصول على ترخيص معهد خاص بالتشارك مع صديقين آخرين، وهنا بدأت المشاكل تصفو على السطح، من حيث إهمال زوجتي للمنزل والطفل، لم أعد قادراً على التقاهم مع زوجتي نتيجة كثرة العمل، عدا عن خلافات مادية في المشروع هددت حياتي الأسرية.. ربما الأزمنة الحالية غيرت النفوس، وساعات العمل الطويلة لتأمين حياة كريمة، خلقت شرخاً كبيراً في علاقتنا، حتى وصلت إلى مرحلة لم أعد أعرف بها شيئاً عن حياة زوجتي اليومية. وهنا كان الطلاق هو الخلاص الوحيد»، على حد تعبير عمار.

الطلاق: أرقام رسمية

تقول إحدى النساء ممن التقتهم «قاسيون»، مفضلة عدم الكشف عن اسمها: «يريدونني للطلاق. كيف لي أن أحضره وأنا لا أعلم أين هو؟»، وتضيف: «بعد أن وصلنا لنتيجة بأن تبليغه شخصياً أمراً مستحيلاً، قالوا لي بأنهم سيبلغونه عبر الصحف الرسمية، فهل هذا معقول؟ أريد أن أقتنعهم بأن زوجي غير معروف المكان، فكيف سأضمن قراءته لصحف رسمية لا نقرأها نحن في حالة السلم؟». وهنا، أكد القاضي الشرعي الأول بدمشق،

معراوي: حالات الطلاق في دمشق بلغت عام 2014 «6500 حالة» و2013 «5200 حالة» و2012 «4100 حالة»



نسمة: اخترنا اللحم والحلوى من المنزل، فكيف لي أن أنجب طفلاً وأنا لا أستطيع أن أربي له متطلباته؟

محمود المعراوي في حديث إذاعي، أن سبب التأخير بالبت في دعوى الطلاق ليس نتيجة تأخير من القاضي، وإنما يعود إلى أن الزوجة التي رفعت الدعوى لم تكن تحضر جلسات المحكمة، وبالتالي يتم شطب الجلسة التي لا تحضرها، ومشهداً على أن: «سبب التأخير يعود أيضاً إلى قلة خبرة الزوجة المدعية فيما يخص موضوع التبليغات، وهناك حالتان تستطيع الزوجة من خلالها رفع دعوة طلاق، الأولى: أن يكون قد مضى على فقدان الزوج سنة كاملة، والثانية: تستطيع الزوجة رفع دعوى تفريق حتى بعد شهر من فقدان زوجها وذلك بسبب الضرر الذي تعرضت له الزوجة، بعد فقدان زوجها، إن انضم للمسلحين على سبيل المثال، حيث يتم إرسال تبليغ للزوج المفقود، إلى آخر مكان كان يتواجد فيه، وإن لم يحضر يتم تبليغه

في العمق

في الإجابة عن سؤال حول أسباب تزايد نسب حالات الطلاق في ظل الأزمة، قال الباحث الاجتماعي م. ن لـ «قاسيون»: «يشهد المجتمع السوري تغييرات بنيوية تراجيدية في نسيجه السكاني، بما فيها العلاقات الأسرية منذ ما يقارب عقد من الزمن، ومنها ازدياد نسب الطلاق، التي استفحلت طرداً مع نقشي ثقافة المجتمع الاستهلاكي، في ظل التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي شهدتها هذا المجتمع، ومنظومة القيم الجديدة الوافدة مع هذه التحولات»، ويضيف: «جاءت ظروف الأزمة وتأثيراتها المباشرة لترفع النسبة إلى مستويات غير مسبقة، جراء الغياب القسري، كالخطف والاعتقال، وتوسع دائرة الهجرة، والدمار الذي لحق بدور السكن، ونقص الأمراض، والتشرد، والفقر غير المسبوق.. ويخلص الباحث: «نحن أمام ظاهرة قديمة -جديدة بسبب الوقائع التي أفرزتها الأزمة، والتي يأتي الطلاق نتيجة مباشرة لها، عدا عن النتائج اللاحقة غير المباشرة التي ستظهر ربما بعد عقد من الزمن.. إن تدمير العالم الروحي للإنسان السوري، لا يقل خطراً عن تدمير العالم المادي، وازدياد نسبة الطلاق بمثابة جرس إنذار آخر يستدعي إيقاف هذه الكارثة الانسانية».

فكرة طفل دمرت العائلة

نسمة، التي قضت الأزمنة وهي تربي طفلتيها الصغيرتين، تؤكد أن «الحاح زوجي لإنجاب طفل «صبي» بات يزداد بين الحين والآخر. كان يريد أن يكون لديه سنداً وشاباً يحمل اسمه إن قضى في الحرب.. مبرره كان واقعياً، وتضيف: «إنجاب طفل لم يكن مرفوضاً تماماً بالنسبة لي قبل الأزمة، لكن الضائقة الاقتصادية التي باتت تعصف ببيتنا خلال سنوات الحرب، جعلتني أرفض هذه الفكرة نهائياً، خاصة وأنه لدينا طفلتان في المدرسة، وفي بعض الأشهر كنا نلجأ للدين كي نكمل حياتنا بأقل المتطلبات». انتهت حياة نسمة مع زوجها بالطلاق، ووصلت المشكلة إلى طريق مسدود عندما اصطدمت بالوضع المادي الصعب. على ذلك تقول: «هو يؤمن بالخرافات. كان يكرر مقولة أن رزقة الولد تأتي معه، وفي الوقت ذاته، كنا نعاني من صعوبة في تأمين مستلزمات المدرسة لطفلتين.. اخترنا اللحم والحلوى من المنزل، فكيف لي أن أنجب طفلاً وأنا لا أستطيع أن أربي له متطلباته؟ خاصة وأن تكاليف الولادة والشهور الأولى، قد تحتاج 10 أضعاف راتب زوجي».

من الذاكرة

محمد علي طه



من أمس إلى اليوم

لشهر أيار مناسباته الهامة التي لا تنسى، وفي طليعتها فاتحته، عيد العمال العالمي الذي ترفع فيه الطبقة العاملة في العالم أجمع راياتها.. رايات الحرية والديمقراطية.. رايات التحرر من الاستغلال والاستثمار.. رايات العدالة الاجتماعية والاشتراكية. وفيه يعود عمال بلادي بذاكرتهم إلى تلك الأيام، حين كان الاحتفال به يعتبر جريمة يتعرض بسببها العمال للاعتقال والملاحقات والتسريح والطرده، حين كانت مظاهر العيد تقتصر في دمشق على إشعال النيران على جبل قاسيون، ورفع راية العمال على الأعمدة وخطوط الكهرباء، أو إجراء الاحتفال وسط بستان من بساتين دمشق أو غوطتها، أو في بيت متواضع في حي فقير من أحياء دمشق الشعبية، وكان الحضور يقتصر على الرفاق وعدد صغير من العمال ويترافق كل ذلك بتوزيع سري للمنشورات أو البيانات التي تحض العمال على النضال من أجل حقوقهم المشروعة في تحسين مستوى معيشتهم وشروط عملهم، ثم كانت المظاهرات «الطيارة» في الساحات والشوارع والأسواق المزدهمة بالناس. وكان الحديث في تلك الاحتفالات يبدأ بشرح مناسبة العيد ونضال العمال، ولاسيما مظاهرة عمال شيكاغو الذين سقط بعضهم صرعى برصاص غادر، كما سبق عدد من قادتهم إلى محكمة صورية أصدرت أحكاماً جائرة بإعدام ثمانية منهم، وقد نفذ الحكم بأربعة من القادة النقابيين الذين أبدوا صموداً بطولياً أثناء المحاكمة وأثناء تنفيذ حكم الإعدام، وهم الشهداء: البرت بارسونسن وافغوست شيبس وجورج اينغيل وأدولف فيشر.

واليوم يعيدني شريط الذكريات إلى الكثير من الاحتفالات والمظاهرات التي قام بها الحزب الشيوعي السوري وساهم فيها في أعياد الأول من أيار، والتي لم أتخلف عن واحدة منها منذ أصبحت شيوعياً، وقد أسهمت في العديد منها بإلقاء قصائد تمجد نضال الطبقة العاملة وتضحياتها الغالية، ومن أحب تلك القصائد إلى قلبي قصيدة بعنوان «وحدثهم صمدوا» قلت فيها: «أشرق بشمسك يا أيار منسكباً

حق لمن فجروا الينبوع أن يردوا
اسمع هدير الملايين الألى انطلقوا

في العالم الرحب: يا عماله اتحدوا» ومن مناسبات شهر أيار أيضاً ميلاد كارل ماركس معلم الطبقة العاملة في الخامس منه عام 1818، وإعدام شهداء سورية ولبنان على يد جمال باشا السفاح 1916، والانتصار على الفاشية في 9 أيار. وفي 29 أيار 1945 العدوان الفرنسي على البرلمان السوري يوم استشهد حماته البواسل ومنهم الرفيق طيب شريك -وأذكر أنني مررت مع والدي بعد يومين من القصف وشاهدت آثار الدمار والقذائف والرصاص وأنا طفل في الثامنة من العمر- وفي العشرين من أيار عام 1981 استشهد الرفيق عبد الرحمن هلال على يد عصابة الإخوان المسلمين مجسداً قول أمير الشعراء:

وللأوطان في دم كل حر
يد سلفت وديين مستحق

جامعة دمشق: «معالجات».. في الوقت بدل الضائع!



أوشك على الانتهاء، فضلاً عن ضرورة حل العديد من الإشكالات التي تمنع الحضور كالاكتظاظ وإيجاد حلول جذرية لقضية المواصلات، الأمر الذي يجعل من «معاقبة» الطلاب على عدم الحضور غير مجدية، بل وضارة أيضاً، وهي مسألة تختلف بطبيعة الحال عن حل مشكلة الحضور. وثالثاً: لا يجوز الخلط بين وجود أخطاء علمية في المحاضرات والمطبوعات وبين ارتفاع أسعارها، فاعتماد الطلاب على المحاضرات المطبوعة بالرغم من أخطائها يستند إلى مشاكل المقرر الجامعي وندرته وجوده، وهذا ما ينبغي حله بدءاً من العام الدراسي القادم، أما مسألة أسعار المطبوعات فيمكن ضبطها مباشرة.

لذا، وبالرغم من كون الإجراءات المذكورة تستند إلى حجج صحيحة، إلا أن طريقة تنفيذها قبيل الامتحانات ضارة بمصلحة الطلاب ومن شأنها أن تعمق أزمات الحياة الجامعية، وذلك لكون الطلاب على أبواب الامتحانات، والبدايل عن المحاضرات ليست جاهزة، ولا يمكن تأمينها في الوقت القصير المتبقي قبل انطلاق الامتحانات.

كان قد تناول مشاكل الحياة الجامعية في التجمعات الجامعية الأبرز في دمشق، الهكم والبرامكة والآداب. وكان الملف المذكور في صحيفة «قاسيون» قد تطرق إلى ارتفاع أسعار اللوازم الدراسية في الأكشاك والمكتبات، وخصوصاً أسعار أوراق المحاضرات المطبوعة. فإذا كانت رئاسة جامعة دمشق قد قامت بتلك الإجراءات على افتراض أنها تستجيب لأصوات الطلبة ومطالبهم، فيهمنا توضيح الآتي: إن المعالجة الصحيحة لمشكلة ارتفاع أسعار اللوازم الدراسية، ومن بينها المحاضرات والمطبوعات، تكون بتحديد الأسعار المناسبة وفرضها على الأكشاك والمكتبات في الحرم الجامعي وفي محيطه، ومراقبة بيعها. أما إلغاء بيع المحاضرات للطلاب بحجة ضرورة العودة إلى المقرر الجامعي المعتمد، أو لإلزام الطلاب بحضور المحاضرات، فيحتاج أولاً: إلى وضع إستراتيجية ملائمة لتحقيقه تتضمن تحسين كم ونوعية المقررات الجامعية، وثانياً: فإن حل مشكلة الحضور غير ممكنة في الوقت الحالي لأن العام الدراسي

قبل أسابيع قليلة من انطلاق الامتحانات الجامعية، منعت رئاسة جامعة دمشق المكتبات والأكشاك في الحرم الجامعي ومحيطه من بيع المحاضرات الملصقات للطلاب، «وذلك بسبب مخالفتها للعقد وبيعها منشورات للطلاب غير مسموح بها ضمن الكليات، من حيث كونها مليئة بالأخطاء العلمية».

دمشق- مراسم قاسيون

«حرصاً على مصلحة الطلاب من حيث ضبط الأسعار والزمانا ببيع لوازيم الدراسة وغيرها بأسعار معقولة»، بحسب التوضيحات المنقولة عن رئاسة الجامعة على بعض وسائل الصحافة، ومواقع التواصل الاجتماعي.

وجاء هذا التطور عقب تعالي أصوات الطلاب في الفترة الأخيرة حول القصور والإهمال في جامعة دمشق على العديد من المنابر، ومن بينها صحيفة «قاسيون» التي نشرت في عديدها الماضي ملفاً بعنوان «طلاب جامعة دمشق يعانون»

رسالة مفتوحة.. سرافيس قطنا.. مخالفة تسعيرة وابتزاز

عبد الرزاق دياب

منذ بداية الأزمة، امتهن بعض سائقي سيارات النقل العام («سرافيس» -تكسي) استغلال المواطنين في المدينة وخارجها، ورغم الشكاوى المقدمة إليكم وأنا نقلتها شخصياً إليكم ولكن لا جدوى. سائقو السرافيس، يقومون بإيصال المواطنين إلى جديدة عرطوز، ولا يصلون إلى نهاية الخط في كراج السومرية، ويأخذون من الراكب 50 ليرة سورية، رغم أن التعرفة المحددة هي 12 ليرة سورية، وعندما يطلب المواطن تبريراً لذلك، يكون الجواب: اذهب واشتك أو انزل من السيارة إذا لم يعجبك؟.

السيد مدير المنطقة المحترم:

أنتم من رفضتم تشغيل باصات النقل الداخلي، بزعم أنهم طلبوا 75 ليرة كتعرفة نقل من قطنا إلى السومرية، ولكن السرافيس تأخذ من الراكب 100 ليرة سورية بحجة الزحام على الحواجز وارتفاع سعر المازوت، وهم من يبيعون المازوت من الحصى التي يستلمونها يومياً، ويعملون فقط حتى الساعة الرابعة مساءً، و فقط بعض السيارات هي من تصل



إلى نهاية الخط، مما يجعل المواطن مضطراً لركوب سيارتان إحداها تنقله إلى جديدة عرطوز، والثانية إلى قطنا. يتساءل مواطنو المدينة، لماذا لا يعمل سائقو خط قطنا كما يعمل سائقو جديدة عرطوز، حتى ساعات متأخرة من الليل، وهما مدينتان أمتان تماماً... أم أن في الأمر «إن» كما يقول الكثيرون؟؟؟.

ريف القنيطرة..

الهدنات تفتح احتمال عودة دائمة للحياة في القرى..



■ مراسل قاسيون

شهد ريف القنيطرة الشمالي «طرنجة- جباتا الخشب- أوفانيا» أحداثاً أمنية متواترة، أدت إلى خروج الأهالي من قرَاهم، بعد أن أصر عدد من المسلحين على البقاء في تلك القرى ورفضوا تسليم أسلحتهم وانضموا إلى فصائل محاربة، مما جعل القرى ساحة للمعارك والاشتباكات فاستحال البقاء فيها وخاصة للعائلات التي لديها أطفال أو أشخاص مسنين.

محاولات عديدة جرت على مدى عامين لإقامة هدنة أو مصالحة وطنية، وفي كل مرة كان يسعى عدد من أبناء المنطقة الوصول إلى تهدئة الوضع وفق تسوية ماء، ولكن المحادثات تصل إلى لحظاتها الأخيرة، ويتم إلغاء الاتفاق.

في العام الأول من الأحداث في القنيطرة تم التوصل إلى أكثر من هدنة لوقف إطلاق النار بين المسلحين المتواجدين داخل تلك القرى و الطرف الحكومي. الهدنة كانت نتيجة لحاجة الأهالي إلى العودة لدرهم وأراضيهم في مواسم زراعية معينة وخاصة موسم قطف الزيتون.

شهر هدنة.. لا يضمن عودة آمنة!

اليوم تخطت الهدنة القائمة مدة شهر من الزمن وهو إلى الآن أطول وقت يمر على هدنة.. مع ذلك فإن العودة إلى تلك القرى ليس أمناً تماماً رغم هذا التقدم، وذلك بحسب أحد أعضاء لجنة المصالحة في المنطقة، الذي قال لقاسيون مفضلاً عدم ذكر اسمه: هناك شروط و مطالب لدى الطرفين ولم يتوصل بعد إلى اتفاق حولها، لذلك فإن الاشتباكات بين الطرفين قد تتجدد في أية لحظة..

عدد كبير من عائلات قرى الريف الشمالي في القنيطرة كانت تفضل عدم العودة إلى القرية خشية الاحتجاز داخلها نتيجة إغلاق الطريق العام، فمعظمهم لديه أطفال وأولاد في المدارس والجامعات، أما اليوم فهناك عطلة انتصافية ولا خشية من التأخر على المدارس، ما شجع الكثيرين للعودة، ومحاولة البقاء وفرض أمر واقع..

«لن أخرج ثانية مهما حدث!»

أم سليمان لم تعد تأبه لأي مخاطر، وتقول: منذ أكثر من سنة ونصف السنة وأنا وعائلتي مهجرون عن بيوتنا وأرضنا. نحن لم نركب أي ذنب. وسوف نعود إلى أرضنا. تعرضنا خلال السنة والنصف إلى النذل والسؤال باستمرار عن منازل للإيجار. فقدنا ماشيتنا وكذلك مزروعاتنا.

وتتابع فيما مضى كنت أخشى أن أعود وأحتجز داخل القرية لأن الاشتباكات كانت تقع دون إنذار، أما اليوم فلن أخرج مرة ثانية مهما حدث.

تعود أم أسعد مع أطفالها إلى منزلها، وتقول: نحن منذ عامين لم نحرث أرضنا مما أدى إلى نمو الأعشاب الضارة بشكل كبير ونتيجة ارتفاع الحرارة قد ينشب حريق في أي وقت وإذا حدث ذلك فإننا سنخسر تعب عمرنا. لذلك سنحاول إزالة الأعشاب الضارة بأية طريقة.

عودة السرافيس.. مطلوبة

إلى اليوم لم يسمح للأهالي العائدين لتلك القرى بإدخال السرافيس إلى داخل القرى، المسموح به هو سيارات الأجرة الخاصة، التي تتقاضى ما بين مائتين وخمسين إلى خمس مائة ليرة على الشخص الواحد. لا توجد سيارات خاصة داخل القرى، بينما يوجد عدد من الدراجات النارية وبعض الجرارات التي لم يخرجها مالكيها من القرى، ما يطالب به الأهالي هو السماح بإدخال آلياتهم التي تساعد في الوصول لأراضيهم.

أ تعود الخدمات.. بعودة الأهالي!

المعارك أفقدت قرى الريف الشمالي من القنيطرة، الخدمات الرئيسية، وإعادتها في ظل الهدنة قد تتيح تسريع عودة الأهالي وتحفيزهم وثباتهم لمن يهيم الأمر..

أخرج مقسم عدد من قرى الريف الشمالي، عن الخدمة بعد سيطرة المسلحين عليها، مما جعلها خارجة عن خدمة الهاتف الأرضي منذ حوالي العامين.

تحاول رنيم التقاط إشارة اتصال الهاتف النقال لكن دون جدوى، تغطية الإنترنت والاتصالات النقالة أيضاً سيئة جداً عليك أن تجوب القرية بأكملها وتصل إلى أعلى نقطة فيها حتى تجد شبكة اتصال.

تقول رنيم: أحاول أن اطمئن أهلي عن وضعنا، عدت مع زوجي قبل عشرة أيام، الوضع هادئ، نحن مللنا من التنقل بين منازل الأجار ولن نخرج من بيوتنا مهما حصل، ولن نسبح للمسلحين بإخراجنا.

قُطعت الكهرباء.. ثم خربت الشبكة!

لا وجود للتيار الكهربائي في تلك القرى، حيث تم قطع التيار من قبل مؤسسة الكهرباء، لتقوم المجموعات المسلحة فيما بعد بالسلط على شبكة الكهرباء وتخريبها. تعتمد منازل القرية على مولدات كهربائية تعمل مدة ساعتين في النهار، ليدفعو رسم اشتراك الكهرباء يصل إلى ألفي ليرة في الشهر، مما يشكل عبئاً كبيراً على العائدين. يقول أبوركمان: اعتدنا على عدم وجود التيار الكهربائي لكن لا يمكننا الاستغناء عنه نهائياً. صحيح أن مبلغ الألفي ليرة مقابل

عدد ساعات قليل وتيار ضعيف هو مبلغ كبير لكننا لم نستطيع إيجاد بديل غير هذا..

تسهيلات إيجابية..

سمحت السلطات الحكومية بإدخال المواد الغذائية من ضمنها الخبز والطحين. ويتاح لكل عائلة إدخال أسطوانة غاز ممتلئة واحدة كل شهر مما خفف عبء استخدام الحطب الذي تستخدمه العائلات في الطبخ والغسيل والاستحمام .

كذلك تم السماح بإدخال كميات معينة من المازوت، عن طريق أعضاء لجنة المصالحة، وذلك لتشغيل مضخات المياه في الآبار الرئيسية للقرية. فاعتماد السكان كان على الآبار المتواجدة ضمن المنازل ولكن عدداً كبيراً من هذه الآبار تنضب في فصل الصيف. كما عانى السكان في الصيف الماضي من أمراض كالإسهال الشديد وظهرت عدد من حالات التهاب الكبد نظراً لعدم صلاحية المياه في آبار المنازل للشرب.

«خبرنا طرقهم»..

درويش-خ من أعضاء لجنة المصالحة، يقول: هناك عدد من الناس لا مصلحة له في نجاح الهدنة وذلك بسبب رواج تجارتهم . فهم يعملون على تأمين مواد غذائية ومواد التفتحة عن طريق درعا أو طرق تهريب أخرى حيث تحكوا بالناس المتواجدين داخل القرى من ناحية الأسعار. وهؤلاء على استعداد لافتعال أية مشكلة وإطلاق النار في سبيل إفشال المصالحة . لكن أهل القرى باتوا على دراية كافية بأساليب هذه الفئة وسنحاول التخلص منهم وإخراجهم من قرانا.

خان أرنبه- درعا

والبحث عن شريان حياة

التوجه جنوباً كان حلاً إلزامياً للأهالي المحاصرين بعد تقطع السبل بهم. حيث دفع إغلاق طريق خان أرنبه، ومنه إلى دمشق، إلى البحث عن شريان حياة ضروري. ليتم فتح طريق قديم يصل قرى القنيطرة بريف درعا، وشكل هذا الطريق رغم خطورته وطوله منفذاً للأهالي. لكنه لا يعتبر حلاً لحصارهم..

أم رشيد من سكان ريف القنيطرة. تقول: «أنا امرأة تجاوزت الستين عاماً من عمري وبت بحاجة إلى زيارة الطبيب بشكل شبه دائم. عندما كان الطريق الواصل بين قرانا وبلدة خان أرنبه مغلقاً، كنا نقوم بالسفر إلى درعا كي نحصل على العلاج والدواء..

يحتاج الطريق بين قرانا وخان أرنبه أقل من نصف ساعة بينما يتطلب الطريق إلى درعا حوالي الثلاث ساعات لا تخلوا من الخطر حيث توجد مسافة مكشوفة. تتعرض فيها السيارات لإطلاق النار من قبل قناصين». تقوم النساء اللواتي بحاجة إلى الولادة أو دخول المشافي بالسفر عبر الطريق الخطر إلى درعا.

واليوم مع عدم السماح بإخراج المواسم الزراعية عن طريق خان أرنبه، فإن السكان يقومون ببيع مواسمهم كالكرز والتوت الشامي، عن طريق درعا أيضاً، مما يزيد في تكلفة النقل وبالتالي تحكم التجار بالفلاحين.

أبو ماجد فلاح من القنيطرة يقول: العام الماضي لم يكن طريق درعا مفتوحاً مما دفع بنا إلى إبقاء ثمار الكرز على الشجر فيما أطعم قسم منا الكرز للدواب. وخسرنا موسم يقدر بمئات الآلاف.

واليوم نطمح إلى فتح الطريق بين قرانا وبين خان أرنبه وبالتالي سوق الهال في دمشق.

الأهالي ثابتون..

ثبتوا الهدنة!



لن يرضى أهالي القرى العائدين إلى منازلهم وأراضيهم ببقاء المسلحين في قرَاهم، بعد أن تعرضوا للزواج أكثر من مرة، فهذه الأرض لها أصحاب هم من سيدافعون عنها مهما كان الثمن.

إن المطلوب هو بذل كل الجهود لتثبيت الهدنة القائمة، واستمرارها، وإبعاد الجماعات المسلحة، بهدف عودة كل الأهالي إلى أراضيهم وممتلكاتهم، وتطبيع الوضع في عموم المنطقة، لاسيما وأن استمرار الوضع المتوتر هناك عامل مساعد للاختراق من العدو الصهيوني.

عباد شمس

عابرو الحدود..

يفصلون مهام الحرب الاقتصادية!

عشار محمود

قد لا يعلم السوري المقيم في دمشق اليوم، ماذا يحصل في الحسكة بدقة، ولكنه يعلم تماماً أن الخبز الذي يأكله مرتبط بحقول هذه المحافظة البعيدة، وقد لا يستطيع مزارع الحسكة أن يتابع بدقة مجريات المعارك إلا في دائرته الضيقة، ولكنه يرتبط تماماً باستمرار وجود مركز حكومي يحتاج أقماحه ليستهلكها كل السوريين.

اليوم يحصد قمح الجزيرة، ويبحث المزارعون عن طريقة تسويق منتجاتهم، مع اقتصار الحكومة على 3 مراكز استلام للقمح فقط، بعد أن كانت 44 مركزاً قبل الأزمة في الحسكة، وتحديدها سعر 61 ل.س للكغ، وهو قريب من التكلفة، ولا يغطي النقل. يستنكر منتج القمح محققين: «لماذا يترك قمحنا للتجار.. وخبز الآخرين للمستوردين؟!».

يتساءل مداخل من الحسكة في مجلس اتحاد العمال: «لماذا نعهد نقل القمح المخزن في الحسكة للتجار لينقلوه إلى دمشق، أيقل أن لا توجد طريقة أخرى؟!». فالقمح ينقل براً من طريق وحيد ليحصل المتعهدون، ومن وراءهم على 83% من قيمته، وتحصل داعش على ربع القمح..

الحكومة والمعنيون بالبرد يعتقدون أن لديهم «شماعة» أمنية واسعة تعلق عليها كل المهمات المهمة، ليقل: «الحسكة غير آمنة» إلا بمقدار 3 مراكز، والحكومة متشككة و«هذا الموجود»، والنقل «غير ممكن إلا بهذه الطريقة، أو نستوردا!».

فعلياً ليس مفاجئاً تدني مستوى الحرص الحكومي، على استلام القمح وإيقاف استيراده، وضمان مزارعيه، فخلال الأزمة لم توضع المهمات المرتبطة بوحدة البلاد اقتصادياً وضمان أمنها الغذائي أو الإنتاجي، أو الطاقوي، كمهمات جديّة أو أولوية، حيث لن يستلم إلا نسبة قليلة من القمح، وسينقل بطرق تحقق تكاليف كبرى، وحوادث فساد وسمسة، بينما قد تكون «طائرة للقمح» من القامشلي إلى دمشق أحد الحلول.. وحصر تسليم قطن الحسكة في حماة، لتشغل المعامل العامة قطن

التجار القادرين على الوصول إلى مزارعين لا تصلهم الدولة، عوضاً عن الاستنفار لتأمين وصول القطن إلى المعامل العامة. كما تنتقل بضائع التجار بالطيران لتباع لأهل الدير المحاصرين، عوضاً عن مد جسر جوي إغاثي يقي السوريين من الجوع! هذه أمثلة فقط على سياسة اقتصادية كاملة لم تولي المهمات الاقتصادية أهميتها ذات البعد الوطني، بل على العكس دأبت على إنهاء بقايا دور الدولة الاقتصادي والضامن لتجميع الموارد وتوزيعها بشكل مدعوم على السوريين، وهذا ما يتيح تجميع الموارد لدى قوى السوق وتحديداً السوداء منها، حيث أصبح عابرو المعارك والحدود، والقادرون على سبر أغوار داعش وغيرها، ملوك الطرق السورية ومفاتيح هامة في تأمين حاجات البلاد من نبط وقمح، وقطن، وغيرها، يشاركونهم في «هذا الشرف» المستوردون من الخارج.

أما أصحاب القرار الاقتصادي، فلم يأخذوا مبادرة نوعية لمواجهة المهمات الاقتصادية الكبرى، التي على مستوى الحرب، إلا بالشكل الذي يضمن عوائد لسامسة الحرب، والمستثمرين فيها، الذين تشكل زيادة التصيد الأمني فرصتهم الذهبية المستمرة..



«في رحاب الجزيرة..»

القمح متروك - منهوب!

61 ل.س سعر على «حافة التكلفة»!

تقديرات مؤسسة الحبوب لتكلفة كغ القمح في الجزيرة هي بين 54-56 ل.س للكم، أي تعتبر المؤسسة أن السعر المحدد حكومياً 61 ل.س لكغ القمح، مجدي نسبياً، على الرغم من توقعها بأن الحد الأدنى كان من المفترض أن يكون 65 ل.س للكم.

تقديرات قاسيون للتكلفة في عام 2013 في المنطقة الشمالية الشرقية كانت 47 لس للكم بالحد الأدنى، وتصل إلى 61 ل.س للكم في الرقة مع تكاليف نقل 80 ألف ل.س لحوملة 20 طن، اليوم قد تبلغ تكاليف النقل من المالكية إلى مركز تسليم غويران في الحسكة 50 ألف ل.س للطن على سبيل المثال، ويضاف لهذا تضاعف في أسعار البذار والسماد، وأجور العمليات الزراعية والمآزوت بطبيعة الحال بين عامين، وكل هذا يدل على منطقيّة تقديرات المزارعين في المحافظة، بأن السعر قد يحقق عائداً بسيطاً في المناطق التي يتوفر فيها المآزوت بسعر منخفض، والقريبة من مراكز التسليم، لكنه سيكون أقل من التكلفة في المناطق البعيدة وذات الظروف الأقسى كالمالكية، حيث لم يفتتح مركز تسليم للأقمح فيها منذ عام 2012، أي مركز استلام، رغم أنها كانت تضم قبل الأزمة مركزين.

3 مواقع لـ مساحة 23000 كم²!

ستقتصر مراكز استلام الدولة للحبوب في محافظة الحسكة التي تبلغ مساحتها 23000 كم²، على 3 مواقع فقط هي: مركزي رمز والثروة الحيوانية في القامشلي، ومركز غويران في الحسكة، في تقليص عن العام الماضي، حيث

معلومات من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب حول تقديرات الإنتاج، والاستلام في الحسكة، لكل من القمح والشعير، وهذه الأرقام المبنية على عمل المؤسسة واللجان التسويقية في المحافظة، تبقى في إطار التقديرات المبنية على المساحات المزروعة فعلياً سواء المروية أو البعلية.. فما هو الإنتاج المتوقع في المحافظة التي تنتج 60% عادة من القمح السوري. في الجدول المرفق تقديرات لكميات إنتاج القمح والشعير ولكميات الشراء الحكومية في الحسكة.

فإذا ما كانت الحسكة تنتج أقل من 800 ألف طن قمح، فمن المستغرب أن تتوقع الوزارة وصول الإنتاج إلى 3,2 مليون طن، وتحديداً أن معلومات من ريف ديرالزور التي كانت تنتج قرابة 10% من القمح السوري، تشير إلى أن الإنتاج تراجع بحدود 40% في الموسم الماضي، أما المعطيات حول المساحات المزروعة في 2015 فتشير إلى تراجع نسبته 60% في المساحات المزروعة بالقمح، وذلك في ريف الميادين الذي ينفذ أخذه كمؤشر، لأنه الريف الذي لا يزال زراعياً وماهولاً نسبياً قياساً بأرياف المحافظة المنكوبة الأخرى. وبالأحوال كافة فإن وصول هذه الكميات إلى مراكز الاستلام الحكومية، أصبح أشبه بالمستحيل في الظروف الحالية للريف.

يبدأ حصاد القمح منذ أواسط ونهايات شهر أيار في بعض مناطق زراعته في سورية، ويستمر إلى شهر حزيران في مناطق أخرى، وسط تحديات وصول الموسم إلى مراكز استلام الحكومة، أو انتهائه لدى التجار والسماسرة، والدول المجاورة، ووسط خيارات محدودة بتحقيق عوائد بسيطة أو خسائر بالنسبة للمزارعين، في مناطق زراعة القمح وتحديداً في الجزيرة السورية، وفي محافظة الحسكة التي تساهم عادة بحوالي 60% من إنتاج القمح السوري.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

أصدرت الحكومة سعر شرائها للمحصول البالغ: 61 ل.س للكم من القمح الطري أو القاسي، و 48 ل.س لكغ الشعير، ثم بدأت تصدر المعلومات حول تقدير الإنتاج الذي لا تتوفر معطيات إحصائية دقيقة حوله، إلا أن آخر المعلومات الإجمالية كانت من وزارة الزراعة، التي توقعت أن الإنتاج قد يبلغ 3,2 مليون طن قمح، وهو تقدير مبني على أساس المساحة المخططة والمنفذة، وذلك وفق تصريح وزير الزراعة، لوكالة سانا بتاريخ 20-5-2015.

الاستقرار المتوقع:
60% من القمح!

توقعت الجهات المحلية أكثر واقعية، وأقل تفاؤلاً، حيث حصلت قاسيون على

تقديرات لكميات إنتاج القمح والشعير ولكميات الشراء الحكومية في الحسكة

كميات إنتاج القمح	755 ألف طن	كميات إنتاج الشعير	611 ألف طن
كميات الاستلام	450 ألف طن	كميات الاستلام	200 ألف طن
النسبة	60%	النسبة	32%

طريق الحسكة - دمشق:

مليارات لسماسة القمح!

4,8 مليار ل.س، وفق سعر الكغ في العام الماضي (48ل.س)، سيحصل مقابلته المتعهدون على مبلغ: 2,8 مليار ل.س أجور نقل! أي نسبة: 58% من قيمة القمح المنقول!، وهذا بناء على دفع مبلغ 28 ألف ل.س لنقل الطن الواحد.

سيصل منه إلى دمشق: 75 ألف طن قمح فقط، أي سيتم خسارة 25 ألف طن قمح لصالح داعش التي تصدر الربع، الذي تبلغ قيمته: 1,2 مليار ل.س! أيضاً وفق السعر الحكومي في العام الماضي 48 ل.س للكغ!

خسارة 4 مليار ل.س

أي أن 4 مليار ل.س مجموع ما يحصل عليه متعهدو نقل القمح، وداعش، وهي نسبة 83% من قيمة القمح المنقول! إذا ما استمرت طريقة النقل الحالية، فإن محصول هذا العام الذي سيسلم في الحسكة، وينقل لاحقاً إلى دمشق، سيتحول إلى مصدر ربح خيالي لسماسة النقل والحرب، وقيمة تقارب 83% من قيمة القمح ستذهب لهؤلاء، أي داعش والمتعهدين، إن المبالغ المدفوعة لمتعهدي النقل، والتي تصل إلى 58% من قيمة القمح، وتجاهل مطالبتهم بدفع تعويض عما استلبته داعش، يوحى بأن للفساد الكبير نسبة هامة في هذا النوع من «سمسرة الحرب» حيث يبدو هؤلاء المتعهدين محميين من المساءلة أو قادرين على فرض نسبهم العالية، حتى لو بلغت القيمة المستلبة من القمح المنقول 83%..



نقل حتى الآن بالكميات المفقودة!، فعلمياً الحكومة تدفع للمتعهد أجرة نقل القمح كله، وتدفع إضافة لذلك، ربع القمح لداعش!..

58% للمتعهد.. 25% لداعش!

بحسب المعلومات تبقى من المخزون السابق حوالي 450 ألف طن قمح في الحسكة، سيتم نقل 100 ألف طن منها، ثم ستتوقف عمليات النقل بعد بدء استلام المحصول الجديد في المرحلة الحالية، فما هي الحصص من عملية النقل هذه؟! إن نقل 100 ألف طن قمح، تقدر قيمتها بـ

عن إيصال الكميات كاملة، بعد أن قبض أجرة نقلها، وبالتالي يفترض أن يتغرم بالكميات الناقصة والمفقودة على الطريق. المتعهد الذي يجب أن يتكفل بوصول القمح إلى دمشق، يتعرض في مناطق سيطرة داعش لمصادرة جزء من المحصول المنقول، بنسبة معروفة هي 25% أي الربع. كانت داعش تقبضها نقداً من المتعهدين، ثم صارت تصدر ربع القمح المنقول!.

أي أن الحكومة تدفع للمتعهد مبالغ كبرى على نقل كميات القمح كاملة، وتخسر ربع القمح على الطريق، ولم يغرم أي متعهد

الحكومة منذ بدايات العام كانت تؤكد أن وفرة الأمطار في العام الحالي، تبشر بموسم قمح متميز، وتصريحات لوزير التجارة الداخلية ذهبت للتوقع بأن سورية في العام الحالي لن تحتاج إلى استيراد القمح، بعد الحصاد في حزيران 2015.

مراسك قاسيون

ذكرت في اجتماع لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال بتاريخ 3-5-2015، تساؤلات من الحسكة حول الكلف الكبيرة في عمليات نقل القمح المخزن في المحافظة إلى دمشق والمنطقة الجنوبية عموماً، العملية التي ذكر أنها تتم من خلال تجار ومتعهدين يتكفلون بنقل القمح عبر مناطق سيطرة «داعش»! تبين لقاسيون معلومات ملفتة حول عمليات النقل وطرقه وتكاليفه، يتوضح من خلالها حصّة هائلة ليس للسماسة فقط بل لداعش أيضاً من قيمة القمح المخزن:

داعش وخطورة 800 كم.. باب رزق!
يتم نقل القمح من مخازنه في محافظة الحسكة، إلى دمشق وعبر مسافة 800 كم تقريباً، عبر تجار ومتعهدين، يحصلون من الحكومة على 28 ألف ل.س لنقل الطن. وبحسب المعلومات فإن المتعهد مسؤول

افتتحت خمسة مواقع لاستلام القمح، وشرائه حكومياً، بينما كان المقرر 9 مراكز استلام!

بحسب آراء من المحافظة، فإن الإمكانية والضرورة كانت تفرض أن يكون عدد مراكز الاستلام أكبر، لنصل إلى 10 مراكز كحد أدنى، قابلة لضمان أمنها، ويرى المتابعون أن تقليص عدد مراكز الاستلام وحصرها في 3 مواقع فقط، سيؤدي إلى تقليص كميات القمح المسلمة، لتضيف عقبة جديدة متعلقة بتكاليف النقل، التي قد تجعل السعر الحكومي القريب من التكاليف، سعراً خاسراً، ولا «يستاهل» تعب النقل وكلفه، وسيختار المزارعون بيع المحصول للتجار حتى لو بسعر أقل من السعر الحكومي، فالتجار يستلمون المحصول من الحقل!

يبنغي الإشارة إلى أن عدد مراكز التسليم في الحسكة قبل الأزمة كانت تبلغ 44 مركز في المحافظة بكاملها، وهو ما كان يجعل تكاليف النقل هامشية سابقاً!

70 مليار ل.س تشتري مليون طن!

70 مليار ل.س خصصت لشراء القمح والشعير، السعر الموضوع لشراء القمح كاف لشراء 1,1 مليون طن قمح بسعر 61 ل.س للكغ، أما إذا افترضنا شراء الشعير بربع هذا الرقم فقط، أي بمقدار 17,5 مليار ل.س، فإن الكمية المشتراة قد تبلغ: 364 ألف طن شعير فقط، وثلاثة أرباع المبلغ المذكور ستشتري بهذه الحالة: 860 ألف طن قمح.

أي أن الزراعة تقدر الإنتاج بحوالي 3 مليون طن، ولكنها بالمقابل ترصد مبالغ تستطيع شراء 1,1 مليون طن، أي ثلث المتوقع بأحسن الأحوال، أما إذا قسم المبلغ بين الشعير والقمح بنسبة الربع إلى ثلاثة أرباع كافتراض، فإن كميات القمح التي ستؤمّن بثلاثة أرباع السعر لا تتعدى 860 ألف طن.

تصفية معمل توليد كهرباء قطينة.. «أول الرقص حنجلة»!



الحصار الاقتصادي الجائر على سورية. فلماذا تعرض للبيع، في الوقت الذي من الممكن أن توزع المواد الموجودة فيها على شركات القطاع العام حسب الحاجة؟!.

الشركة والمقترحات في أيد أمين!

بعد أن قضى أمر تصفية الشركة، اقترح أعضاء المجلس في مؤتمر اتحاد العمال، مقترحات ملموسة تحافظ على الحد الأدنى، كأن توزع المواد الموجودة في الشركة على شركات القطاع العام حسب حاجة المعامل، وأن يتم توزيع العمالة حسب رغبة العمال، ومناطق سكنهم، وأن تشكل لجان مختصة من وزارة الكهرباء لتقييم الموجودات والأسعار الحالية، وصولاً لتوزيعها إلى شركات القطاع العام.. هذه المقترحات لقيت من وزير الكهرباء الحاضر للمؤتمر المذكور، «هزة رأس»، ووعده يقول: «تظنوا.. في أيد أمين»!

خلال اجتماع مجلس اتحاد العمال بتاريخ 3-5-2015 قدم أعضاء المجلس من حمص، مداخلات وتساؤلات حول ضرورة وطريقة تصفية الشركة.

فالشركة التي تقدر قيمتها بمئات الملايين والتي تمتلئ مستودعاتها بالقطع التبديلية متوقفة منذ أكثر من 15 عاماً، مع العلم أن الموقع المهم للشركة يمكن الاستفادة منه في بناء محطة ريحية تخدم الشبكة الكهربائية دون حلها والاستغناء، عنها وأهم التساؤلات نستعرضها وفق التالي..

التصفية وتوقيتها.. ما الدلائل؟!.

إن حل الشركة في هذا الوقت يثير الاستغراب، وذلك بسبب وجود عشرات المعامل في سورية ضمن الوضع الواقع ذاته، من حيث توقفها وعمرها الزمني. فلم يتم تصفية هذه الشركة أو حلها!؟.

الشركة المذكورة متوقفة عن العمل منذ أكثر من خمسة عشر عاماً فلماذا لم يتم تصفيته قبل هذا الوقت، وما الإشارة من هذا؟! أو بشكل أدق: أية تغييرات قادمة على قطاع الكهرباء!؟.

بارخص الأثمان.. وأسهل الطرق!

«توليد قطينة» تحتوي على مئات الآلاف من الأطنان من الحديد والنحاس والمواد الأخرى، ومستودعاتها مليئة بالقطع التبديلية غير المستخدمة، والتي تم شراؤها سابقاً بأسعار متدنية وأدخلت المستودعات بالقيم السعريّة وقتها، أما أسعارها الحالية فهي عشرات أضعاف السعر الدفترى، فلماذا ينص المرسوم على تقييم موجودات الشركة بالسعر الدفترى لها؟! ولماذا نقرر هذه الخسارة بارادتنا؟! فضلاً عن ذلك فإن السؤال مشروع جداً، حول جدوى تصفية الشركة بما فيها، أي بيع معداتها والمواد الموجودة فيها، وتحديدًا في ظل ندرة المواد الموجودة فيها، في ظروف

ليلك نصر

المتوقع أن يكون دعم الكهرباء، وأسعارها التي لا تزال مدعومة إلى اليوم، هي المعنية في التصريحات المذكورة، حيث لم تطل إلى الآن سعر مبيع الكهرباء للمواطنين بعد يد التفتيش التي تتمدد لتستولي على مكتسبات الدعم بكاملها، تحت شعارات «عقلنة الدعم»!

عملياً الأطر التشريعية الضرورية لخصخصة قطاع الكهرباء، ومشاركة القطاع الخاص بعملية التوليد والتوزيع موضوعة ومنجزة قبل الأزمة، وفق قانون الكهرباء رقم 32 لعام 2010.

ولكن مشاركة القطاع الخاص الفعالة، تتطلب أن ينحصر سعر الكهرباء، وأن يرمي المتقشفون الحكوميون عبء الدعم، ويتركزوا على استقطاب المستثمرين، وهو ما يبدو خطوة الخصخصة والتحرير الحكومية الكبرى التالية، بعد تحرير المحروقات، والسماح باستيرادها وإتاحة المصافي للاستثمار من قبل مستوردي النفط الخام والشركات الأجنبية!.

للبيع بما فيها!

صدر المرسوم رقم 28 بتاريخ 30-3-2015، القاضي بحل الشركة العامة لتوليد قطينة، وتصفيته، الشركة التي أسست منذ الستينيات، وتوقفت منذ عام 2004، دون أن تجد أي مبادرة قادرة على اختراق صفوف تعطيل شركات القطاع العام، وإعادة تجديدها، وإحيائها بالعمل، تجد اليوم طريقها للتصفية في عام 2015، في وقت التحضير لإعادة هيكلة القطاع..

الشركة العامة لتوليد كهرباء قطينة في مدينة حمص، من أوائل شركات توليد الكهرباء في سورية، والتي قدمت الكهرباء مع العنفات المائية بالفرات لسورية لعقود طويلة، ونتيجة العمر الزمني للمحطة وعدم إجراء استبدالات وتطوير لمجموعاتها، أصبحت الشركة في «خبر كان»..

تكثر الإشارات والمعلومات التي تفيد إلى أن تغييرات قادمة في قطاع الكهرباء، أصبحت في طور التحضير. الوزارة تكرر حديثها واجتماعاتها، حول ما يسمى إعادة هيكلة القطاع تحت ضغط الخسارات والتكاليف، وعدم القدرة على تأمين الحاجات الكاملة من الوقود، الذي يفرض تقنياً بالمستوى الذي نشهده المدن السورية في ظروف الحرب.

ملف إعادة إعمار سورية «5»..

العراق: الحصار مقدمة الانهيار الكبير!

سيطرة أمريكية
وتقسيمات اقتصادية
لمصلحتها

عملت الولايات المتحدة على «العب دور كبير في إعادة إعمار العراق ما بعد صدام، مع مساهمات ومشاركة الأسرة الدولية التي سوف تبشر بسرعة في إعادة إعمار البلاد» وفق ما ذكره التقرير، وهو ما عنى عملياً استراتيجية أمريكية للهيمنة المطلقة على العراق وثرواته ومخازنها كافة، ومن المستهجن أن يكون أبرز المشاكل وفقاً للتقرير وصوله لنتيجة مفادها أن: «غياب المعلومات حول البنية التحتية والمؤسسات الحكومية العراقية جعل من الصعب تحديد ما كان ضرورياً لإعادة تأهيل الخدمات الأساسية، فهل يعقل أن تكون مشكلة إعادة إعمار هي خطأ في التقدير وحسب؟!

إنه لمن المؤكد أن هذه التقديرات لم تغب عن ذهن الأمريكي تحديداً، كون استراتيجية إعادة الإعمار الأمريكية عملت على الهيمنة المطلقة على الاقتصاد العراقي عبر مؤسساتها مباشرة، وتنظيم إدارته بطريقة عملية تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، فقسمت اقتصاد البلاد إلى كائنين إن صح التعبير: الأول: هو اقتصاد النفط الذي عهد لوزارة الدفاع الأمريكية مباشرة البنناغون.

الثاني: ما تبقى من اقتصاد البلاد الخدمي والزراعي والصناعي والذي عهد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID»، وسنبحث كلا الجهتين ودورها بشكل مفصل في العدد لاحقاً.

هوامش

عناوين المراجع والدراسات:

● إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات للباحث م.د محمد موسى علي المعموري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية عام 2007 مجلد رقم 13 العدد 45.

● LEARNING FROM IRAQ-MARCH 2013, A FINAL REPORT FROM THE SPECIAL INSPECTOR GENERAL FOR IRAQ RECONSTRUCTION
● HARD LESSONS: THE IRAQ RECONSTRUCTION EXPERIENCE, FEBRUARY 2009.



هذا القطاع واهتمامها به لدرجة سعيها الدؤوب لعودته السريعة نسبياً للإنتاج، لمستويات ما قبل الحرب، إلا أنها لم تستطع تطويره لذراه السابقة، وهذا ما سنعمل على توضيحه أكثر في الأعداد اللاحقة.

تقديرات إعادة الإعمار

إبان هذا الوضع، عملت عدة جهات فعلياً، على تقدير ورسم استراتيجيات إعادة الإعمار، وكان أبرزها الحكومة العراقية الائتلافية المشكلة إثر الغزو، والتي تبنت الخطة الأمريكية عملياً، فيما اكتفت باقي الجهات الدولية بوضع تقديرات أولية لعملية إعادة الإعمار، فعلى سبيل المثال، قدرت الأمم المتحدة مع فريق من البنك الدولي في 2003 أن إعادة بناء العراق قد تكلف 56 مليار دولار على الأقل خلال ثلاث سنوات، من بينها 36 مليار دولار للصحة، والتعليم، والزراعة، وتنمية القطاع الخاص، وبناء القدرات الحكومية، وحكم القانون، ولم يعالج التقييم النفط أو الأمن، مختاراً بدلاً من ذلك إدخال تقييمات سلطة الائتلاف المؤقتة البالغة 20 مليار دولار لهذه القطاعات.

وقد أظهرت الدراسة أن التكلفة الأساسية لإعادة الإعمار، تتمثل في إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية، حيث وصلت التقديرات إلى 24,2 مليار دولار تقريباً وهي تمثل 68% من مجموع الاحتياجات المقدرة لبرنامج إعادة الإعمار. وشكلت تكلفة إعادة تأهيل شبكة الكهرباء الجزء الأكبر من تكلفة البنية التحتية، إذ قدرت بنحو 12,12 مليار دولار وشملت إعادة تأهيل المنشآت القائمة لإنتاج وتوزيع الكهرباء واستثمارات جديدة لزيادة طاقة الإنتاج وتوسيع شبكة التوزيع.

الاجتماعي والتدهور الاقتصادي المتصاعد وافق العراق على اقتراح الأمم المتحدة: «برنامج النفط مقابل الغذاء»، وأدارت الأمم المتحدة التوزيعات الشهرية، عبر شبكة من 44 ألف متجر من القطاع الخاص، وفي ظل العقوبات ومبيعات النفط المسموح بها ازدهر الاقتصاد غير المشروع، وانتشر الفساد في مؤسسات الحكومة».

البنية التحتية والإنتاجية الرئيسية بعد الغزو

لم تكن عملياً، إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب إلا الأداة التي رسخت يد الإدارة الأمريكية في العراق، وذلك ضماناً للإمساك بزمام الأمور في البلاد، ومنعها من العمل على إنتاج نظام وطني واقتصادي مستقل، لا بل والاستفادة من إمكانياته لتوظيفها خدمة للاقتصاد الأمريكي من جهة، عبر موارد النفط الهائلة، وجعل العراق مفتاح تفتيت منطقة الشرق الأوسط، وما يقتضيه ذلك من إبقائه ساحة للفوضى، بعد أن تدهور حاله إلى مستويات تاريخية، ولا أدل على ذلك إلا الأرقام البسيطة حول كميات إنتاج النفط والكهرباء، بين ما قبل الغزو وما بعده:

بعد	قبل	
711	4075	إنتاج الكهرباء ميغاواط
2,1	2,5	إنتاج النفط مليون برميل اليوم

لقد عانى قطاع الكهرباء في العراق سنوات، من الصيانة غير الكافية والإدارة السيئة، فوفقاً لصندوق النقد الدولي كان متوسط الإنتاج الشهري للكهرباء في العراق بين 2002 و2003 حوالي «5075» ميغاواط وانحدر إلى «711» ميغاواط في 2005. وقدرت وزارة الطاقة الأمريكية أن إنتاج النفط في العراق قبل الحرب بشهرين، كان 2,58 مليون برميل في اليوم، وانخفض بعد الحرب مباشرة إلى حوالي 2,1 مليون برميل. وحتى عام 2010 بقي أقل من 3 مليون برميل رغم أنه بلغ ذراه عند 3,5 مليون برميل في عام 1980 من القرن الماضي، ما يعني أنه رغم هيمنة الولايات المتحدة على

تستكمل قاسيون تغطيتها لملف إعادة الإعمار في سورية، والذي ابتدأته بتغطية لأهم مفاصل تجارب إعادة الإعمار سابقاً في البلدان الأخرى، أخذاً بعين الاعتبار ظروف تلك البلدان الخاصة، وسياقات تجاربها المختلفة، حيث تمت الإضاءة حتى الآن على تجربة دولتي الكونغو وأفغانستان، واليوم نستكمل الحديث حول التجربة العراقية.

سامر سلامة

تستند قاسيون في قراءتها للتجربة العراقية إلى

ثلاثة مراجع رئيسية* وهي:

1- بحث علمي بعنوان «إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات للباحث م.د محمد موسى علي المعموري».

2- التقرير الأول للمفتش العام الأمريكي ستوارت بووين حول إعادة إعمار العراق، بعنوان: «دروس قاسية من تجربة إعادة إعمار العراق، المنشور في شباط 2009».

3- التقرير النهائي للمفتش العام الأمريكي ستوارت بووين حول إعادة إعمار العراق، بعنوان: «التعلم من العراق، المنشور في آذار 2013».

وستركز هذه التغطية على الجوانب المتعلقة بالتقديرات المختلفة للقوى المعنية بعملية إعادة الإعمار، والخطة الرئيسية التي صيغت لهذه العملية، وستحدث لاحقاً عن دور سلطات الاحتلال الأمريكي فيها، ودور الحكومات العراقية ما بعد الغزو، والفساد، واستراتيجية إعادة الإعمار المتعلقة بقطاع النفط وغير ذلك...

بلغ الناتج المحلي ذروته عام 1990 بمقدار 74,9 مليار

دولار لينخفض خلال التسعينات دون 20 مليار دولار

«النفط مقابل الغذاء» إفساد ممنهج!

كانت مقدمات احتلال العراق، أي مرحلة الحصار المفروض على البلاد في تسعينيات القرن الماضي، مهماً رئيسياً لانهيار البنية التحتية العراقية وتدهورها بشكل كبير إبان الغزو في 2003، أي أن ظروف الحصار الدولي الخانق، وظروف الحروب الأخرى التي شهدتها العراق، مثلت محمداً رئيسياً لمشاكل عملية إعادة إعمار ما بعد الحرب، وهو ما ثبتته التقرير الأول للمفتش العام الأمريكي للجنة التي شكلها الكونغرس، بعد أن ذاع صيت التجربة العراقية كأكثر عملية إعمار فاسدة في التاريخ الأمريكي، حيث يقول التقرير: «تدهورت البنية التحتية المادية للبلاد بشكل كبير نتيجة عقوبات الأمم المتحدة من جانب، وإهمال صدام حسين والحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج عام 1991... بعد حرب الخليج الثانية في التسعينيات، فرضت الأمم المتحدة المزيد من العقوبات وفرضت حظراً دولياً على التجارة، الأمر الذي قيد قدرة البلاد على استعادة العافية، وبحلول أواسط التسعينيات تجاوزت البطالة الـ50%، وبلغ الناتج المحلي ذروته عام 1990 بمقدار 74,9 مليار دولار لينخفض خلال عقد التسعينات دون 20 مليار دولار».

كما أسهمت برامج الأمم المتحدة وتحديداً عبر برنامجها الشهير «النفط مقابل الغذاء» بدفع اقتصاد البلاد باتجاهات محددة، عززت دور القطاع الخاص وأسهمت بزيادة الفساد، ويشير التقرير إلى أنه: (وفي وجه انعدام الاستقرار

خلاصة أولية:

لقد كانت تجربة إعادة الإعمار العراقية درساً تاريخياً، فمن دور الحصار الدولي الذي هتك مفاصل الاقتصاد العراقي وبناء التحتية وأدى إلى استئثار الفساد تدريجياً، مروراً بالدمار الذي جلبه الغزو والتمتع بانهباء جهاز الدولة بشقيه المدني والعسكري، وصولاً إلى الدور الأمريكي المباشر في إدارة سلطة ما بعد الغزو، والتي أمنت في تدمير أهم طاقات الاقتصاد العراقي، واستنزاف ثروته الأهم أي الثروة النفطية.

الصناعات الهندسية

إنتاج قابل للتطور فأين الاستثمار الحكومي



أصدرت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية تقريرها، حول تتبع تنفيذ الإنتاج للربع الأول لعام 2015 مقارنة بنفس الفترة خلال عامي 2013 و2014، وشمل التقرير أوضاع الإنتاج الفعلي والمخطط والمنفذ وحجم المبيعات الفعلية والمخططة لـ 10 شركات وهي «حديد حماه - النصر للإلكترونيات - الأخشاب - البطاريات - بردى - الإنشاءات - التحويلية - الكبريت - كابلات دمشق - كابلات حلب».

■ خاص قاسيون

من الممكن تقسيم هذه الشركات إلى قسمين، الأول هو الشركات المتوقفة عملياً عن الإنتاج، حيث أظهر التقرير أن إنتاجها صفر «0» وكذلك أيضاً مبيعاتها، وهي كل من «حديد حماه - الأخشاب - البطاريات - بردى - الكبريت - كابلات حلب» وهي المتوقفة لأسباب مختلفة، والثاني هو الشركات التي لا تزال تعمل بنسب مختلفة والتي ستعالج تطوراتها أنفاً.

الالكترونيات تترنج.. الإنشاءات تتقدم

وسنبين بالجدول التالي تطورات الإنتاج الفعلي للمعامل المستمرة بالإنتاج خلال السنوات السابقة، وذلك حسب قيمة إنتاج الربع الأول من كل عام بالآلاف الليرات السورية:

وفقاً للجدول رقم «1» فإن معمل النصر للإلكترونيات حقق زيادة في قيمة إنتاجه بنسبة 107% عن الربع الأول في عام 2014، ولكنه انخفض عن مستويات إنتاج عام 2013 بمعدل 33% تقريباً، ومن الملاحظ هنا أن إنتاج هذا المعمل في عام 2013 يعد استثناءً عن باقي منشآت قطاع الصناعات الهندسية، كونه لم ينحدر إلى مستويات دنيا كما هو حال باقي الشركات في عام 2013. يضاف إلى ذلك أنه لا يمكن تفسير هذه الزيادة بأنها حالة تعافي فعلية كون الأرقام المرصودة هي عبار عن أسعار لكميات معينة، تتغير أسعارها وفقاً لقيمة الليرة التي لم تستقر خلال السنوات الأربع الماضية فهي أخذت بالإنخفاض، ما يعني أن الحكم الحقيقي على قيمة الزيادة المحققة عن العام الفائت غير ممكن، لا بل من الممكن القول أن كم الزيادة عن العام الفائت قد يعود في جزء منه إلى تغييرات قيمة الليرة لا في زيادة الإنتاج، وهذه ثغرة جديّة يعاني منها التقرير على طول الخط.

لا يمكن تفسير هذه الزيادة بأنها حالة تعافي فعلية كون الأرقام المرصودة هي عبار عن أسعار لكميات معينة لا كميات إنتاجها

لقد بلغت الزيادات المتحققة في «الإنشاءات» معدلات مقبولة طالما أنها مستمرة ومتواصلة في الارتفاع، وخاصة أنها كانت معدومة في عام 2013، حيث إن نسبة الزيادات الكبيرة جداً في الربع الأول من هذا العام عن عام 2014 تشير بشكل حاسم إلى حجم

نسب تنفيذ واعدة فمالعمل؟!

ولرصد أكثر دقة لحال إنتاج المؤسسة لهذا العام أي عام 2015 سنستعرض أرقام الإنتاج الفعلي والمخطط لهذا العام وفق الجدول التالي الذي يشمل قيم الإنتاج لا كمياته:

وفقاً للجدول رقم «2» يبين أن نسبة التنفيذ الفعلي لم تزد في معمل النصر عن 4%، وهي نسبة قليلة جداً، وإذا كاملنا هذه النسبة مع ما توصلنا إليه حول هذا المعمل من تراجع عن مستويات إنتاج عام 2013، فسنجد أن وضع المعمل متراجع.

وبخصوص معمل الصناعات التحويلية فقد كانت نسبة التنفيذ 60%، وقد تكون هذه النسبة مقبولة إلى حد ما. أما في معمل الإنشاءات فقد بلغت النسبة 273% ما يشير إلى أن وضع المعمل أخذ بالتقدم بشكل واضح.

إن نسبة التنفيذ في معمل كابلات دمشق تبلغ 138% وهي نسبة هامة جداً، ورغم انخفاض إنتاج هذا العام عما سبقه إلا أن ذلك قابل للتجاوز طالما أن القدرات التنفيذية للمعمل قابلة للزيادة بشكل كبير.

الطاقة الكبيرة المعطلة في هذا القطاع والذي سيشهد طلباً متزايداً في مرحلة إعادة الإعمار.

أما عن الصناعات التحويلية فقد شهدت نمواً طفيفاً بلغ نسبة 7% فقط عن عام 2014، وتضاعف أكثر من 7 مرات عن عام 2013، ما يدل على أن نسب عام 2013 عانت من تراجع هائل في الإنتاج، وما يضع تساؤلاً جدياً حول ضرورة رفع معدلات النمو في هذا القطاع، فالنمو بين العام الفائت والحالي أقل من المطلوب بكل تأكيد خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تغييرات أسعار الصرف بين العامين.

ربما تكون أبرز المعطيات هي تلك المتعلقة بمعمل كابلات دمشق، فقد انخفضت قيم الإنتاج بنسبة 6% عن العام الفائت، ورغم أن الأرقام المحققة لعام 2015 تزيد بنسبة 97% عن عام 2013، ولكن ذلك لا يعتبر مؤشراً جدياً على التحسن، فكل المعطيات تشير إلى أن اعتبار عام 2013 أساس قياس تطور الإنتاج هو أمر خاطئ، طالما أن الطاقات الإنتاجية في ذلك العام شهدت أسوأ حالاتها ناهيك عن تغييرات فروق الأسعار في كل تلك الفترات.

جدول رقم «1»

اسم الشركة	الإنتاج الفعلي لغاية 2013/3/31	الإنتاج الفعلي نفس الفترة 2014	الإنتاج الفعلي نفس الفترة 2015
النصر للإلكترونيات	20696	6711	13910
الإنشاءات	0	5316	348933
التحويلية	2864	23087	24898
كابلات دمشق	1088707	2296782	2149933

جدول رقم «2»

اسم الشركة	الإنتاج المخطط لعام 2015 في الربع الأول	الإنتاج الفعلي لعام 2015 لنفسها
النصر	368277	13910
الإنشاءات	127689	348933
التحويلية	40223	24898
كابلات دمشق	1568661	2149933

مبيعات هامة

يضاف إلى كل ذلك أن نسب تنفيذ المبيعات لهذه المعامل كانت جيدة بمعظمها باستثناء معمل النصر الذي بلغت نسبة تنفيذ مبيعاته 12% فقط، بينما بلغت 131% للإنشاءات، و73% للتحويلية، و126% لكابلات دمشق وهي كلها نسب مقبولة. ما يعني أن ضبط إيقاع الخطط الإنتاجية قادر على إعادة الشركات الهندسية إلى وضع مقبول.

لكن المشكلة الهامة في أوضاع تلك المعامل المتوقفة، فصحيح أن جزءاً من تلك المعامل توقفت عن الإنتاج بسبب الأوضاع الأمنية كالبطاريات وكابلات حلب، إلا أن حال معمل حديد حماه على سبيل المثال المتوقف بسبب نقص الاستثمار يحتم على القائمين على هذا القطاع إنعاشه بالاستثمار المباشر من أموال الخزينة العامة والإسراع من قدرات إنتاجية هامة.

فيما لو صحت البيانات الواردة في التقرير، فإننا سنتثبت أكثر من أن القطاع العام ورغم ظروف الأزمة هو قطاع اقتصادي هام وقادر على الإنتاج والتكيف مع الظروف الصعبة، بينما لا تزال الخطط الاستثمارية للحكومة أقل من مستوى الطموحات المبنية على قدرات هذا القطاع فهل من خطة استثمارية ضخمة تنعش هذه القطاعات؟!.

مقدونيا ومولدافيا

نضال السلم ضد الفاشية



خاض الحزب الشيوعي الانتخابات تحت راية إبعاد الليبراليين المواليين للاتحاد الأوروبي عن رئاسة بلدية العاصمة كيشينيف، والتي جرى تحويلها إلى إقطاعية ليبرالية من أجل النهب، وإحدى نقاط التمركز لتمرير التدخلات الخارجية في شؤون مولدافيا.

وتأتي الانتخابات البلدية الأخيرة لتسجل تقدماً آخر لقوى التكامل الأوراسي، حيث بينت نتائج الجولة الأولى للانتخابات، تقدم مرشح الحزب إلى رئاسة بلدية العاصمة بفارق ضخم على حساب رئيس البلدية الحالي الموالي للائتلاف الليبرالي. ويجري ذلك بعد صدمة الانتخابات البرلمانية التي جرت نهاية 2014، والتي حصل فيها مؤيدو الاتحاد الأوراسي «الاشتراكيون والشيوعيون» على أكثر من 70 مقعد من أصل 101، ما عدّ هزيمة كبيرة للائتلاف الليبرالي الحاكم، والذي تحكّم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

المصلحة القومية لمولدافيا: التكامل شرقاً

يوصل الاتحاد الأوروبي تدخلاته في الشؤون المولدافية بمختلف الأشكال، عن طريق رومانيا العضو في الاتحاد الأوروبي، تحت شعار «الوحدة القومية للشعب الروماني». لكن الانتخابات البرلمانية التي جرت أواخر 2014، أكدت أن الأثرية الشعبية ترى أن مصلحة مولدافيا القومية هي في التكامل مع الاتحاد الأوراسي، حيث صوت أكثر من 70% من المولدافيين لصالح الأحزاب التي تؤيد هذا الاتحاد.

في السياق ذاته، اجتمع الرئيس المولدافي السابق والأمين الأول للحزب الشيوعي، الجنرال فلاديمير فورونين، مع سفراء روسيا والصين وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي، كل على حدة، في شهر أيار الحالي. وكان لافتاً تأكيد روسيا والصين دعمهما لتطلعات الشعب المولدافي للتكامل الأوراسي.

مظاهرة منذ استقلالها، تأييداً لتوجهات حكومة رئيس الوزراء الحالي، نيقولا غرويفسكي، على الصعيد الخارجي، حيث شارك فيها حوالي 90 ألف شخص، تحت شعار «مقدونيا القوية»، وذلك رداً على مظاهرة معارضي الحكومة، التي جمعت يوم الأحد الماضي نحو 20 ألف متظاهراً.

الصراع على الحدود الغربية؟

وكانت مقدونيا قد شهدت خلال الأسبوع الماضي توتراً سياسياً وأمنياً، عندما هاجمت مجموعة مسلحة مرتزقة كبيرة مدينة كومانوفو (شمالي البلاد)، مما أضطر قوات الشرطة إلى التدخل والقيام بعملية عسكرية مضادة استغرقت يومين، قتل خلالها 8 من رجال الشرطة و14 من المسلحين. وتسببت هذه المواجهات بموجات نزوح واسعة لدى سكان المدينة، فيما وجهت الشرطة اتهامات تتعلق بالإرهاب، إلى أكثر من 30 عضواً من المجموعة استسلموا لها.

في هذا السياق، يكثر في الصحافة الأوروبية الحديث عن أن مستجدات مقدونيا سوف تؤدي إلى تقسيم البلاد، وإعلان قيام «جمهورية إيليريدي» التي ستضم، مع إقليم كوسوفو، إلى ألبانيا «الجارة الغربية لمقدونيا». مع الخوف من أن يجري توسيع النزاع ليشمل صربيا وبلغاريا وكوسوفو وألبانيا. أما الهدف، مع انفتاح أفق الحل بأوكرانيا فهو استدراج ضغط جديد على الحدود الغربية لروسيا.

هزائم الليبرالية في مولدافيا

في آخر انتخابات بلدية جرت في مولدافيا عام 2011، حصل «الحزب الشيوعي المولدافي» على أكثر من نصف المقاعد في العاصمة كيشينيف، لأول مرة: «26 من أصل 51 مقعد» وبنسبة أصوات وصلت إلى 46,11%. وفي الحملة الانتخابية الأخيرة التي انطلقت أوائل شهر أيار الحالي،

حدثان برزا خلال الأسبوع الماضي في الجبهة الغربية للقارة الأوروبية. في الأول: فرغت الفاشية الجديدة فيه طبول الحرب في مقدونيا. وفي الثاني: تقدم خيار التكامل الأوراسي في مولدافيا. مستجدان اختزلا في مضمونهما صورة الصراع الجاري على المستوى الدولي.

■ إعداد: آلان كرد

مقدونيا من بلدان البلقان التي تتمتع بعلاقات وروابط وطيدة مع روسيا. وفي إطار هذه العلاقات، أعلنت الحكومة المقدونية مؤخراً موافقتها على مد خط «السييل الجنوبي» الذي ينقل الغاز الروسي عبر أراضيها، رافضة العقوبات المفروضة على روسيا. وهو ما لم يرق للولايات المتحدة، وحلفائها في الاتحاد الأوروبي.

طبول الحرب في مقدونيا

في محاولة أمريكية لإشعال أزمة جديدة، تنطلق في مقدونيا «ثورة ملونة» بدعم مكشوف على الأرض من سفارة الولايات المتحدة هناك، رافعة شعارات «مقدونيا إلى أوروبا الحرة والديمقراطية»، ما يعيد إلى الذاكرة الطريقة السابقة التي جرت فيها الانقلابات على الحكومات القريبة من روسيا، في أوسيتيا الجنوبية وأوكرانيا. وما يؤكد، في الوقت ذاته، استمرار الغرب بمخططة البائس لحصار روسيا وضرب مشاريعها السياسية والاقتصادية. وكل ذلك يجري على أرضية محاولة تطويق المنافسين الصاعدين دولياً، وتجويع الدول التي تضربها الفاشية الجديدة، بوجهها المسلح و«الملون».

وفي مقابل الهجمة التي تتعرض لها مقدونيا، شهدت عاصمتها، سكوبيه، أضخم

يتزايد الخوف من توسيع النزاع المقدوني ليشمل صربيا وبلغاريا وكوسوفو وألبانيا بهدف استدراج صراع آخر على الحدود الغربية لروسيا

المتراجعون و«غشاة» الصورة

أعدت جملة التوترات التي شهدتها الأسبوع الماضي، من تقدمات ميدانية لقوى الفاشية الجديدة في العراق وسورية إلى التطورات في شرق أوروبا، الحديث عن «إمساك الولايات المتحدة بزمام المبادرة» وانتقالها إلى هجمات جديدة، بما يؤدي بأصحاب هذا الطرح إلى إنكار تراجع الولايات المتحدة.

■ سعد خمار

لا يستوي تقدير التبدلات الحاصلة في الأوزان الدولية انطلاقاً من ردود الفعل على أحداث أنية ومرحلية، بل يجري ذلك بالاعتماد على محصلة صراع القوى الدولية، والاتجاه العام لذلك الصراع.

في هذا الصدد، راكمت السياسات الأمريكية، منذ العام الماضي خصوصاً، الفشل تلو الآخر، في أوكرانيا وسورية واليمن وغيرها من البلدان التي لم تنجح فيها الولايات المتحدة بتثبيت مشاريعها، ما يجبرها على الالتحاق بركب الحلول السياسية، من زاوية أهدافها هي.

تراجع الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، له أسبابه الموضوعية، والتي تتمثل بالأزمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، التي باتت تعترف فيها أكثرية الأوساط الأمريكية، حتى تلك المحسوبة على الحزبين «الجمهوري والديمقراطي»، بمقابل صعود قوى دولية أخرى، أنهت حقبة الأحادية القطبية بمعظم تجلياتها.

وإن كنا نتحدث عن التراجع الأمريكي المحتم، إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن الولايات المتحدة قد رفعت الراية البيضاء، ولا يعني أن قائمة أهدافها العالمية قد نفذت، بل إن مضمون التوجه الاستراتيجي العدائي الأمريكي ما زال قائماً، وما زالت مهمة إنجازها موضوعة على طاولة بحث الفاشيين الأمريكيين الجدد، لكن حوامل فشله باتت أكثر متانة، حيث يواصل «الأمريكي» تدخلاته السياسية والعسكرية غير المباشرة، وسيستمر بفتح جبهات جديدة - ولاسيما على تخوم «أوراسيا» وبلدان «الشرق العظيم» - طالما أتيح له الفرصة، للإبطاء من وتيرة تراجع دولياً.

إن نظرة سريعة إلى البلدان التي يحاول المشروع الأمريكي المرور فيها، تؤكد أن أهم عوامل مروره تمثلت في وجود البيئة الملائمة له، من واقع انخفاض مستوى العدالة الاجتماعية، وارتفاع معدلات الفقر والتهمة، مروراً بالمستوى المتدني من الحريات السياسية وتصادع الاستياء الشعبي.

إن الحديث عن تحول ميزان القوى الدولي في غير المصلحة الأمريكية لا يعني الركون إلى مآلاته ونتائج، بل يقع على عاتق الشعوب المتضررة وقواها الوطنية الحية والحقة، التقاط اللحظة، والاستفادة من الظرف الجديد في سبيل مواجهة «الأمريكي» وأدواته الفاشية، وممثليه في الداخل، أمراء الحرب والفساد، بالدرجة الأولى.

حراك في القدس.. وعباس «يشترط»

في تأكيد على تصاعد الحركة الرافضة للاحتلال الصهيوني في الداخل الفلسطيني، شهدت مدينة القدس المحتلة يوم الأربعاء 20/5/2015، مواجهات واشتباكات بين متظاهرين فلسطينيين وقوات العدو الصهيوني، وذلك بعيد قيامها بقتل أحد السائقين الفلسطينيين تحت حجة «الاشتباه بأنه حاول دهس اثنين من عناصر الشرطة».

■ مالك موصللي

كانت المواجهات قد اندلعت في بادئ الأمر داخل حي جبل المكبر - الذي يشهد مظاهرات دورية ومنظمة ضد الاحتلال - بعد قيام قوات العدو باقتحام الحي، ومداومة منزل السائق الفلسطيني، عمران أبو دهيم، لتنتقل المواجهات في وقت لاحق، إلى حي الطور في القدس، حيث جرت جريمة قتل أبو دهيم.

في موازاة ذلك، كُتفت قوات العدو من عمليات الاعتقال الجارية بحق الشبان الفلسطينيين في رام الله، حيث وصلت حصيلة الأسبوع الماضي فقط إلى أكثر من 15 شاباً جرى اعتقالهم في بلدات حوارة «نابلس»، وبيت لقيّا «جنوب رام الله»، وقلنديا وكفر عقب «شمال القدس»، والخضر «غرب بيت لحم»، وإذنا وبيت عوا «غرب الخليل».

من جهة أخرى، وفي سياق فشل مسار المفاوضات التي تجهد إليها السلطة الفلسطينية، أعلن رئيسها، محمود عباس، أن «العودة إلى المفاوضات لا بد أن تكون، بعد إطلاق سراح الأسرى، ووقف «تل أبيب» نشاطاتها الاستيطانية، وتحديد مرجعيات واضحة خلال فترة لا تتجاوز العام»، مشدداً على أنه «لن تكون هناك خيارات أخرى غير تدويل الصراع»، دون أن يتحدث بكلمة واحدة عن وضع «المقاومة» كأحد الخيارات!..

يجري ذلك في ظل رفض فلسطيني واضح لنهج المماطلة والتفريط بالحقوق المبدئية الذي تعتمده السلطة الفلسطينية، بالتوازي مع استمرار حالة الانقسام الحاصلة بين الفصائل الفلسطينية. غير أن تصاعد الحراك في الداخل الفلسطيني، وإن كان يجري في ظل حالة انشغال إعلامي عام عنه، بات يهدد قوات العدو ووجوده، من جهة، ومن جهة أخرى، قيادات الفصائل التي لم تزل عند معتنتها ورفضها طريق جمع الفلسطينيين حول مشروع سياسي وطني، عماده الأساسي المقاومة المسلحة التي تمثل تطلعات الشعب الفلسطيني في استعادة الأرض التي جرى الاستيلاء عليها في ظرف دولي وإقليمي بات ماضياً.



ماذا بعد سقوط الرمادي؟

■ صباح الموسوي*

يواصل رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، خطاب الهروب إلى الأمام، في تحميله «الإشاعة» مسؤولية سقوط المدن العراقية بيد «داعش»، حتى عشية وقوع الرمادي، مركز محافظ الأنبار التي تشكل ثلث مساحة العراق، تحت سيطرتها، متجاهلاً الأسباب الحقيقية التي أدت إلى احتلالها.

لم تخرج مقررات اجتماع مجلس الوزراء، غداة احتلال الأنبار، عن هذا النهج التبريري المفلس. حيث نص الإجراء الثاني، ضمن سلسلة إجراءات ثمانية أقرها المجلس، على «فتح باب التطوع لإضافة قوات جديدة في الجيش، وخصوصاً للفرق العسكرية التي تعاني نقصاً عددياً، بما فيها الفرقة السابعة في غرب محافظة الأنبار، وإنهاء عقود المتسربين». أي أنه رغم الاعتراف بالهروب الجماعي للجنود والضباط من الرمادي (في تكرار للشاهد المعيب الذي حدث في الموصل)، فإن الإجراء يصر على استبدالهم بمتقاعدين جدد سيديفون الرشوة إياها، لضباط المقاولات أنفسهم، الذين سيواصلون استلام نصف رواتب «المتسربين» حتماً، ناهيك عن حاجة المتقاعدين الجدد إلى فترة زمنية تدريبية، يمكن زجه في المعارك بمواجهة قوة محترفة خاضت عشرات المعارك، ومدربة تدريباً عسكرياً واستخباراتياً عالياً. بكلمة واضحة، تواصل الأطراف الحاكمة والسائدة الخضوع للقرار الأمريكي بمنع إعادة بناء الجيش العراقي، وفق قانون الخدمة الإلزامية الوطنية.

لدى تعرض المواطنين للخطر الداهم فإن كل الانقسامات الثانوية تتكور حول نفسها لصالح خوض معركة المقاومة الشعبية المطلوبة والانتصار فيها

الاستخفاف بالعراقيين: نهجاً

من أكثر مقررات مجلس الوزراء استخفافاً بعقول العراقيين، القرار الثالث الذي نصّ على «التأكيد على جهوزية وتدريب الشرطة المحلية، لتتمكن من مسك الأرض بصورة صحيحة، بعد تحريرها». ولا نعرف عن أية شرطة يتحدث السيد العبادي ومجلس

وزرائه، وقد فرّ 27000 شرطي من مجموع 28000، ولم يصمد سوى 700 شرطي لم يصلهم أي رد على مناشداتهم، ما تسبب باستشهاد أعداد كبيرة منهم بسيارات «داعش» المفخخة.

من جهة أخرى، شهدت الساحة العراقية انقلاباً في مواقف العديد من القوى السياسية، كمجلس محافظة الأنبار، الذي قرر دعوة «الحشد الشعبي» للمساهمة في تحرير الرمادي من «داعش»، وهو ما يؤكد أنه لدى تعرض المواطنين للخطر الداهم، فإن كل الانقسامات الثانوية تتكور حول نفسها، لصالح خوض معركة المقاومة الشعبية المطلوبة والانتصار فيها

ولمصلحة الأكثرية من الناس، وانعكاساً وطنياً لامتزاج الدم العراقي على أرض المعركة، وارتفاع راية العراق المخضبة بدماء الشهداء فوق الرايات الفرعية جميعها، لتجبر الإرادة الشعبية العراقية حتى أعداءها في واشنطن للانحناء أمام تيار الوطنية العراقية المعتمدة بدماء الشهداء.

خطوة متأخرة: كيف نبني عليها؟

لا بد هنا من التنويه، بالقرار الإيجابي الأول الوارد في مقررات مجلس الوزراء، وإن كان متأخراً، والذي ينص على: «دعم مجلس الوزراء دعوة القائد العام للقوات المسلحة لتحرير محافظة الأنبار كاملة، باشتراك القوات المسلحة العراقية ومتطوعي الحشد الشعبي ومقاتلي أبناء العشائر، تحت إمرة القيادة العامة للقوات العراقية»، كخطوة أولى في الاتجاه التصحيحي تتطلب الاستكمال، بخطوات جذرية ترسم استراتيجية وطنية تحريرية للمعركة. يأتي في مقدمتها:

أولاً: إعلان حالة الاستنفار التي من بين إجراءاتها حل البرلمان والحكومة - نتاج نظام المحاصصة الطائفية الأثنية الفاسد - وتشكيل حكومة الإنقاذ الوطني المقاومة، بقيادة عسكرية من المقاتلين على الأرض

ثانياً: إعادة تأسيس الجيش العراقي، وفق قانون الخدمة الوطنية الإلزامية، بعد ثبوت ضعف جيش العقود والفساد الذي رسخه الاحتلال الأمريكي.

ثالثاً: إعلان تجسيد العمل بما يسمى «اتفاق المصالح الاستراتيجي»، وإيقاف «التحالف الدولي» لعملياته العسكرية، على أن يبيت الشعب العراقي بمصير هذا الاتفاق باستفتاء شعبي يجري بعد دحر الأذرع الفاشية الجديدة.

* منسق التيار اليساري الوطني العراقي

«كامب ديفيد» حقبة ماضية وتبدلات جديدة



أهداف يمنية فحسب، بل كان يستهدف في العمق فرض تغييرات على بنية النظام السعودي نفسه، بهدف دفعه للتكيف مع الضرورات الأمريكية الجديدة.

محاولات الرياض والاستشعار المبكر

بموازاة ذلك، خرج مؤتمر الرياض، المنعقد مؤخراً لبحث القضية اليمنية، بتوصيات حاولت السعودية فيها إعادة إحياء المبادرة الخليجية، كمرجعية للحل هناك، مع الإصرار على تقسيم اليمن، غير أن تركيبة المشاركين في مؤتمر الرياض، والتي ضمت من الجانب اليمني طرفاً تمثيلاً واحداً، لا حول له ولا قوة، تجعل من مقررات المؤتمر ثانوية.

غياب ملوك وأمراء وحكام أربع دول خليجية، السعودية والإمارات والكويت والبحرين، عن «كامب ديفيد»، ليس فقط لأن «الأمريكي ينسحب من ملفات المنطقة»، بل لاستشعارهم بأن الولايات المتحدة ستعمل على إنهاء المفعول القديم لأنظمتها، وخلق دور وظيفي من نوع جديد نسبياً. ولهذا، فعلى الأغلب أن يشهد العالم قريباً مفاجآت كبرى فيما يخص أنظمة الخليج.

مباشرة للهزيمة السياسية التي تزامنت، بأحد أوجهها، مع الاحتفال بذكرى النصر على الفاشية، الذي شاركت بعرضه العسكري مجموعة من الدول الراقصة للهيمنة الأمريكية، كإعلان عن إنشاء تحالف عسكري جديد عالمياً.

كل ما يحدث هو إذعان أمريكي، واعتراف قسري بالأوزان الدولية الجديدة ومحاولة للتأقلم معها، فإذا أصر الأمريكيون على مواقف متشددة، لن يحصلوا على شيء، لذلك فالتفاوض اليوم، وبشروط اليوم، أفضل من غد، لأن ما سيحصلون عليه غداً سيكون متناسباً مع حجمهم غداً..!

مقررات التراجع: «القبول» بالحلول السياسية

في البيان الختامي لمؤتمر «كامب ديفيد»، أقر الجميع، ولو قولاً، بالحلول السياسية في اليمن وسورية، كونها مخرج وحيدة لحل الأزمتين. وعلى هذا الأساس، تبدو السياسة الأمريكية سائرة نحو محاولات لإعاقه الحلول السياسية، زمنياً، في الحد الأول، والتحكم بمخرجاتها في الحد الثاني. على ذلك، لم يكن الدفع الأمريكي للسعودية باتجاه التدخل العسكري في اليمن، مقتصرًا على

إن كان لقاء الرئيس الأمريكي السابق، فرانكلين روزفلت، مع الملك السعودي، عبد العزيز آل سعود، بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، وما تلاه، قد أرسى نوعاً من العلاقة بين الطرفين، عكست في حينه حجم التقدم الأمريكي في العالم، فإن لقاء «كامب ديفيد» الأخير، قد ظهر عملياً التبدلات الحاصلة في تلك العلاقة، إثر التغييرات الجارية في الوزن الدولي للولايات المتحدة.

عماد بيضون

ما تزال محاكمة وسائل الإعلام الخليجية للتغيرات الإقليمية عالقَةً عند شعارات «الخدلان والتعاس» الأمريكي، و«انجرار» الولايات المتحدة ل«التفاهم مع إيران على حساب الخليج». معاتبات تأخذ على الولايات المتحدة تراجعها، دون فهم لأسباب هذا التراجع.

شروط اليوم أفضل من الغد

في اجتماع «كامب ديفيد»، رسم «المعلم» الأمريكي شيئاً من معالم واستراتيجية التعامل الأمريكي في المنطقة. ليست القضية، كما يتخيل الخليجي، انقلاباً مفاجئاً في مقاربة الأمريكي للملفات، بل هي نتيجة

في البيان الختامي لمؤتمر «كامب ديفيد» أقر الجميع - ولو قولاً - بالحلول السياسية في اليمن وسورية كونها مخرج وحيدة لحل الأزمتين



الإضراب التاسع في ألمانيا

شّل الإضراب المفتوح الذي دعت إليه نقابة سائقي القطارات في ألمانيا حركة السير في عموم البلاد منذ يوم الأربعاء 20/5/2015. وشمل الإضراب، التاسع من نوعه خلال هذا العام، عدداً واسعاً من قطارات المسافات الطويلة، فضلاً عن بعض أنظمة المترو في البلاد، احتجاجاً على المستوى المتدني للأجور، وساعات العمل الطويلة، وحق النقابة العمالية في التفاوض نيابة عن موظفي السكك الحديدية.

وفي محاولة للضغط على النقابة، تزعم التقديرات الحكومية، أن الإضرابات التسعة التي جرت في البلاد، قد تكلف الحكومة الألمانية خسائر تصل إلى 1 مليار يورو، فيما يشير النقابيون إلى أن هذا الأرقام والادعاءات تأتي في سياق التهويل الحكومي على المطالب المحقة للعمال.

سكة مفاوضات النووي مستمرة

في وقت كثرت فيه الأنباء والتسريبات الهادفة إلى عرقلة مفاوضات إيران مع مجموعة «1+5» حول برنامجها النووي، صرح نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، الجمعة 22/5/2015، بأن «المفاوضات لصياغة نص اتفاق نهائي ستستأنف الثلاثاء المقبل في فيينا».

وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية «مهر» أن عراقجي أدلى بتصريحاته هذه في فيينا، بعد جلسة مناقشات استمرت ثلاثة أيام، وتواصل خلالها العمل على نص الاتفاق النهائي وملحقاته، على مستوى المدراء السياسيين والخبراء، مرجحاً، في حديث صحفي آخر مع وكالة الصحافة النمساوية «أبا»، أن لا تكون القرارات بشأن المكونات التقنية للاتفاق صعبة في حال وجود إرادة سياسية عند الطرفين.



اليونان سوف تخرج من الحفرة

خلال الأسبوع الماضي، دعت الحكومة الروسية اليونان للانضمام إلى بنك «بريكس» للتنمية الجديدة NDB، ولتكون الدولة السادسة من الدول الأعضاء المؤسسين للبنك، لتخرج بعدها الإشارات الإيجابية سريعاً من اليونان.

في هذا السياق، أكدت النائب عن حزب «سيريزا» اليوناني في البرلمان الأوروبي، صوفيا ساكورافا، في حديث إلى وكالة «سبوتنيك» الروسية، أن «اليونان سوف تخرج من حفرة الديون التي أنشئت من صندوق النقد والبنك الدوليين، عبر انضمامها إلى بنك بريكس للتنمية الجديدة».

وتفتح الدعوة الروسية الباب أمام نجاح السعي اليوناني للهروب من «العناق القاتل» الذي تفرضه المؤسسات الدولية على اليونان، هذا ما تؤكد ساكورافا، التي شددت على أن مشاركة اليونان في البنك الجديد تأتي بهدف تمويل مشاريع التنمية والاستثمارات في البنية التحتية اليونانية التي تعتبر «خياراً جيداً للحكومة».

ومع استمرار صدور الإشارات الإيجابية عن الجانب اليوناني، سيتزامن البت في اتخاذ القرار، بحسب مصادر حكومية يونانية، مع مشاركة أثينا في المنتدى الاقتصادي المزمع عقده في سانت بطرسبرغ بين 18-20 الشهر المقبل، حيث ستكون هناك فرصة جديّة للتواصل مع قادة دول «بريكس».

أوكيناوا: لا للقواعد الأمريكية..!

لتقليل وجود الجيش الأمريكي في الجزيرة. وكانت الاحتجاجات الأكبر، قد شهدتها محيط قاعدة مشاة البحرية الأمريكية الموجودة في منطقة «كامب شواب» شمال شرق أوكيناوا، وهي المحافظة التي يوجد فيها أكثر من 47 ألف جندي أمريكي، حيث رفع المحتجون، الذين وصلت أعدادهم إلى ما يزيد عن 35 ألف متظاهر شعارات: «أخرج! لا تقتل!»، و«لا تدمروا الطبيعة» و«أخرجوا أيها المارينز»..!

تظاهر عشرات الآلاف من سكان جزيرة أوكيناوا اليابانية مجدداً أيام الجمعة والسبت والأحد الماضية، احتجاجاً على وجود القواعد العسكرية الأمريكية في الجزيرة، ومحاولات توسيعها. وبحسب المنظمين، تهدف التظاهرات إلى الضغط على طوكيو لوقف أعمال بناء قاعدة عسكرية أمريكية جديدة، على الرغم من المعارضة الشديدة التي تبديها الحكومة المحلية في أوكيناوا، لاعتبارات تتفاوت بين ما هي أمنية وبيئية وسط سعي شعبي

تشكّل الأزمة المستمرة في منطقة اليورو وأوكرانيا الخطر الأكثر جدية على أوروبا منذ الأيام السوداء للحرب الباردة. الدمار الاقتصادي في الجنوب، والحرب في الشرق، يلقيا بظلالهما الطويلة على الاتحاد الأوروبي، وعلى نطاق واسع في أوروبا ككل. اليوم، يمكننا القول أن وعود ما بعد عام 1945 حول السلام والازدهار لم تعد حقيقية.

العقدة الأوروبية

فراغ استراتيجي و«اغتراب» شعبي

تعتبر الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موطناً لمستويات عالية من المعيشة بالنسبة لكثيرين، وأكبر سوق مشتركة لأكثر من 550 مليون مستهلك. لكن الانهيار الاقتصادي في عام 2008 كشف الهشاشة الهائلة في أساليب الحياة والنماذج الاجتماعية الأوروبية التي لطالما جرى التفاخر بها سابقاً.



■ بقلم: أدريان بابست*

إعداد وترجمة: رنا مقداد

التي تسعى إلى تعبئة السكان ضد الاتحاد الأوروبي و«المؤسسات التكنوقراطية» في بروكسل.

بعد الفراغ الجيوسياسي: فراغ استراتيجي

بشكل حاسم، وفي أنحاء أوروبا كلها، نشهد اليوم حركات تكتيكية وارتجال ردود الفعل، بدلاً من التفكير المخطط والاستراتيجية طويلة الأمد.

أولاً: تُظهر جميع الأطراف علامات عن «التوحد الاستراتيجي»، بدلاً من الوحدة الاستراتيجية، حيث تلقى اليوم على الآخرين في الصراعات، وترفض تحمل المسؤولية فيها («أوكرانيا مثلاً»). ثانياً: تعاني القوى الأوروبية الكبرى من متلازمة «العوز الاستراتيجي». ثالثاً: فشلت القوى الأوروبية-«الصلبة» و«الناعمة» على حد سواء- بخلق بنية أمنية أوروبية تمكّنها من تأمين أوروبا والمناطق المحيطة بها، والتي تعدّ من بين أكثر المناطق اضطراباً في العالم، خصوصاً في بلدان الشرق الأوسط.

لا يبشر الفراغ الاستراتيجي في أوروبا بالسلام والرخاء للأوروبيين. ففي وقت تحول فيه الولايات المتحدة تركيزها الجيواستراتيجي نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تبدو أوروبا في حالة انقسام متزايد بين بلدانها، بين تلك التي توالي «الناتو» وتلك المؤيدة للأوراسية، بالتوازي مع الاستعصاء الألماني في المنطقة الرمادية «الشرق-أوروبية». ودون تعلقات استراتيجية مشتركة أو تحليل سياسي شامل،

في ظل غياب حل جذري ونوعي، يواجه الاتحاد الأوروبي مفارقة «الاقتصاد الثري والشعوب الأكثر فقراً»، وسط تزايد معدلات التفاوت الاجتماعي وارتفاع معدلات المعطلين عن العمل بين الشباب. وعلاوة على ذلك، فإن «أرباح السلام» بعد عام 1989 باتت مهورة بشكل كبير. حيث جرت محاولات «لتأصيل» الانقسامات القديمة بين الغرب وروسيا، في حين شهدت دول أوروبا كلها صراعات جديدة فيما بينها.

التحديات الثلاث.. وحوامل التطرف

تواجه دول الاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية غير الغربية، ثلاثة تهديدات يبدو أنها حاضرة وجاهزة لتسوء بشكل أكبر: أولاً: انعدام الاستقرار الجيوسياسي، كما هي حال الصراع في أوكرانيا، وبما يسمى بـ«الصراعات المجمدة» في ترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وتنامي نفوذ ما يسمى بـ«الدولة الإسلامية» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يواجه الاتحاد الأوروبي خطراً مزدوجاً يهدد بتفكيك الدولة القومية من جهة، والهوية الوطنية من جهةٍ أخرى

ثانياً: الشك والريبة الاقتصادية في منطقة اليورو. فبالإضافة إلى مالات انسحاب اليونان من منطقة اليورو، هناك الاستفتاء المقترح حول عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن الركود العالمي والانحدار «بما في ذلك من نمو بطيء، وأعباء الديون، والاستثمار غير الكافي في البنية التحتية، ومستويات الإنتاج المنخفضة باستمرار».

ثالثاً: انعدام الضمان الثقافي للأعداد المتزايدة من المواطنين على أرضية عدم استقرارهم المالي. فهؤلاء الذين تعرضوا للانهيار الاقتصادي، تعرضوا أيضاً للتفكك الاجتماعي والارتباك الثقافي طويل الأمد، وهو ما يفاقم عوامل الخوف من الهجرة المضادة. كل هذا يساهم بإيقاد القوى المتمردة في «اليسار الراديكالي» واليمين المتطرف على حد سواء، تلك القوى

إلى تفاقم أزمة شرعية الاتحاد، التي تجلت بأوضح صورها في الانخفاض الحاد بنسبة الدعم الشعبي للمشروع الأوروبي. حيث أن التباين الآخذ في الاتساع بين القوة والسلطة، بات يشكل جدلية حقيقية يمكنها أن تساهم تدريجياً بتآكل ما تبقى من الدعم الشعبي للتكامل الأوروبي. فالحكومات التي تتخذ القرارات وراء الأبواب المغلقة في الاجتماعات الوزارية التي تجري في بروكسل، تبدو أنها غير قادرة، وعلى نحو متزايد، أن ترتقي لقيادة موفقة. وهذا ما يخلق بدوره فجوة متزايدة بين «النخب» الحاكمة والمواطنين في أوروبا.

في موازاة ذلك، يواجه الاتحاد الأوروبي خطراً مزدوجاً يهدد بتفكيك الدولة القومية من جهة، والهوية الوطنية من جهة أخرى، إذ أنه فشل في محاولة بناء أول مجتمع سياسي عابر للحدود في التاريخ الحديث. هنا، يمكن سبب التطرف السياسي و«الاغتراب» الشعبي إزاء المشروع الأوروبي. حيث أن انهيار التخييلات الاجتماعية الوطنية القديمة هو مصدر التطرف لدى قوى اليمين واليسار الأوروبي. ونتيجة لذلك، فإن أعداداً متزايدة من المواطنين في جميع أنحاء أوروبا يعيدون التفكير في «الديمقراطية التمثيلية» ومؤسسات السوق الأوروبية التي تتواطأ مع المصالح الخاصة على حساب الأكثرية من المواطنين. لا الحكومات الوطنية، ولا هيئات صنع القرار العابرة للحدود الوطنية في الاتحاد الأوروبي، سوف تكون قادرة على أن تحظى بموافقة شعبية بما يعالج أزمة الشرعية التي تهدد المشروع الأوروبي ككل.

■ عن «WorldPublicForum» بتصرف..

* أدريان بابست: باحث فرنسي، ودكتور في العلوم السياسية. أستاذ محاضر في جامعة «Kent» البريطانية.

تنجرف القوى الأوروبية الكبرى بعيداً. وعلاوة عن ذلك، فإن المواجهة الأيديولوجية القديمة بين اليسار واليمين، وبين الشرق والغرب، قد أفرزت، إلى حد كبير، طريقة جديدة للاشتباك الثقافي بين قيم الليبرالية الكوسموبوليتية وقيم المقاومة الاجتماعية، وهو ما يتضح من خلال تصيغ متزايد سياسي وإعلامي لعداوة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.

يحاول الاتحاد الأوروبي إبراز القوة المعيارية، إلا أنه يواجه الآن أخطر أزمة هوية منذ معاهدة «ماستريخت 1992». إذ أن الأساس المعياري الخاص بالاتحاد صار متجسداً في العمل على أن يصبح هذا الاتحاد أداة للطعن والصراع. حيث باتت لغة «الديمقراطية الليبرالية الغربية» و«الحقوق الفردية للإنسان» أداة لخلق التوتر الحضاري مع روسيا ودول أخرى.

أزمة الشرعية و«الاغتراب» الشعبي
أدت الاضطرابات في منطقة اليورو، وعلى الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي،

«العودة إلى الجذور»:

لسنا طرفاً تابعاً للولايات المتحدة

تواصل نماذج وأساليب الهيمنة داخل الاتحاد الأوروبي، تأجيج القوى النابذة التي تؤدي إلى تفاقم مشاكل التكامل الأوروبي، وتوسع احتمالات تقطيع الاتحاد إرباً. ووسط الانقسامات المتفاقمة، تتطلب أوروبا تحليلاً سياسياً جديداً ونظرة استراتيجية مشتركة. ابتداءً من الاتحاد الأوروبي، الذي عليه أن يتخلى عن كونه بديلاً عن السياسة والسياسيين، ويعود إلى المبادئ الأولى فيما يخص التضامن («عبر تقديم المساعدة المتبادلة للمعوزين بين الشعوب والدول الأوروبية»)، والتبعية («عبر الحكم الذاتي على المستوى الأنسب، وفقاً لكرامة وازدهار الإنسان»). فالاتحاد لا يجب أن يكون طرفاً تابعاً للدولة الاتحادية العظمى «المقصود هو الولايات المتحدة»، ولا منطقة ريفية للتجارة الحرة. في مثل هذا النظام السياسي الذي تتداخل فيه الاختصاصات وتتعدد فيه مستويات العضوية، فإن الدول هي المفتاح، لأنها توازن بين المطالبات المشروعة التي تأتي من الأحياء والمناطق، والمطالب المشروعة لشعوب أوروبا ككل.

تتويبه من المحرر:

بغض النظر عن مدى شمولية الأسباب التي سافها الكاتب في هذا المقال للدلالة على عمق الأزمة التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي، إلا أن أهمية هذا الطرح تتبدى في تسليطه الضوء على حالة التجاذب الحاصلة داخل دول الاتحاد، وبين بعضها، في ظل انسداد الأفق أمامه للاستمرار في تخدم الإمبريالية المتراجعة دولياً. هذه الحالة التي أفرزت تحبطاً سياسياً أوروبياً، حتى ممن لا يريدون الإبقاء على الاتحاد الأوروبي كما هو، بين من يميل إلى «فرط» الاتحاد الأوروبي، ومن يؤيد الحفاظ على نوع ما من الوحدة بين أعضائه مع تغيير التوجهات الاستراتيجية القديمة، وانتهاء دور أوروبا كقوة احتياطية أمريكية.

وجدتها

د. عربوب المصري



الإبادة البيئية

تجعل التقارير العلمية الحديثة عن تغير المناخ الصورة أكثر قتامة. حيث يتبين في الدراسات الحديثة أن النماذج المستخدمة سابقاً لحساب الآثار الاقتصادية لتغير المناخ، كانت «غير كافية على الإطلاق»، إذ جرى التقليل بشدة من حجم التهديد الذي سوف «يكلف العالم أكثر بكثير مما كان مقدراً».

ما يجعل الوضع أكثر خطورة، أن تغير المناخ هو مجرد واحد من المشاكل البيئية التي نواجهها.

تشمل هذه المشاكل البيئية دمار وتلوث النظم البيئية، واختفاء الأنواع الأخرى «الحيوانية والنباتية على حد سواء»، وشح المياه، وزيادة عدد السكان، والاستهلاك الجشع للموارد فيما يقترح بعض المنظرين الجدد، أن البشر ربما يعانون بشكل جماعي من اضطراب نفسي «يسمونه «humana» ويمكن ترجمته بالجنون البشري»، حيث يعتبر الاعتداء الطائش على البيئة، واحداً من أفضل الأدلة على ذلك. فأى الأنواع العاقلة تتعاطى مع بيئتها الخاصة بهذا التهور؟ وهل تسمح هذه الأنواع بهذا التكثيف الخطير لهذه التوجهات اتخاذ أية إجراءات جادة ضدها؟

إن تحميل تبعات الأمراض النفسية الخطيرة التي أفرزتها الرأسمالية، يبدو توجهاً رائجاً في الأوساط العلمية.

لأنه بذلك يمكن الوصول إلى استنتاج بأن هذا من طبيعة الأمور وبالتالي علينا تقبله كما هو، وليس باليد حيلة.

لكن دراسة السلوك البشري خارج نطاق الرأسمالية المعاصرة ترينا بأن الأمور لم تكن دوماً كذلك، حيث نظرت الشعوب القديمة دوماً باحترام إلى الطبيعة، ولو قدر لهم رؤيتنا لروّعهم افتقارنا إلى احترام الطبيعة من حولنا وهذا الاعتداء الممنهج عليها.

وقد صيغ في الآونة الأخيرة مصطلح «الإبادة البيئية- ecocide» لوصف الخطر المحتمل الذي نواجهه، حيث ترتبط العوامل الاجتماعية والسياسية بهذه «الجنور النفسية» التي تفسر مواقفنا المسيئة والاستغلالية للطبيعة.

حيث أن الإفراط في الشعور بال «أنا» أو تكثيف الشعور الفردي الذي أفرزته الرأسمالية الحديثة، هو حتماً على النقيض مما وجد لدى الإنسان سابقاً، حيث تعتبر المجموعة البشرية التي يعيش الإنسان ضمنها والأرض التي يعيش عليها جزءاً مكوناً من «أناه» ومن تكوين هويته وصورته عن «الأنا». فالإحساس بالهوية يشمل المجتمع والأرض حتماً، وبالتالي فالشعور بالاغتراب عن المجتمع والأرض هو واحد من نواتج العلاقات الرأسمالية.

إن انفصال «الأنا» عن شبكة العلاقات البيئية التي يعيشها أي نوع هي دمار حتمي للنوع البشري وشبكة علاقاته، حيث يسيطر الشعور بالملكية على الأرض والموارد الطبيعية في موقف تفوق وهيمنة دون أن ندرك أننا جزء لا يتجزأ من هذه الشبكة.

العلوم تضيق بنيتها على أساس أزمة الرأسمالية

استعادة الفكر الثوري للمبادرة العلمية والثقافية 2 / 2



عدم صوابية الطروحات الرأسمالية عملياً بشكليها الليبرالي والأصولي.

مقاومة محاولات أنسنة العلوم
تُجبر الأطراف «العلمية» العالمية على محاولة تبني مقولات أقرب إلى الماركسية، في محاولتها الخروج من التناقضات التي تحكم مناهجها البورجوازية، دون أن تتبنى التبعات العملية لهذه المقولات التي تحاول تضمينها في أديباتها، وهو ما يظهر بشكل جلي في مقاومة محاولات العلوم البيئية أنسنة العلوم، من خلال دفعها إلى التخلي عن احتضان الإنسان والطبيعة، كحاضن أساسي وغاية نهائية لهذه العلوم، وكفكر بديل يتقدم على كل المستويات، مثبتاً قدرات الفكر العلمي المادي التاريخي على أن يجيب عن الأسئلة الإنسانية في بعدها الراهن والتاريخي.

المنابر الإعلامية البديلة

إن الميل المتزايد الواضح لتبني المزيد والمزيد من الأوساط العلمية للفكر والسياسة التي تخدم الغالبية العظمى من الناس، يصبح أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم ولم يعد يأخذ مجالاً خجولاً، كما تتزايد المنابر الإعلامية «البديلة» التي تتبنى هذه الطروحات، التي لم تكن مقبولة قبل ذلك ولا بأي شكل من الأشكال في الإعلام الرأسمالي المبرمج والمراقب، حتى آخر حرف فيه لخدمة مموليه.

المعاناة النفسية من شبه تعطل حركة الأفراد في علاقتهم مع واقعهم والأمراض الجسدية التي تنتجها هذه المعاناة، ألم يعتبر النفساني العربي «سامي علي»، كما اعتبر فيلهلم رايش من قبله أن السرطان هو من أبرز أمراض المجتمع الراهن، أي الرأسمالية في شكلها القائم، نتيجة «السد العلائقي» مع الواقع كما يسميه «علي»، أو «الدرع» كما يسميها «رايش»، وهو ما يفجر طاقة الفرد في داخله من خلال السرطان.

هذا بالرغم من الانفجار الذي تشهده المنطقة العربية والعديد من دول العالم لكنه سيكون المهمة المطروحة بقوة في التصدي للتناقضات الاجتماعية القائمة، خلال استعادة الصراع لشكله السياسي، ضد العسكرة واشغال الحروب التي تقوده الولايات المتحدة الاميركية، وتمارسه قوى لا تتوافق مصالحها مع الحلول السياسية.

استعادة الصراع

تطرح مهمة استعادة الصراع على المستوى العلمي وعلى الجبهة الأيديولوجية، في جانب العلوم الإنسانية بشكل مباشر، وعلوم الصحة والسياسات الصحية، وعلى المستوى الثقافي بالضرورة، بعد أن فقدت الرأسمالية قدرتها على إدارة الحياة الثقافية، وبعد فقدان المبادرة الناجم عن أزمتها والتناقضات التي أثبتت

بعد تحول المعاناة المعنوية «النفسية» إلى معاناة شعبية عامة في المجتمعات بشكل عام، خلال التطور التاريخي الحاصل خلال المنتصف الثاني من القرن الماضي، فلم تعد محصورة بالطبقات الميسورة كما ظهرت في بداية القرن العشرين.

محمد المعوش - لبنان

مع بروز تيار «التحليل النفسي»، أصبح هذا العلم مجبراً تاريخياً على التصدي للظواهر التي يطرحها الواقع، ولكن لأن الأسئلة على المستوى النفسي هي أكثر تحدياً ومباشرة، فإن هذا العلم مكبوح عن تأدية دوره في تبرير الواقع، وتحدياً في مجتمعاتنا التابعة الأكثر تعبيراً عن أزمة الرأسمالية في عجزها عن استيعاب تناقضاتها.

تكثف المعاناة

الفردية بشكل سرطان

تكثف المعاناة الفردية في جانبها المعنوي دون قدرة الأيديولوجية البورجوازية على تبريرها، بل تحاول ذلك من خلال استعادة مختلف التيارات المثالية الغيبية المنتجة تاريخياً، وإكساءها الطابع العلمي، والتي لا تملك أي قدرة على الصمود واقعيًا، بالرغم من التكاثر الفطري للمذاهب والمقولات «النفسية» عبر أدوات الدعاية والإعلام والتعليم والبحث وفي الفكر اليومي، في محاولة لاستيعاب ما تنتجه

الصحة العالمية تنصح بمنع تطور مقاومة البكتريا

للمضادات الحيوية ترتبط بمدى ودرجة استخدام هذه المضادات، حيث أن البعض يعتقد خطأ أن المضادات الحيوية ستسفيهه من أمراض البرد والسعال ودرجة الحرارة المرتفعة. كما أن الإفراط في إضافة هذه المضادات إلى علف المواشي والدواجن في مزارع تربية الحيوانات كوقاية من الأمراض، يساعد في تطور مقاومة البكتريا لهذه المضادات.

لهذه الأسباب على الدول كافة وضع برامج وطنية لمكافحة هذه المقاومة، على أن تضم إجراءات بشأن تقليل حجم المضادات الحيوية المستخدمة في علاج المرضى، وكذلك في الريف ومزارع تربية الحيوانات.

مع العلم أن انتشار استخدام المضادات الحيوية بشكل مفرط كان عرفاً سائداً في الأوساط الطبية لعشرات السنوات، وكان ممولاً من كبريات شركات الأدوية، التي نهبت جيوب المرضى من كل أنحاء العالم لفترات طويلة، وكان كل من يتحدث عن أضرارها الراهنة والمستقبلية يتهم بأنه مناهض للعلم والتطور.

وفق ما جاء في مشروع الخطة الشاملة لمكافحة مقاومة البكتريا للمضادات الحيوية، الذي طرح على الدورة الـ 68 للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، المنعقدة في جنيف (18 - 26 أيار الجاري)، فإنه بهدف مكافحة تزايد مقاومة البكتريا للمضادات الحيوية من الضروري أن تتخذ كل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة خمسة إجراءات مهمة، من بينها العمل على تحسين إدراك المواطنين لما تعنيه مقاومة البكتريا للمضادات الحيوية، وتعزيز هذا الأمر، ومتابعة مسألة عدم الإفراط في استخدام المضادات الحيوية، وضمان تمويل هذه العمليات.

وجاء في الوثيقة «يمكن بلوغ هذه الأهداف باتخاذ الدول الأعضاء خطوات واضحة في مجال استخدام المضادات الحيوية بصورة نموذجية. كما يجب تمويل الدراسات الخاصة بابتكار أدوية ومستحضرات طبية جديدة، على أن تكون في متناول الجميع».

وحسب معطيات منظمة الصحة العالمية فإن مقاومة البكتريا

يجب على الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية كافة خلال سنتين، وضع برامج وطنية بشأن منع تطور مقاومة البكتريا للمضادات الحيوية، هذا ما دعت إليه المنظمة مؤخراً.

هل أنت جاهز للمشاركة في جهد علمي غير مسبوق؟ هل تود أن يخلد اسمك في كتب التاريخ؟ هل تريد ربح 29 ألف دولار أمريكي؟ الأمر بسيط للغاية.. عليك فقط أن تكتشف طريقة لوقاية رواد الفضاء من الأشعة الكونية، التي قد تصيبهم أثناء رحلتهم القادمة إلى المريخ، بعد ذلك عليك أن تتصل بوكالة ناسا الفضائية وتخبرهم عن خطتك هذه، وإن أعجبهم الأمر ستحصل على المال، أنا لا أمزح على الإطلاق، أسألهم بنفسك إن أحببت.

بطلك «ناسا» الجديد

تخفيض ميزانية أبحاث الفضاء إلى حد غير مسبوق في العقد الأخير لمصلحة صناعة الأقمار الصناعية الخاصة بشركات الاتصالات والمجمعات العسكرية الكبرى حول العالم، لم تعد أحلام «اجتياح الفضاء» واكتشاف الكواكب الجديدة تقود إدارة ناسا نحو الأمام، ولم تعد أفلام الخيال العلمي تنطبق على توجهات الوكالة المستجدة، لقد أصبحت نموذجاً جديداً لسيطرة المؤسسات العملاقة على إحدى أهم القطاعات القومية الأمريكية تفعل ما تريد من دون تكلؤ.

سخرية ممزوجة بالحسرة

سينتظر المشروع بعد الوقت لكي يطل البطل العبقري بخطته الخارقة، ولن تستطيع «ناسا» الاستغناء عن بعض المليارات لتسريع تلك العملية، يمكن للمريخ أن ينتظر أربعة سنين أخرى، هناك أمور أخرى أكثر أهمية تحقق المزيد من الأرباح، لكن الإعلانات والمسابقات ستستمر تبعاً، لتثير الخيالات وترفع من مستوى الأحلام، وربما ستحقق ثلاثون ألف دولار حلم أحد الشباب الطامحين بوظيفة مرموقة في الوكالة، لكن السخرية الممزوجة بالحسرة لن تتوقف.



سيطرة المؤسسات العملاقة

نالت المسابقة نصيبها من السخرية على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن الكثيرون تحدثوا بجدية عن هذه القضية، وانها جميع باللوم على الوكالة التي كانت في مرحلة ما، المسابقة إلى اكتشاف مجاهل الفضاء، لكن القليل منهم يعلم أين تنفق «ناسا» أموالها هذه الأيام، فقد تم

ذاتها التي تنفق المليارات كل أسبوع تجتاح بها دولاراً جديدة وتخسر المزيد من الحروب، وها هي اليوم تجز عن تمويل مهمة استكشافية غير مسبوق، وبهذه الحساسية بالشكل الكافي، وتتهرب من الإنفاق على تشكيل فريق من الخبراء والعلماء وفضلت الإعلان عن مسابقة تصرف في نهايتها مثل هذا المبلغ الزهيد لأحدهم، من خارج ناسا.

أن الحكومة الأمريكية لا تفهم قيمة دولاراتها، انظروا معي جيداً، لقد أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تبرعت بارسال مليون دولار لمساعدة أهالي «نيبال» بعد الزلزال المدمر الذي أصاب البلاد منذ أيام، مليون دولار! مليون دولار تبجح به المسؤولون هنا في مواجهة إحدى أكبر الكوارث الطبيعية التي تعيشها تلك المنطقة، هي الحكومة

سمير حنا

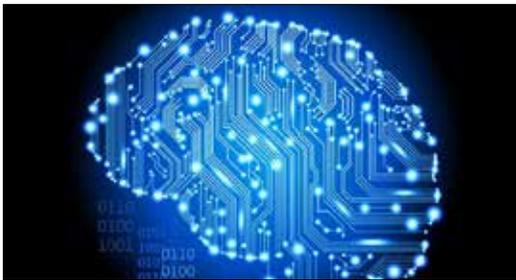
يبدو أن ميزانية ناسا السنوية البالغة عشرة مليارات من الدولارات لم تعد كافية، لا يعلم أحد سبب هذا الإعلان الغريب الذي أطلقته وكالة علوم الفضاء الأشهر في العالم، وقبيل البدء بتنفيذ خطة إرسال رواد فضاء للكوكب الأحمر الشهير، يبدو رقم 29 ألف دولار مضحكاً للغاية، بالمقارنة مع ما تنفقه الوكالة على «أبحاثها»، كما يستعيد الكثيرون ما قاله مدير الوكالة حول هذه الرحلة بالذات منذ بضعة شهور: «الخطة واضحة.. الخطة قابلة للتنفيذ.. هناك ما يكفي لتمويلها»، لذا تبدو هذه المسابقة مريبة للغاية، هل يعني ذلك بأن الوكالة تنتظر أن يقوم أحد الهواة بحل مشكلة بهذا الحجم؟ هل من المعقول أن يهمل العاملون على مشروع «مارس 1» أمراً بهذه الجدية بعد أربع سنين من العمل المتواصل والإنفاق الدائم؟

الحكومة تنفق المليارات كل أسبوع تجتاح بها دولاراً جديدة وتخسر المزيد من الحروب

مليارات لا اجتياح الدول

يقول الكاتب ورسام الكاريكاتور الأمريكي «تيد رال» ساخراً: «يبدو

أخبار العلم



عقل اصطناعي فريد

حقق العلماء الروس مؤخرًا اختراقاً حقيقياً في مجال تكنولوجيا الروبوتات. حيث سطر البروفيسور في معهد موسكو للسيارات والطرق أوليغ فارلاموف - الضوء على اختراع فريد حيث صمموا عقلاً اصطناعياً سيكون بوسعه قيادة السيارات والطائرات أيضاً. حيث صار الروبوت قادراً على حل مسائل الرياضيات للصف السابع. ويجري الآن تعليمه الإجابة عن أسئلة الامتحان الحكومي لطلبة الصفوف النهائية للمدرسة الثانوية. لا يتوقف الاصطناعي على مستوى إنتاجية جهاز الكمبيوتر المتصل، وهذا يخفف سعر التكنولوجيا التي وضعت في أساسه. وهناك حل مبدئي جديد يكمن مغزاه في أن برنامج الروبوت لا يمتلك فقط مجموعة من المعلومات يقدمها بطلب من المستخدمين، بل ويستعين بها هو نفسه لحل المسائل. يعتمد تفكير العقول الاصطناعية عادة على نمط المنطق الرجالي. أما مضموم العقل الاصطناعي الجديد، فيريدون تعليمه عناصر المنطق النسائي، الذي يعتبر أكثر تعقيداً بالمقارنة مع المنطق الرجالي. والمقصود بالأمر هو التحكم فيما يسمى بالحس.



تعاطي المضادات الحيوية في الصغر

تبين أن الإفراط في تعاطي المضادات الحيوية في فترة الطفولة، ينعكس بصورة سلبية على صحة الأطفال في المستقبل. يسرع العديد من أولياء الأمور، عند إصابة طفلهم بأي مرض ومهما كانت حالته الصحية، لإعطائه مضادات حيوية، معتقدين بأنها تسرع في شفاؤه، وبأنها غير مضرّة بصحته. يقول علماء جامعة مينيسوتا الأمريكية أن المضادات الحيوية ليست خالية من الأعراض الجانبية، فمع أنها تعطي مردوداً سريعاً أحياناً، فإن أعراضها الجانبية تظهر في المستقبل. فهي تؤثر سلبياً في الأحياء المجهرية الموجودة في الجهاز الهضمي للطفل، مما يؤدي إلى إصابته في المستقبل بالأمراض المعدية والبدانة والحساسية، وغيرها. تقضي المضادات الحيوية على العديد من أنواع البكتيريا الموجودة في الأمعاء، مما يمنع نمو خلايا منظومة المناعة، وبالتالي يرتفع احتمال الإصابة بأمراض المناعة الذاتية. إضافة لهذا يرتفع مستوى الأحماض الدهنية القصيرة السلسلة التي تسبب البدانة.



بصمة الأصابع تكشف المدمن على المخدرات

عرض العلماء طريقة جديدة تسمح بتحديد ما إذا كان الشخص يتعاطى المخدرات أم لا. تسمح الطريقة الجديدة لرجال الشرطة باختبار الأشخاص المشكوك بتعاطيهم المخدرات مباشرة، دون تحليل الدم أو البول، لأن المواد الكيميائية الموجودة في بصمة الأصابع تكشف هذا الأمر. عندما يتعاطى الشخص الكوكايين مثلاً، تتحرر أثناء عملية التمثيل الغذائي مواد مثل benzoyllecgonine و metilecgonin التي تبقى على بصمة الأصابع، وعند إضافة محلول خاص على البصمة يشير إلى وجود هذه المواد. وبهذه الطريقة كشف العلماء وجود آثار المخدرات عند الأشخاص الذين اشتركوا في هذا الاختبار. تمتاز هذه الطريقة، بأنها ليست غازية وغير مضرّة للصحة، ومن الصعب جداً تحريف وتزوير نتائجها. صحيح أن آثار الكوكايين مثلاً تبقى في الجسم 24 ساعة فقط، ولكن تبقى هذه الآثار في جسم المدمن مدة أسبوعين، بعد آخر مرة من تعاطيه المخدرات.

مملكة «إيميلي» السعيدة..



كانت صورة اعتيادية للغاية، ابن اسم أمام الكاميرا وهو يزرع علماً أزرقاً على تلة جرداء، غمرته غبطة عجيبة وكأنه حقق اكتشافاً لأرض لم تلمسها قدم إنسان من قبل، لم يكن يعلم بأن «اكتشافه» هذا سينير عاصفة إعلامية حول العالم وفي غضون ساعات، إنه الرجل الثري والأب الحنون لطفلة محظوظة للغاية، فقد قام والدها بشراء بلد كامل لأميرته الصغيرة وتوجها بهذه الصورة على العرش!

تعلم الجميع هناك من حديقة المملكة، طبعاً، أجابت الأم بالإيجاب، لكن الجميع يعلم بأن هذا الأمر غير وارد على الإطلاق، فجفاف الأرض وعدم قابليتها للزراعة هو السبب الأساسي لكونها مهجورة أساساً. على كل حال يلتفت «الملك» لأمر أكثر جدية، فهو يريد إعلان حدود واضحة لمملكته عن طريق السبل القانونية المناسبة، بعد أن نصب أمام العالم علم «مملكة شمال السودان» قبل عدة شهور، كما يود البدء بإنشاء علاقات دبلوماسية حسنة مع دول الجوار، تتضمن خطة تبادل تجاري فعالة، لم يخف الرجل تشاؤمه من نجاح خطته تلك، فمصر والسودان لم تعترفاً بعد بالمملكة، وربما لن يحدث ذلك أبداً، إلا أنه اعترف في نهاية المطاف بالهدف الحقيقي من وراء كل هذا، ربما كانت مجرد زلة لسان، فقد أخبر مجلة «فورين بوليسي» بأنه يود بناء مجمع صناعي لإنتاج الطاقة بالتعاون مع حكومتي مصر والسودان، لا يظن أحد بأنه تحدث مع «أميرته» حول هذا الموضوع المربح للغاية.

فقط هدية!

نالت هذه القصة في البداية نصيبها من السخرية والضحك، فقد بدأت كهديفة عيد ميلاد لطفلة كانت قد بلغت السابعة فقط، لكنها اليوم بدأت تأخذ أبعاداً جديدة لم يتوقعها أحد بالفعل، لم يتوقع الكثيرون أن تأخذ رواية هذه «المملكة السعيدة» هذا الحجم، وبالتأكيد لم ينتظر أحد أن تتحول إلى فيلم سينمائي عالمي، يستغرب البعض كيف يعجب أحد بمثل هذه القصص، إنها الرواية الأمريكية التقليدية التي يختار فيها أحدهم أي بقعة من العالم، ليفعل بها ما يريد لمجرد أنه يمتلك الكثير من الدولارات الإضافية!

نفسه فقط، والأرض مهجورة أساساً ولا تنتمي لأي بلد...!، لكن كل هذا لم يهدأ من روع المنتقدين، وظل الرجل حديث الصحافة الأمريكية والعالمية طوال الشهور الماضية، لكنه اليوم يكتب فصلاً جديداً من فصول «المملكة السعيدة» لا يقل جدلاً عن سابقه، بعد أن أعلن منذ بضعة أيام توقيع عقد مع شركة «ديزني» لإنتاج أفلام الرسوم المتحركة بغية تنفيذ فيلم عائلي جديد بعنوان «مملكة شمال السودان»، يتحدث عن هذه القصة «المميزة» بتفاصيلها كافة، أي أن أول أفلام «ديزني» التي تتحدث عن أميرة أفريقية سيكون بكل بساطة قصة فتاة ثرية بيضاء من فرجينيا تدعى «إيميلي»، فلنكن أن نتخيلوا ردة فعل الجميع بعد أن أعلن «جيرمايا» ذلك في بلد يعيش هذه الأيام عرضاً «ملوناً» لإحدى أسوأ تناقضاته الاجتماعية، لتضاف «العنصرية» إلى لائحة التهم الطويلة التي ينعت بها الناس «الملك» السعيد.

زلة لسان!

لا ينكر «جيرمايا»، صاحب أكبر شركات التنقيب عن المعادن في ولاية «فرجينيا»، بأن له علاقات خاصة مع بعض المدراء الكبار في شركة «ديزني»، وهو يظن بأن ذلك لا علاقة له باختيارهم لقصته المثيرة للاهتمام، كما بدأ يحتل مساحة أكبر من الاهتمام المحلي والعالمي، حين أعلن بأن ابنته تملك خطة مفيدة تجعل من إنشاء «مملكته» حدثاً نافعاً للغاية، فقد سألت «إيميلي» أمها مدرسة العلوم، إن كان بالإمكان زراعة الأرض والاستفادة من المحصول، بعد أن تعلمت في مدرستها بأن أفريقيا أرض خصبة للغاية، كما رأت على التلفاز صوراً للعديد من الأطفال الجياع هناك، لذا قررت «الأميرة» أن

يسار صالح

كان ذلك منذ أقل من سنة، حينها قام «جيرمايا هيتون» بتحقيق أحلام طفله المملدة، فهي تود على الدوام أن تكون أميرة كما في الأفلام، وهو يملك ما يكفي من المال والنفوذ لتحقيق ذلك، فاختر بقعة من الأرض تقع بين مصر والسودان، لا تعترف بها أي من الدولتين، وزرع علم المملكة الجديدة، وأسماها بكل بساطة: «مملكة شمال السودان»، لم تعد تدعى باسمها الحقيقي «بير طويل» بعد الآن، فقد ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بهذا الاسم العجيب وتناقل الجميع صورة «الملك» و«الأميرة» أمام علم «المملكة» الجديد، لكن القضية تلتقت على الفور الكثير من ردود الأفعال السلبية من قبل الكثيرين بعد أن اتهمه البعض بـ«استعمار» أراضي الغير بكل وقاحة.

الهدف الحقيقي من وراء كل هذا انه يود بناء مجمع صناعي لإنتاج الطاقة بالتعاون مع حكومتي مصر والسودان

«مملكة شمال السودان»

يقول «جيرمايا» في معرض دفاعه لمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية: «لم يتم تسمية هذا البلد الجديد على أي خريطة، ولم تعترف به حتى الآن أي أمة على الأرض، ومن ضمنهم بالطبع بلادي الولايات المتحدة الأمريكية»، وتابع قائلاً: «يعرّف الأكاديميون الاستعمار بأنه احتلال بلد ما من قبل بلد آخر للسيطرة على خيراته وموارده، أنا ببساطة لا أمثل إلا الولايات المتحدة الأمريكية، لا أمثل إلا

باختصار..!



رحيك «ناظر مدرسة المشاغيبين»

فقدت الساحة الفنية المصرية صباح الثلاثاء 19 أيار الممثل المصري حسن مصطفى عن عمر ناهز 82 عاماً إثر صراع مع المرض.

تخرج الفنان حسن مصطفى من المعهد العالي للفنون المسرحية عام 1957، وأصبح أحد رموز الكوميديا المصرية، بأعمال مسرحية وسينمائية وتلفزيونية عديدة. عمل في بداية مسيرته الفنية في فرقة اسماعيل ياسين والفنانين المتحدين، ومسرح التلفزيون. اشتهر بأداء الأدوار الكوميديّة، ومن أهم أعماله المسرحية «سيدتي الجميلة»، حواء الساعة 12، مدرسة المشاغيبين، العيال كبرت.

كما شارك في مجموعة كبيرة من الأفلام السينمائية من بينها، «مطاردة غرامية»، نص ساعة جواز، فيفا زلاط، غريب في بيتي، الرجل الذي عطس، معلى إنا بنتبهدل، مرجان أحمد مرجان.

وله رصيد كبير من المسلسلات التلفزيونية من أبرزها «أهلاً بالسكان»، بكيزة وزغلول، البخيل وأنا، رافقت الهجان، ومسلسل الأطفال «بوجي وططم» إضافة إلى مسلسلات إذاعية، وإلى كونه أول من قدم المنوعات التلفزيونية.



مهرجان «الأزمنة والعصور»

يستضيف متحف «كولومبينسكوي» في جنوب موسكو يومي 6 و7 حزيران القادم مهرجان «الأزمنة والعصور» التاريخي الدولي.

وتعتبر هذه الفعالية الثقافية التاريخية أول عرض واسع النطاق في روسيا ورابطة الدول المستقلة، من شأنه إحياء ذكرى العالم القديم، وسيفتتح العرض التاريخي بموكب مهيب يدعى «الانتصار». وستقام مسرحيات تفاعلية وتصح الموسيقى المميزة ويعرض المطبخ القديم، والحرف اليدوية آنذاك، ومعابد ذلك الزمان. كما سيشارك زوار المهرجان تدريبات جنود الجيش ومخافهم وأسلحتهم والتكنولوجيات القديمة والآليات المستخدمة في اقتحام القلاع والحصون.

والاطلاع على أنماط حياة فلسطين القديمة وأدوات أهلها الزراعية المستعملة في القرن الأول الميلادي وعاداتهم وطقوسهم الدينية.

وسيحكي قصة المرحلة المبكرة للتاريخ القديم في شبه جزيرة القرم والأراضي الروسية، وهناك قرية لقوم «الكلت» القدماء، حيث سيطع الضيوف على عمل الحدادين والعرفات وسيشاهدون طقوس الدرويدس القديمة وأصول الأعياد القديمة مثل عيد هالوين وعيد رأس السنة.

اعزف لي لحناً حزيناً على طريقة «التايتنك»!



لماذا يجب أن نحزن على طريقة «التايتنك»؟! ذلك السؤال الذي قد تستدعيه مشاهدة الاهتمام الإعلامي بظواهر «الموسيقى التي تخرج من قلب الدمار». لماذا يجب أن يكون الحزن على اللحن البيانو والكمناجات حصراً؟ أن نعبد بكل الصور والأساليب تمثيل مشهد الفرقة التي تعزف لحناً كلاسيكياً حزيناً بينما السفينة تغرق..

■ نور ابو فراج

في الأيام القليلة الماضية، تداولت مواقع التواصل الاجتماعي مشهداً مصوراً لقائد الأوركسترا العراقية الجديد كريم وصفي، وهو يعزف في الشارع مقطوعات موسيقية على آلة التشيلو، بعد ساعات فقط من انفجار قنابل قتلت ما يزيد عن عشرة أشخاص في أحد أحياء بغداد (2-5). في الصورة نرى وصفي متوسطاً مشهد الدمار في وضوح النهار، يرتدي بدلته الرسمية ويحتضن آلة التشيلو الخاصة به. يسمع في الخلفية أصوات سيارات إسعاف وضجيج. يقترب رجل مقعد على كرسيه المتحرك، يشعل سيجارة ويستمع إلى الموسيقى. فيما يبدأ حشد من الناس بالتجمع. تُصّر الكاميرا على التقاط «الحالة» أكثر من تركيزها على العزف أو العازف. إذ تراها تلتفت لتوثق المكان وملامح الدمار. بعد الاهتمام الذي قوبل به الشريط، بادرت قناة الجزيرة الإنكليزية إلى إجراء حوار مع «المايسترو» كي تسأله عن دلالات الخطوة التي قام بها. لكن اللقاء لم يخرج عن منحاه المتوقع في تصوير الموسيقى كأداة للدفاع عن الحياة في وجه الموت، ونشر الأمل وتحفيز الناس.

■ «عازف البيانو»!

يشابه الاهتمام الذي لاقاه كريم وصفي، الطريقة التي تعاملت معها وسائل الإعلام مع ظاهرة عازف البيانو الفلسطيني الأصل، أيهم الأحمد وفرقة «شباب اليرموك» التي أسسها عام 2013، في مخيم اليرموك في سورية. إذ يرى مقال نُشر في جريدة الحياة (2014) مثلاً، أن قصة أيهم تذكر قليلاً بفيلم «عازف البيانو» للمخرج رومان بولانسكي، الذي

يجد سبيلاً آخر للتعبير. لكنه في النهاية ظهر كمن يغرس آتته وموسيقاه قسراً ضمن كادر الصورة.. اللحن الذي عزف حزناً على العراق، لم يبدو عراقياً على الإطلاق.

■ هناك شيء آخر..

في المقابل، وأمام كل هذا الكم من التصنع، تبقى هناك مشاهد اختزلتها الذاكرة وأحاديث الأصدقاء عن الموسيقى التي تخرج دون قيود أو تصورات سابقة، حينما يكون الألم أقوى من أن يتم احتماله أو التعبير عنه بالكلمات. لهذي البلاد موسيقاها كما لها رائحتها ومعالمها وأهلها. هناك مئات الحكايات عن الأغاني التي يرددها المعتقلون في السجون، الترانيم التي ترددها الجدات على مسامع الأحفاد حين النوم، أغاني الحصاد.. وهناك أغانٍ عن الأوطان، لم يعد لها مكانٌ على محطات الراديو التي تنتشغل ببث ضجاج عنيف مبتذل، صنع على عجل، لأن الحرب تعطي مبرراً كافياً لصنع أغانٍ هزيلة، وتسميتها زيفاً «وطنية».

التي تم الترويج بها لمبادرات فرقة «ومضة» وغيرها من الفرق الموسيقية التي اعتمدت أسلوب «الفلاش موب» القائم على مفاجأة الناس العابرين في الشارع بعرض موسيقي غير متوقع.. تم الترويج لتلك المبادرات باعتبارها تعبيراً عن إرادة الحياة في وجه الحرب، بالرغم من أنها أداة إعلانية أو تسويقية مستعارة من مجتمعات أخرى، يفاجئ بها جمهورها بحفلات غير متوقعة في المترو والمول والمطارات. المبادرات الموسيقية السورية التي أخذت من الشارع مسرحاً لها، لم تخرج من صلبه حقاً ولم تعبر عنه.

ولكن بالعودة إلى ما فعله وصفي، يمكن التذكير أنه، وللأسف، في الوقت الذي يختار الكثيرون منا الاستماع إلى أغاني الشجن العراقية، في أكثر لحظاتهم حزناً أو تأملاً، تريد ماكينة الدعاية، تكريس لحن محدد أو مشهد موسيقي يكمل المشهد السياسي والاقتصادي والثقافي المراد تكريسه. ربما كانت مبادرة كريم وصفي وأمثاله، عفوية حقاً. ربما لم

يروى قصة العازف البولندي فلاديسلاف سبيلمان خلال الحرب العالمية الثانية. يقول أيهم في المقابلة مع الصحيفة انه أحب هذا الفيلم كثيراً، لكن لم يخطر له للحظة أنه سيجسد يوماً هكذا شخصية. وبالرغم من أن فرقة شباب المخيم حافظت بنظر البعض على طابعها المحلي، يبقى التركيز على تسويق صور العازف و«سينمائية مشهد البيانو وسط المخيم الفلسطيني»، وربط كل ذلك بمعاناة العازف البولندي-اليهودي في وجه النازية خلال الحرب العالمية الثانية، محاولة لإخراج الموسيقى من سياقها، باعتبارها رد فعل طبيعي في وجه الألم والحزن والظلم زمن الحرب. وهي أيضاً ابتعاد عن تصويرها كأداة إبداعية ابتكرها الإنسان ضمن عملية تفاعله مع بيئته أو تاريخه.

■ موسيقى «المفاجأة»!

الأمر قد لا يختلف بمضمونه عن الطريقة

زنوبيا تموت.. مرتين

لا يكفي هذا الصدر ليكون جدار مبكى بعد أن سقطت الجدران جميعها، وليست هذه العيون بفادرة على ملء ما أقيها بالدمع المالح الصالح، للعنق الخسائر المتواليه، فالموت المظلم الذي يجتاح الحواضر الأزلية ينوسع، ليظل الشرق البديع بظلال الهمج القادمين مع أدوات موته المزخرة بالآيات والسيوف.

■ ع.د

لم تنم زنوبيا هذه الليلة، كأنما أيقظها النبا الأسود بأن «أورليان» الإمبراطور يقود جيشه ليلقي القبض عليها قرب الفرات، ثم

الدم فيصعد إلى أعلى ما يمكن لخراه من شبابيك بيوتنا المتبقية، ونشير إليه بأصابعنا المرتجفة، ونهمس في أرواحنا.. هنا كانت زنوبيا الوحيدة والتي صرخت بنا فأغلقنا أذاننا وعيوننا، وصرنا نثرثر كالبهائم أن هذه الحجارة لا تموت، وأن هذه الأعمدة لا تستنجد، وأن هذا التاريخ تحفظه القلوب، ولكننا في يقيننا نعلم أن القلوب الضعيفة لا يسمح لها بمشاهدة أفلام الرعب والأكشن، وأن «هيتشكوك» ليس أكثر من مخرج قزم لا يثير الذعر.

■ نامي زنوبيا على موتنا وخذلنا.

عن لغة ينطقها الحجر، لا تكذب ولا تزور، وأهلها يشبهونها بلهجتهم المائلة للصحراء، وسحنتهم الرملية، وصفاتهم الباردة كليلها. تنن زنوبيا الليلة أنيناً يصفع الصحراء، ووجوه السوريين كلهم، أنيناً سيتذكرون جيداً، وسيأتيهم في أحلامهم كابوساً مفرعاً، وسيتذكر العالم المتحضر في كل الأرض أن مدينة، ودولة، وملكية، سببت مرتين، وماتت مرتين فقط لأنهم وقفوا على الحياض يتفرجون على نزوع روحها وهذا عالم يشهده التاريخ من قدرة للموت في العودة بأشكاله الظالمة ليفتك بالجمال والحضارة. وأما تغرق أوصال زنوبيا بالرمل الساخن، وأما

يقتادها إلى روما لتموت بانسة، أو لتموت في الطريق عطشاً وجوعاً، ولكنها اليوم تموت مرة أخرى ذبناً من الوريد إلى الوريد. أعلم جيداً أن كثيراً من السوريين لا يعرفون «تدمر» المدينة، الأثر الإنساني، الذي قد يجاوز الأهرامات، لما لهذا التاريخ الرابض هنا من ألق، وما لسحر المرأة فيها، من دلالة إنسانية على أن النساء لسن جميلات فقط بل يصلن كسيديات وإمبراطورات والهة. ومع ذلك يعتبر كل سوري «تدمر» مدينته، التي يفاخر بها العالم، إذا ما أراد تعداد حواضره، وهي ليست رقماً عادياً، أو نكرة لا يعرفها أحد، ف«تدمر» مقصد السائح الباحث

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدة الله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حملة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

الفنان محي الدين الحمصي

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان..!



الفنان محي الدين الحمصي مواليد دمشق 1971 تخرج من معهد الفنون التطبيقية، ومعهد أدهم اسماعيل. وهو عضو في اتحاد الفنانين التشكيليين. أقام عدة معارض فنية فردية أهمها «معرضين في قصر الثقافة» (مكتب عنبر)، ومعرض في المركز الثقافي في أبو رمانة، ومعرض في صالة الرواق العربي، ومعرض في صالة الشعب.. الخ» كما شارك في عدة معارض أخرى مشتركة، منها: «معرض الربيع السنوي، معارض اتحاد الفنانين ومهرجان مالطة للشباب.. الخ».

لوحة تعبر عن صرخة ألم نتيجة رؤيتي لسقوط قذيفة وما نتج عنها، وأنت اعتبرتها صرخة احتجاج، والألوان الحارة تعبير عن مستقبل سورية الذي نتمناه أن يزهر، والألوان القاتمة تعبير عن الأزمة وانعكاساتها.

● أغلب لوحاتك بورترية لوجوه؟

الوجوه أكثر تعبيرية من بقية جسم الإنسان، الذي يمكن التعبير به عبر الحركة لذا ركزت على الوجوه من خلال ما أراها إنسانياً وبيئياً في البلد بطريقة تعبيرية وتجريدية أكثر من كونها واقعية أو انطباعية لتوسيع مساحة التعبير.

● يلفت الانتباه أن بعض اللوحات تبدو وكأنها مستوحاة من لوحات أخرى؟ لماذا؟

نعم، هناك لوحة مستوحاة من الموناليزا، إنها موناليزتي. وأخرى مستوحاة من لوحة بيكاسو «الجرنيكا» عن الحرب الأهلية الإسبانية، لكن بطريقتي وبخصوصية أزمتمنا، ولا شك أن الفنانين لهما حضورهما عند فناني العالم.

● ما هي معاناة الفنان التشكيلي حالياً؟

معاناته مركبة بدءاً من ارتفاع أسعار مستلزمات العمل الفني، إلى تسويق اللوحة والنظرة الاجتماعية للفنان، بالإضافة لظروفه الاقتصادية المعاشية كبقية المواطنين!

■ حاوره زهير مشعان

● بدايةً المعرض واللوحات دون أسماء، لماذا؟
تعمدت ذلك لأترك للمتلقى الحرية في أن يسميها كما يريد، من خلال التقاطه للأفكار والإيحاءات، لأن لكل مشاهد ذائقته ووعيه فلماذا أقيد.

● كيف تحقق التواصل بين عملك الفني والمشاهد؟
المجتمع أذواق، ولكل مشاهد رؤيته، والمواطن السوري على الرغم من كل شيء لديه ذائقة وثقافة فنية، قادر من خلالها على التقاط الفكرة والناحية الجمالية في اللوحة، من هنا انتقلت في طريقتي بالرسم من الواقعية إلى الجمع بين التعبيرية والتجريد.

● يلاحظ في لوحاتك غلبة اللون الأبيض كساحة، وغلبة الألوان الحارة، وقلّة الخطوط وتنوع حجم الكتل اللونية وشكلها. ما دلالة ذلك؟

من مقومات نجاح اللوحة توازن الكتلة واللون والخط، والألوان الحارة تضيء على اللوحة جمالية إذا تمازجت بشكل هارموني، وزيادة الخطوط وقلتها مرتبطة بحالة الفنان النفسية ووضعها الاجتماعي والظروف المحيطة به السلبية والإيجابية، والظروف الحالية أضاعت الخطوط والحدود لذلك هي قليلة، واللون الأبيض تعبير عن الصفاء والسلام والشعب السوري مسالم، لذا احتل مساحات كبيرة نسبياً كخلفية، مثلاً

في صالة الشعب قرب ساحة يوسف العظمة «المحافظة» بضع وثلاثون لوحة بأحجام مختلفة، لكن للأسف الأزمة تلقي بظلالها، فعلى مدى أيام ندر حضور مشاهدين، باستثناء يوم الافتتاح حيث التواجد الرسمي والإعلامي فقط، ثم يخيم السكون على الصالة. حول ذلك، وحول المعرض التقت قاسيون الفنان محي الدين الحمصي.

المواطن السوري لديه ذائقة وثقافة فنية قادر من خلالها على التقاط الفكرة والناحية الجمالية في اللوحة

الفن إبداع وكل إبداع نور للعقل وغذاء للروح



الفن عموماً والتشكيلي منه «إبداع» وكل إبداع هو نور للعقل وغذاء للروح، والرسم وجد منذ وجد الإنسان وكان أدواته الأولى في التعبير عن أحاسيسه ومعاناته وصراعه مع الطبيعة من أجل البقاء، بدءاً من المرحلة التصويرية البسيطة لما حوله، وتطوره مع تطور الحياة وتعقدها ومع تطور وعيه حتى وصل إلى التجريد، وأصبح سلاحاً في يده في مواجهة استغلاله، والرسم كالموسيقى يعتمد على حاسة واحدة هي البصر، بخلاف أشكال الفنون الأخرى كالمسرح والسينما. لذا الفنان التشكيلي يحتاج إلى جهد لتضمين أفكاره ومشاعره في أعماله بطريقة إبداعية، ويحتاج إلى جهد آخر لتحقيق التناغم بين الألوان والكتل والخطوط وتوزيع الظل والنور، بشكل هارموني كما الآلات الموسيقية، وبالتالي أيضاً يحتاج المشاهد إلى جهد وإعمال الذهن لتقاط الأفكار والأحاسيس والإيحاءات المقصودة وغير المقصودة.. فاللوحة تشكل فضاءً واسعاً للفنان والمشاهد عبر دلالات اللون وسيكولوجيته، ومهمة الفنان ليس نقل الأفكار والأحاسيس وإنما تنمية الذائقة الجمالية أيضاً، لدى المشاهد لذا تبرز إشكالية التواصل كلما ازداد التجريد.